

الشقيق والسعودية الشقيقة هم السند القوي  
الامين الذي يشد من ازرنا سياسياً واقتصادياً  
ولذا فالواجب الوطني والقومي وفي هذه  
الظروف الحرجة ما دامت امل الامة في  
الوحدة تمنعه ظروف خارجية معروفة، فعلينا  
على الاقل فتح الحوار والحدود وتبادل  
التجارة والعمالة، وإزالة كل العوائق  
المصطنعة وخاصة ازالة الاتهام والخنادق  
والاسلاك الشائكة بيننا وبين سوريا العربية  
فمنها تكن الذرائع والحجج فتحن من سوريا  
وسوريا من الاردن والجميع جزء من الامة  
العربية الواحدة.

معالي الرئيس الزملاء الكرام،،

انني اتوجه الى مجلسكم الكريم باسم العربية  
والاسلام باسم اهداف وارواح شهداء الامة  
العربية ان تبادروا بتشكيل وفد برلماني  
وشعبنا يتجه الى سوريا الشقيقة والعراق  
الشقيق لبذل كل جهد مخلص لازالة الجفاء  
والاحتقان ودفن عوائق الماضي بالحب

"انتهت الجلسة"

امين عام مجلس النواب

د. محمد المصباحية

والمودة والروح القومية الاسلامية الاصيلية  
ليعود الشرق العربي، القاعدة الصلبة لبناء  
دولة للوحدة المأمولة.

أمل من الحكومة تنفيذ مطالب وحاجات  
البادية الشمالية وانتظر رد دولة الرئيس  
المحترم لاقرر موقفنا والله ولي التوفيق.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سماعة نائب رئيس المجلس

وعليكم السلام، اخواني نرفع الجلسة للغداء  
ونعود للاجتماع الساعة الثالثة والنصف، اول  
المتكلمين احمد الكوفحي ثم عبدالعزيز جبر.

"رفعت الجلسة للغداء"

استئناف الجلسة

سماعة نائب رئيس المجلس

انا متأسف اقول لكم ان الاجتماع لم يعقد لعدم  
وجود النصاب والوزراء في المطار، وغداً  
العاشرة صباحاً موعد اجتماعنا والسلام  
عليكم.

النائب الاول لرئيس مجلس النواب

سماعة عبد الباقي جمو



ماتحو الحربة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الرابعة المنعقدة يوم الاربعاء الواقع في ١٤/شعبان/١٤١٧ هجريه الموافق  
١٩٩٦/١٢/٢٥ ميلادية.

العدد (٩)

الجلد (٣٤)

الصفحة

جدول الاعمال

١- تلاوة ملخص محضر الجلسة السابقة.

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات:-

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد سمير الفرح.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة السيد بدر الرياضي.

ج - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ذيب انيس.

د - طلب معذرة مقدم من سعادة الشيخ عبد المنعم ابو زنت.

هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد خليل حدادين.

و - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد صالح شعواطه.

ز - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور نادر ابو الشعر.

ح - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فرح الرياضي.

ط - طلب معذرة مقدم من معالي المهندس سمير قعوار.

ك - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمه.

ل - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور بسام العموش.

٢- استكمال البحث في مناقشة قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٢) من قبل السادة  
النواب، والمتضمن مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٧.

هكذا من الأهل

## جدول الاعمال

السادة النواب الذين تحدثوا في مناقشة الموازنة  
للسنة المالية ٩٧

- ١ - سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
- ٢ - سعادة السيد احمد الكساسبه.
- ٣ - سعادة السيد ابراهيم سماره.
- ٤ - سعادة السيد ضيف الله المومني/ يشاركه النائب بدر الرباطي.
- ٥ - سعادة السيد عبدالعزيز جبر.
- ٦ - سعادة الدكتور بسام العموش.
- ٧ - معالي السيد جمال الخريشه.
- ٨ - معالي السيد نادر الظهيرات.
- ٩ - سعادة السيد محمد الحنيطي.
- ١٠ - سعادة السيد عبدالرحيم العكور.
- ١١ - سعادة الدكتور محمد عويضة/ يشاركه النائب حمزه منصور.
- ١٢ - سعادة السيد طلال عبيدات.
- ١٣ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين.
- ١٤ - سعادة السيد سليمان السعد.
- ١٥ - سعادة الدكتور محمد الحاج.
- ١٦ - معالي السيد توفيق كرشان.
- ١٧ - سعادة السيد حاتم الغزاوي.
- ١٨ - معالي المهندس سمير الحباشنه.
- ١٩ - سعادة السيد عبدالله اخو ارشيد.
- ٢٠ - سعادة السيد جميل الحشوش.
- ٢١ - سعادة الشيخ عبدالمعلم ابو زنت/ تلاها معالي المهندس سعد هائل السرور رئيس المجلس نيابة عنه.

## محضر الجلسة

في تمام الساعة (الحادية عشرة) من صباح يوم  
(الاثنين) الموافق ١٩٩٦/١٢/٢٥ ميلادي، عقد مجلس  
النواب جلسته (التاسعة) (اليوم الثاني) من الدورة  
(الغاية الرابعة) برئاسة (معالي المهندس سعد هائل  
السرور) وحضور أمين عام مجلس الأمة الدكتور محمد  
لمصالحه.

وتنوب باجازه من الاعضاء السادة :

عبد المنعم ابو زنت/ خليل حدادين/ د. فرح الربضي/  
سير قعوار/ صالح شعواطة/ د. نادر ابو الشعر/ د.  
لوزي الطعيمه/ د. بسام العموش.

وتنوب عن الجلسة الاعضاء السادة :

د. نيب عبد الله خطاب/ توجان فيصل/ د. عبد المجيد  
الاطش.

وحضور من الحكومة:-

١- دولة السيد عبدالكريم الكباريتي : رئيس  
الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٢- معالي الدكتور عبدالله النصور : وزير  
التعليم العالي.

٣- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير  
الداخلية.

٤- معالي المهندس عبدالهادي المجالي :  
وزير الاشغال العامة والاسكان.

٥- معالي السيد عبدالكريم الدغمي : وزير  
العدل.

٦- معالي السيد جمال الصرايره : وزير  
البريد والاتصالات.

٧- معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير  
الصناعة والتجارة.

٨- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير  
السياحة والآثار.

محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٩٩٦/١٢/٢٥

٩ - معالي الدكتور عبدالرزاق طنبشات : وزير  
الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٠ - معالي الدكتور عارف البطاينه : وزير  
الصحة.

١١ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي :  
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية.

١٢ - معالي الدكتورة ريماء خلف : وزير  
التخطيط.

١٣ - معالي السيد هاشم الدباس : وزير  
الطاقة والثروة المعدنية.

١٤ - معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة  
للشؤون البرلمانية.

١٥ - معالي السيد هشام التل : وزير دولة  
لشؤون رئاسة الوزراء..

١٦ - معالي المهندس حماد ابو جاموس :  
وزير التنمية الاجتماعية.

١٧ - معالي المهندس منير صوير : وزير  
التموين.

١٨ - معالي الدكتور عبدالحافظ الشخايبه :  
وزير العمل.

١٩ - معالي السيد مفلح الرحيمي : وزير  
دولة.

٢٠ - معالي الدكتور أحمد القضاة : وزير  
الثقافة.

٢١ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير  
الزراعة.

٢٢ - معالي السيد محمود الهويمل : وزير  
دولة.

٢٣ - معالي السيد محمد داوديه : وزير  
الشباب.



- ٢٤ - معالي السيد محمد عوده نجادات : وزير دولة.  
٢٥ - معالي السيد مروان عوض : وزير المالية.  
٢٦ - معالي الدكتور كمال ناصر : وزير التنمية الادارية.  
٢٧ - معالي المهندس ناصر اللوزي : وزير النقل.

وحضر من الامانة العامة:

- ١ - السيد نذير عطيات.  
٢ - السيد علي الحسين.  
٣ - السيد محمد الرديني.  
٤ - السيد غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم  
النصاب مكتمل اعلن بدء الجلسة المتحدثة  
الدكتور احمد الكوفحي المتحدث الذي يليه  
الزميل احمد الكساسبه.  
الدكتور احمد الكوفحي  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،  
ومن اتيبع عظمته بعد اسمه في الدنيا والآخرة  
معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

كم كنت اتمنى على اللجنة المالية ان توصي  
برد هذه الموازنة القائمة على الربا والمليئة  
بالاختلالات والشبهات وان تهدد الحكومة  
بحجب الثقة عنها اذا لم تتقدم بموازنات  
المؤسسات العامة والمستقلة خلال شهر مثلاً،  
وان تقدم كشفاً بما تم تنفيذه من التوصيات  
السابقة وبما لم يتم مشفوفاً بالمبررات.  
ولقد استندت الحكومة في اعداد ارقام وينود  
هذه الموازنة العامة الى ما يسمى ببرنامج  
التصحيح الاقتصادي المتبع منذ سنة ٩٠، والذي  
جاء تطبيقه في هذه الموازنة تحت شعار  
الاعتماد على الذات، فيما جاء في العام الماضي  
تحت شعار "ثمرات مرحلة السلام".

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

ان الامانة تحتم علينا مناقشة هذا البرنامج  
اجمالاً من حيث السبب والمنشأ والهدف.  
أما السبب: فقد لجأت الحكومات المتعاقبة آلية  
نتيجة المديونية الخارجية الهائلة، وعبدت خدمتها  
من اقساط وفوائد.

وأما المنشأ: فهو بدعة صندوق النقد الدولي  
الممثل للدائنين الخارجيين من دول ومؤسسات،  
ويسند في هذه البدعة البنك الدولي ونادي لندن  
وباريس، ان هذا الممثل للدائنين يتصرف من  
موقع التخطيط والاشراف وإملاء الشروط  
وتتخصر مهمة المدين بالتنفيذ والالتزام الكامل  
بكل الشروط.

وأما الهدف: فهو السعي لتحصيل تلك الديون  
واعباتها من الشعوب المدينة من جهة، ليتمكن  
من اعطاء حكوماتها شهادة حسن سلوك لمزيد  
من القروض الخارجية او جدولته القائمة منها من  
جهة اخرى.

الجهود الدولية المبذولة لاتجاح عملية الشطب  
لهذه الديون او تحويلها الى منح ومساعدات.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

هذا عن مناقشة البرنامج سبباً ومنشأً وهدف،  
وأما مناقشة مؤشرات في اتجاه الاعتماد على  
الذات من مثل: تخفيض عجز الموازنة كنسبة  
من الناتج المحلي الاجمالي، وضبط الانفاق  
العام، وزيادة الايرادات المحلية وزيادة نسبة  
تغطيتها للتفقات الجارية، ونحوها فأقول:

ان قبولها دون ان يتم تحليل عناصرها  
الاولية، واذا لم يتم في عمقها لمعرفة كيف  
تحققت، يصبح اداة تضليل، فمثلاً: الزيادة في  
الايرادات المحلية حقيقة، لكن المطلوب معرفة  
كيف تحققت؟ ومن هي الشريحة الاجتماعية التي  
تحملت العبء الاكبر منها، والتي هي قطعاً  
الطبقة المتوسطة والفقيرة لان معظمها ضرائب  
غير مباشرة تأتي في طبيعتها ضريبة المبيعات،  
ثم من هي الجهات التي تستفيد أكثر من الاتفاق  
الحكومي والتي هي قطعاً الطبقة الرأسمالية..  
وهكذا يقال في غيرها من المؤشرات والاهداف.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

ولم تكشف هذه الحكومة ببناء اقتصادنا  
الوطني على برنامج الاختلال الاقتصادي  
الاجنبي كسابقاتها، بل تميزت هذه الحكومة،  
فزادت من تمكين اجانب آخرين من هذا  
الاقتصاد وتخت شعارات مضللة، من ذلك:

١ - التسارع الحكومي العجيب في عملية  
التطبيع مع العدو اليهودي تحت شعار تدفق  
المنح والمساعدات من الدول المانحة من جهة

يخلص من هذا البيان بأن هذا البرنامج ليس  
مظهر عافيه ولا هو وطني ولا تصحيحي اذ يتم  
بموجب رهن البلاد والعباد الى تلك المؤسسات  
الاجنبية الجشعة، التي لا ترقب في الشعوب  
المدينة الا ولا ذمة، واتباع منهج استمرار هذا  
الرهن، مما يقرز اختلالات هيكلية في الاقتصاد  
الوطني، تنقل كامل المواطنين بما لا يطيقون من  
ضرائب ورسوم غير مباشرة بالدرجة الاولى،  
فتتآكل الدخول، وتضعف القدرة الشرائية،  
وترتفع الاسعار وتتفشى امراض الفقر والبطالة  
والركود، وتبرز بؤر الاحتقان الاجتماعي وغير  
ذلك مما هو واضح في بلدنا وفي كل البلدان  
النامية التي تتبع في معالجة مديونيتها وصفات  
صندوق النقد الدولي.

وتأسيساً على هذه الخلاصة كان التعامل مع  
المديونية الخارجية واعباتها على اساس هذا  
البرنامج معناه الدوران في فلك المشكلة وليس  
باسلوب الخروج منها من خلال محاسبة  
المتسببين في هذه المديونية وملاحقتهم قضائياً  
واستصدار التشريعات اللازمة لاسترداد المال  
العام الى حيز الوجود، وبخاصة مشروع  
قانوني الجريمة الاقتصادية والكسب غير  
المشروع ثم باعلان حملة فك الرهن عن الوطن  
والمواطن بدءاً باستتفار الاردنيين المقيمين في  
الداخل والخارج، الذين يملكون عشرات  
المليارات، ثم مروراً بمجتمعنا العربي  
والاسلامي الذي ما دخل علينا بالمليارات من  
المساعدات يوم كنا نعيش لقضاياء ونتحمل همه،  
ونتصدى على اطول خط من خطوط المواجهة  
مع عدو الابدي، وانتهاء بالمساهمة الفاعلة في

هكذا من الأشهر

هكذا من الأعمال

والشراكة الأوروبية الأردنية أو الإقليمية من جهة ثانية، وتدفق الرساميل اليهودية على المشاريع المشتركة لتممية اأحدود وادي الأردن واستخراج ثروات البحر الميت الهائلة من جهة ثالثة.

ان هذا كله ان تحقق، فهو نظير قيام الأردن بدوره المحوري في المنطقة العربية والاسلامية لصالح المشروع اليهودي الاستيطاني التوسعي الهادف الى السيطرة على المنطقة بأسرها، والتحكم في اتسائها وثرواتها ومناها وسياساتها، وضخ الايدز والمخدرات وبقوة لتدميرها وشحن نفوس الزوار لمعاملنا السياحة وبلادنا بان هذه بلاد أبائهم واجدادهم، او تهيتهم للانقراض عليها مستقبلاً.

٢ - التسارع العجيب في تخفيض الرسوم الجمركية عن المستوردات، كان آخرها مشروع تخفيض جمارك السيارات بكل انواعها الى (٤٠٪) حتى تلك التي كانت نسبتها قبل فترة قصيرة = (٣٥٠٪) وذلك كله تحت شعار العولمة والانفتاح الاقتصادي تمهيداً لمباركة الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية وقبوله عضواً فيها وهذا يعني ربطنا كتابين بالدول الصناعية الكبرى، واعتبارنا سوقاً استهلاكية لمبتوجاتها فضلاً عن فقدان الخزينة العامة لدخل لا بأس به من جهة ولتجريد منتجائنا الوطنية غير القادرة على المنافسة من الحماية وبالتالي اعلان افلاسها واغلاق مصانعها.

٣ - التسارع العجيب في الخصخصة للمؤسسات الاقتصادية العامة الكبرى والبحث عن شركاء استراتيجيين أجنب في مشاريعنا بنسب مفتوحة تتيح لهم بالفعل تملك كامل المشروع وبهذا يتحكم في اقتصادنا ويشترى اسهم مؤسساتنا العامة من سوق عمان المالي اجنبي متعدد الجنسية، يجري ذلك تحت شعار البحث عن شركاء جدد وتشجيع الاستثمار.

معالي الرئيس... الزملاء الكرام، هذا مع الاجنبي، واما مع المواطن الأردني فقد كشفت الموازنة عن اختلالات كثيرة وكبيرة أذكر منها:

١ - محاباة الاثرياء على حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة حيث اتسعت شريحة الضرائب غير المباشرة وفي مقدمتها ضريبة المبيعات وتقلصت ضريبة الدخل عن الشركات الكبرى للبنوك الى النصف تقريباً، وتركزت الثروة في عدد قليل جداً من الافراد، الذين يملكون البنوك والشركات الكبرى، وبالتالي فهم المستفيدون من تشريعات التخفيضات الجمركية، والحوافز والتسهيلات والاعفاءات الكثيرة ومنها فترة التشغيل التي قد تستمر بضع سنوات بعد الانتاج.

ان احتكار المشاريع الكبرى والثروة بيد فئة لا يزيد عددها على المائتين كما جاء في مقال صحفي يستدعي تحميل هؤلاء اعباء مالية اضافية، وتحديد سقف اعلى للمساهمة في تلك المؤسسات الكبرى، حتى لا يقع المحذور.

٢ - محاباة المؤيدين لتوجهات الحكومة السياسية، وتعيينهم في الدرجات العليا كمستشارين وخبراء ومدراء عامين، مروراً الى سمي الفئة الرابعة من غير المؤهلين وهذا يجعل حكومتنا لا لكل المواطنين.

٢ - ترك الحبل على الغارب للفساد الاخلاقي، بل وتشجيعه بطريق مباشر وغير مباشر، فاعلامنا الرسمي بلا هوية في الكثير من ممارساته، والكثير من الصحف والمجلات تتاجر بالرقيق الابيض والنوادي الليلية التي زاد عددها على السبعين في عمان وحدها، ناهيك عن المهرجانات التي كثر عددها والتي يكون محورها ما يسمى قيم الامة واخلاقيها وكذلك نمط السهرات الماجنة في الفنادق والمسارح، فضلاً عن فحش ما تعرضه اجهزة الفيديو والاشربة ودور السينما، كل هذا وغيره كثير ينذر بالدمار وصدق الله العظيم إذ يقول وإذا أردنا ان نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً.

٤ - اهمال القطاع الزراعي وريفة قطاع الثروة الحيوانية، برفع اسعار مستلزمات الانتاج والاعلاف بشكل مذهل، الأمر الذي جعل الاشتغال فيهما أقرب السبل الى الافلاس، ويفضي بالتالي الى فقدان الوطن لرافد اساسي من روافد اقتصاده الوطني ثم ليس مستغرباً ان تعفي الحكومة المزارعين من الديون او من لوائدها ثم تعود فتتراجع عن ذلك، ثم ليس متهزلاً ان تكون اللجان لتقدير الاضرار التي

لحقت بالاشجار وبخاصة الزيتون، وتكلف المتضررين بتقديم كشوفاتهم، ثم يذهب كل ذلك ادراج الرياح، يجري هذا في الوقت الذي تسارع الحكومة فتضع مالا يقل ١٠٪ من موازنة النفقات الرأسمالية تحت بند قروض ومساهمات، وتعني بالمساهمات دعم المشاريع المتعثرة التي يقف على رأسها متنفذ كبير بدلاً من مساءلته.

٥ - الاقدام على رفع سعر الخبز وعلف الماشية بنسبة ٢٥٠٪ دفعة واحدة وما نجم عنه من ارتفاع معظم السلع، الامر الذي فجر الشارع، وما يزال مهيناً للاتفجار ما لم تتراجع الاسعار الى السعر السابق او قريباً منه بكثير، اما تنزير ٢٠ فلساً للموحد وعشرة فلوس للبلدي فهذا اشد اذاء للمواطنين لا يمتص نقمة ولا يزيل احتقاناً.

٦ - واما مخصصات شبكة العون الاجتماعي بصناديقها ولجانها المختلفة، فهي اعجز من ان تغطي الحاجات وتستجيب للطلبات المستوفية للشروط، فلابد من توسيع شريحة المستفيدين بتخفيض الشروط وجعلها لا مركزية، وقبل ذلك ايجاد مصدر لزيادة المخصصات حتى تستطيع ان تساهم بنسبة معقولة من تقليل حجم الفقر والبطالة.

٧ - معالجة ظاهرة التراجع سوق عمان المالي كمؤشر على الركود والاختلاس، قبل ان تستفحل هذه المشكلة وتستعصي على الحل، وتهز كياناتنا الوطني وما حادثة سوق المناخ في الكويت عنا ببعد.

٨ - الاسراع في اخراج التأمين الصحي الشامل



الى حيز الوجود، وبخاصة وقد رددته هذه الحكومة في اكثر من مناسبة، وضرورة توسيع شريحة الادوية التي تصرف على حساب التأمين الصحي، وشمول الحالات التي تقيد ضد مجهول او ضد من لا يملك في الحوادث.

٩ - الاسراع في اخراج مشروع قانون الضمان الاجتماعي المعدل، وان يكون التعديل مالياً للحاجات، وموازياً لقانون التقاعد المدني العسكري.

١٠ - زيادة الرواتب والاجور بما يتناسب مع الارتفاع الحاد للأسعار وتقديم الدعم الكافي لذوي الدخل المحدود والمتدني.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام..

وبعد، فأنتي أؤكد على مطالب دائرتي الانتخابية والتي سبق ذكر الكثير منها ولكنها لم تتحقق بعد، أذكر منها:

١ - اعطاء التقسيمات الادارية الجديدة حظها من الخدمات المتنوعة، وما يوازي نسبتها في مثيلاتها حالة القبول في الجامعات وتخصيص البعثات وما اليها.

٢ - ايجاد حل جذري وسريع لمحطة التنقية في اربد، حيث ان المشروع الجديد الذي يجري تنفيذه يخفف من حجم المشكلة ولا يعالجها فضلاً عن انه يرحل الاذى الى القرى المجاورة وبخاصة بلدة سوم وحور.

٣ - إعادة تأهيل الطرق الزراعية لتكون سالكة للمسير بسهولة ويسر، حيث مضى على نشأتها لفترة زمنية طويلة لم يعد يحين معها الترفيع

والصيانة وفي الجملة فان جميع طرق المحافظة بحاجة الى اعادة تأهيل وبخاصة طريق النعيمة بليل، وكفر جاتز اربد وفتح طريق دوقره كفر اسد.

٤ - تحسين احوال الخدمات في مخيمي اربد والشهيد عزمي المفتي وزيادة المخصصات وانجاز الابنية المدرسية في مخيم الشهيد، وحل مشكلة الاكتظاظ السكاني عن طريق استملاك اراضي جديدة او السماح بالبناء الراسي ضمن ضوابط اخلاقية.

٥ - توسيع صلاحيات المديرية، وتفويضها لصلاحيات المركز توفيراً للوقت والمال والجهد وحفاظاً على الحياة، فان التجار والصناعيين بخاصة والمواطنين بعامه يكررون هذه الشكوى.

٦ - رفع المساجد بالكوادر المؤهلة من خطباء ومدرسين وائمة ومؤنسين حيث ان مساجد المحافظة تعاني من نقص حاد في هذه الكوادر.

٧ - توسيع شبكة المقاسم الآلية المباشرة، لتغطي كل قرى المحافظة ومعظمها بلديات، بل وفيها مراكز ادارية، فضلاً عن توسيع طاقة المقاسم القائمة لتلبية الطلب المتزايد بالرسوم العادية.

٨ - اقامة مديرية قضاء في بلدة النعيمة من لواء بني عبيد.

٩ - اقامة الانفاق او الجسور المعلقة على الطرق النافذة في الاماكن التي يشكل الوضع القائم مأساة انسانية، وبخاصة على مدخل بلدة بيت راس، ومدخل كتم والنعيمه على طريق اربد - عمان قرب محطة صيانة النعيمه.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

وبعد، فابراء للذمه، وتحقيقاً للمصلحة الوطنية، ارفض هذه الموازنة واطالب بردها، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل احمد الكساسبه.

السيد احمد الكساسبه

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على امام وسيد الانبياء والمرسلين

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء المحترمين

هذه الكلمة باسم زميلي النائب الدكتور ذيب عبدالله واسمي، اسمحوا لي في البداية ان اتوجه بخالص الشكر والعرفان نيابة عن زميلي واصالة عن نفسي الى مقام جلالة الملك المعظم على مكرمه السامية وهو ابو المكارم المتمثلة بارسال ابن الزميل الى الولايات المتحدة للعلاج وعلى نفقة جلالة الشخصية، وهذا ليس جديداً على الاب والملك الانسان سائلاً الله تعالى ان يجنبه كل مكروه وان يحفضه وان يمتعه بالصحة والعافية، كما وارجو ان انقل شكر زميلي لجلالته على مكرمه الملكية بتخفيض احكام ما سمي بالافغان الاردنيين وشكره لدولة رئيس الوزراء والحكومة على تلبية مطالب دائرته الانتخابية وعلى رأسها مستشفى الامير

حمزه في الهاشمي الشمالي الذي امر دولته بالبده الفوري به.

وارجو ان اتوجه بخالص الشكر للحكومة لتقديمها لمشروع قانون الموازنة في موعدها الدستوري والشكر الخالص للاخوة في اللجنة المالية الاقتصادية لمجلسنا على الجهد الموصول والتقرير المتميز والتوصيات المسؤولة التي تضمنها التقرير والذي انجز في فترة قياسية.

ولا يسعني الا ان اتقدم بالشكر لمعالي وزير المالية ومدير عام دائرة الموازنة والعاملون في الدائرة وكافة الجهات المعنية لاتجازهم مشروع قانون الموازنة العامة للدولة لعام ١٩٩٧ الذي يعتبر واحداً من اميز مشاريع الموازنات التي قدمت لمجلسنا هذا مما يبعث في النفس الرضى والاطمئنان الى ان المسيرة تمضي بثبات نحو الافضل مستفيدة من حفوات وأخطاء الماضي وأخذة بملاحظات السادة النواب وتوصيات المجلس ولجانه في الدورات السابقة.

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

لعل المتفحص لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ يجد انه يحتوي على العديد من المؤشرات الايجابية والتي ترسخ لديه القناعة بقدرة اقتصادنا الوطني على السير قدماً نحو مرحلة الاعتماد على الذات وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي المنشودين.

فتخفيض نسبة العجز في الموازنة الى ٣,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي كما ورد في مشروع

هكذا من الأشهر

القانون وزيادة نسبة تغطية الإيرادات للنفقات العامة لتبلغ ٩٧٪، وارتفاع صافي الاحتياطات الأجنبية لدى البنك المركزي لتصل (٥٦٧) مليون دينار وتعزيز الاستقرار في سعر صرف الدينار الأردني، وتخفيض عبء المديونية وغير ذلك من المؤشرات، تدل دلالة واضحة على سلامة مسيرتنا الاقتصادية أو حسن تلمسها للطريق. كما تدل أيضاً على النجاح النسبي للسياسة المالية والنقدية القائمتين على رسم ملامح هذه المسيرة والتي أمل أن تستمر بهذا الاتجاه الإيجابي تحقيقاً لمصلحة الوطن والمواطن.

معالي الرئيس

حضرات الأخوة النواب المحترمين

لقد ركز مشروع قانون الموازنة بشكل واضح على مشكلتي البطالة والفقر معترفاً بأنهما الأخطر من بين جميع المشاكل. ولمواجهة ذلك، رصد مشروع الموازنة مخصصات شبكة الأمان والسلام الاجتماعي تبلغ سبعة ملايين دينار تنفق على المشاريع المكثفة للعمالة، كما أكد المشروع على الاستمرار في زيادة دعم صناديق العمون الاجتماعية. وهذا توجه إيجابي يسجل لصالح مشروع قانون الموازنة.

أتمنى أن يكتب له النجاح في مجال المساهمة في التخفيف من مشكلتي البطالة والفقر في مجتمعنا الأردني الذي نحب.

وبهذا الصدد أرجو أن أؤكد على نقطتين الأولى أن هذا المبلغ غير كاف وكنا نأمل أن

يكون أكبر، والأمر الآخر الذي أود التأكيد عليه هو أن مسؤولية مواجهة مشكلتي البطالة والفقر مسؤولية مشتركة لا يجوز أن تتحملها الموازنة العامة للدولة بمفردها، بل أن هنالك مسؤولية تقع على عاتق القطاع الخاص الأردني وهو مدعو للتصدي لها والمبادرة بالمساهمة الفعالة في معالجة هذه المشكلة في كافة مناطق المملكة.

لم تقم الحكومة بتهيئة البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار الأجنبي والمحلي في الأردن؟ ألم يقر مجلس الشعب ونوابه بقرار هذه التشريعات؟ ألم تقم الدولة بمؤسساتها بتهيئة المناخ، مناخ الأمن والاستقرار والسعة الدولية العالية والتي جعلت القطاع الخاص الأردني قطاعاً محرمًا في أعين الآخرين، أما أن للقطاع الخاص أن يهدي لمواطني هذا البلد ويرد لهم جزءاً من الجميل بأن يساهم في رفع المعاناة عنهم، وإذا كنا لا نطلب من قطاعنا الخاص أن يشاركنا في حمل همومنا جنباً إلى جنب مع مؤسسات الدولة الرسمية. وما هو مشروع قانون الموازنة هذا العام الذي بين أيدينا يشير في مذكراته إلى الاستمرار نحو اقتصاديات السوق والانفتاح على الأسواق العالمية وتعزيز العلاقة التكاملية بين القطاع العام والخاص والسير بمبدأ التخصصية إلى جانب عدم مزاحمة القطاع الخاص فيما يتعلق بالإقتراض الداخلي.

ليست هذه خطوات واسعة من الحكومة باتجاه القطاع الخاص، أما من يد تتمد من

القطاع الخاص لتساعد الحكومة والشعب ونحن نعلم جميعاً كرم الحكومة الزائد في خصخصة حتى أكثر مؤسساتنا ربحية، أيها الزملاء، تريدون مثلاً على ذلك، ألم يوفر قانون ضريبة الدخل الذي أقره مجلسنا في العام المنصرم مبالغ كبيرة لصالح القطاع الخاص حرمت منها خزينة الدولة، ماذا قدم القطاع الخاص في المقابل؟

معالي الرئيس

حضرات السادة النواب المحترمين

تعلمون أيها السادة أن الموازنة العامة تمثل الخطة الاقتصادية للدولة خلال العام المقبل، تجسد من خلالها أثر السياسات الاقتصادية المتبعة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مناطق المملكة، ولن يتأتى ذلك إلا بحسن إدارة الموارد المتاحة وإعادة توزيعها بعدالة بين مختلف الأقاليم وصولاً إلى توزيع عادل للتنمية ومكاسبها.

وفي هذا الشأن أود التأكيد على أن المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في البلاد ليساهم مساهمة فاعلة في التخفيف على المواطنين من خلال ضبط الأسعار المحلية، وإلا فإن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة المقدر في مشروع قانون الموازنة بـ ٤٪ لا يمكن أن يعول عليه وذلك في ظل الرقم الفعلي خلال العشرة أشهر الأولى من هذا العام والبالغ ٧٪، واعتقد أن هذه تشكل نقطة قلق في مشروع قانون الموازنة لا يمكن الاطمئنان إلى نتائجها تماماً.

معالي الرئيس  
الزملاء المحترمين

أنني إذا أعلن تمسكي وتأييدي لجميع التوجهات الواردة في تقرير اللجنة المالية والاقتصادية لمجلسنا، لأرجو أن اضيف المطالب التالية التي تخص دائرتي الانتخابية مع علمي المسبق أنه من المعذر زيادة بنود الإنفاق في هذا المشروع أو زيادة تخصيصاته إلا أنني اضعها بين يدي الحكومة لحل الأمور تفرج أو تجد الحكومة مخارج ووسائل لتمويلها.

١ - أطالب الحكومة بطرح استكمال كامل ما تبقى من طريق الكرك القطراني خلال العام الحالي ١٩٩٧، ولو أدى ذلك إلى إحالة المعطاء على أكثر من متعهد لسرعة الانجاز.

٢ - فتح طريق يربط جنوب المحافظة ولواء عي تخصيصاً بمنطقة الأغوار الجنوبية وقد طالبنا بهذا الطريق في الموازنات السابقة، وتم رصد مبالغ له نقلت أحياناً، وفي الأخرى وضعت على الباب الثاني في الموازنة ولم ينفذ. وهذا طريق بديل أو رديف وفي ظني أنه طريق استراتيجي وأعني به طريق كثربا الأغوار واستكمال فتح طريق الطيبة الأغوار الجنوبية.

٣ - الإسراع في طرح مشروع الصرف الصحي لضاحية المرج في مدينة الكرك لما لذلك من أثر في الحد من التلوث البيئي.

٤ - إيجاد مشاريع سياحية واستثمارية على الشاطئ الشرقي للبحر الميت في منطقة الأغوار الجنوبية.



٥ - إيجاد مشروع لتطوير منطقة الحرجان على غرار مشروع تطوير وادي الكرك.

٦ - فصل الجناح العسكري نهائياً عن جامعة مؤتة ونقله إلى أي جامعة أخرى أو استحداث ما يناسبه، بحيث يتم اشغال مباني الجناح العسكري الحالي لزيادة عدد الطلبة المقبولين في الجامعة وإزالة الاسوار والاسلاك الشائكة حول هذا الجناح لنحس باننا بجوار جامعة حتى نتفاعل مع المجتمع دون حقومية.

٧ - طرح مشروع المدينة الصناعية الكرك وليس دراساته خلال العام المالي ١٩٩٧.

٨ - توجيه صناديق المعونة والتنمية والتشغيل لتسهيل شروط القروض للمواطنين في المحافظة.

٩ - مع تقني بالله، الا ان ذلك لا يمنعني من دعوة الحكومة الى تشكيل لجنة وزارية وشعبية للجفاف نظراً لتأخر الموسم الزراعي خاصة في المحافظات الجنوبية من المملكة ورفع المعاناة عن المواطنين الذين لا دخول لهم سوى من ارضهم ومواشيهم التي أصبحت مهددة الان الا ان يتفقدوا الله برحمته.

معالي الرئيس  
الاخوة الزملاء

ختاماً أسأل الله تعالى ان يحفظ علينا ديننا وأمننا وأوطاننا وقيادتنا وان يجنّبنا وإياكم كل مكروه والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي الرئيس المجلس  
وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل ابراهيم سماره.

السيد ابراهيم سماره  
بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس الاكرم

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

\* نناقش اليوم مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٧ بعد ان استمعنا الى التقرير الذي قدمته اللجنة المالية الموقرة الى مجلسكم الكريم حول مشروع قانون الموازنة، وكذلك خطاب الموازنة الذي القاه على حضراتكم معالي وزير المالية.

\* اود في البداية ان اتوجه بالشكر والتقدير الى اللجنة المالية في مجلس النواب على ما بذلته من جهد في دراسة مشروع قانون الموازنة واعداد تقريرها حوله.

\* لا يجد المتخصص لمشروع قانون الموازنة بدأ من شكر العاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة على ما بذلوه من جهد مضمن في اعداد مشروع قانون الموازنة لهذا العام.

\* تترجم الموازنة العامة السياسات الاقتصادية والمالية للدولة، وهي اهم المركّزات التي تستخدمها الحكومة لتوجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هذا المنظور سأركز مناقشتي للموازنة العامة على القضايا التالية:

١ - عجل الموازنة

يظهر خطاب الموازنة هذا العام الجديد من المؤشرات الدالة على سلامة مسيرة النمو والتطور الاقتصادي والمالي في هذا البلد، وبرز

هذه المؤشرات سعي الحكومة الموصول الجاد لتضييق الفجوة ما بين الإيرادات والنفقات، وزيادة درجة الاعتماد على الذات، وليس ادل على ذلك من تراجع العجز في الموازنة منسوباً الى النتائج المحلي الاجمالي، اذ تراجع العجز من ٤,٧٪ عام ١٩٩٦ الى ٣,٩٪ عام ١٩٩٧، واذا ما اخذ بعين الاعتبار نسبة الانجاز الفعلي في الموازنة الرأسمالية والمقدرة خلال السنوات الماضية بما نسبته ٨٧٪، فان هذا العجز يهبط الى ما دون ذلك.

٢ - هيكل الإيرادات

يلاحظ حدوث تغير في هيكل الإيرادات المحلية، الضريبية وغير الضريبية ففي الوقت الذي لم تتجاوز نسبة النمو في الإيرادات الضريبية ٤,٣٪ عام ١٩٩٧ سجلت الإيرادات غير الضريبية نمواً نسبته ١١,٤٪ عام ١٩٩٧، وهذا يسهم مع التوجهات الدولية في تخفيض الاعباء الضريبية بما يساعد على زيادة المردود الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية في المملكة، ولا برز اثر تعديل هيكل الإيرادات الضريبية في تخفيض ضريبة الدخل على الافراد والشركات والتي انخفضت من ١٧٥ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ١٥٥ مليون دينار عام ١٩٩٧، الامر الذي يتوقع ان يؤدي الى زيادة العائد على الاستثمار بعد الضرائب، وبالتالي تشجيع حركة النشاط الاستثماري في المملكة.

٢ - النمو الاقتصادي

يظهر خطاب الموازنة الى ان النتائج المحلي الاجمالي سينمو خلال هذا العام بما نسبته

٥,٢٪ وهذا انجاز ان تحقق تستحق الحكومة عليه كل التقدير نظراً لما يترتب عليه عادة من خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى معيشة المواطن الاردني، وللحقيقة فان هذه النسبة تبدو متفائلة جداً وما يبدو عليه واقع الحال، خاصة وان هذا النمو لم يقابله نمو مماثل في السيولة المحلية التي تعتبر الركيزة الاساسية في تحقيقه، حيث اظهر البنك المركزي تحفظاً في سياسته النقدية والتي عملت على تنفيذ النمو في السيولة بهدف المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني.

٤ - الاحتياطات الاجنبية

نعود هذا العام ونؤكد على موضوع تعزيز الاحتياطات الاجنبية للمملكة باعتبارها صمام الامان للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الاردني خاصة مع زيادة العجز في الميزان التجاري نتيجة لنمو الصادرات بنسبة اقل من نسبة نمو المستوردات هذا العام، الامر الذي يتوقع معه تآكل الموجودات الاجنبية للمملكة اذا ما استمر نمو الصادرات والمستوردات على هذا المستوى، ناهيك عن تواجد الدينار الاردني في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، والآثار المترتبة على احتمال قيام السلطات الفلسطينية باصدار عملة وطنية وما يترتب عليه ذلك من ضغط على احتياطات المملكة من العملات الاجنبية.

٥ - البطالة والفقر

اولت موازنة هذا العام أهمية خاصة لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة من خلال زيادة

مخصصات شبكة الامان والسلامة الاجتماعية من ١٩ مليون دينار عام ١٩٩٦ الى ٢٨ مليون دينار عام ١٩٩٧ بنسبة نمو بلغت ٤٩٪ وعلى الرغم من اهمية زيادة المخصصات في تخفيف حدة هذه المشكلة الا ان هذه الزيادة وحدها لن تجتث هذه المشكلة الامر الذي يتطلب وضع خطة وطنية شاملة تضمن تأهيل عاطلين عن العمل ورفع كفاءة المؤسسات والصناديق المعنية في معالجة هذه المشكلة كصندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل، والشركة الاردنية لضمان القروض الصغيرة، بحيث تسهم الجهود مجتمعة في تعزيز جهود الحكومة في تفعيل النشاطات الانتاجية والاجتماعية في المملكة من جهة، والتخفيف من حدة مشكلة الفقر والبطالة من جهة اخرى.

معالي الرئيس،، حضرات النواب المحترمين... وعليه، فان برامج اصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة قد باتت تبشر بالخير وبمستقبل تضبط فيه كل الانحرافات والاختلالات وتصوبه نحو الافضل باتجاه استقلال اقتصادي يعتمد على الذات في الانتاج والموارد المالية في حقول الزراعة والصناعة والتجارة، وتنمية الموارد البشرية التي هي اساس التنمية الشاملة. فنحن في الاردن لا ندعي الكمال وتحقيق المعجزات بين عشية وضحاها، ولا ندعي الوصول الى قمة في هذه الفترة المحدودة، ولكنها المضافة الطويلة التي تبدأ بالخطوات الاولى، وما ذلك الا

بفضل توجيهات جلالة الملك المغظم وتوجيهات الحكومة الدووية التي يترأسها واحد منكم، لا يعرف الكلل ولا الملل سبيلا الى نفسه، متابع الى درجة الملاحقة، غيور منتم بصدق ونقاء وصفاء من اجل الشعب والوطن والامة، والى آفاق يحكمها التسامي والتفاني والتضحية وتعاطف الحس بالمسؤولية والامانة التي يحملها.

معالي الرئيس،، حضرات النواب... المحترمين ومع هذا التفاؤل بالانتقال من موقع متقدم الى موقع اكثر تقدماً - كما تشير دلالات ارقام الموازنة ونسبها - حرصاً على امانة المسؤولية فائني اطالب بما يلي:

١ - تلبية حاجات لواء الرمثا التي سبقت المطالبة بها في الموازنات السابقة وما زلنا ننتظر اجازها، خاصة زيادة استثمارات الاراضي وانشاء المدارس عليها ومعالجة الوضع القائم نظراً لازدياد اعداد الطلبة مما يستلزم بناء مدارس جديدة، مع ايلاء مستشفى الرمثا عناية خاصة من حيث زيادة جناح جديد مع تحديث المستشفى بالتقنيات الطبية الحديثة ليشعر المواطنون بان هناك استجابة لحاجاتهم من قبل الحكومة.

فأما لواء الاثوم، لواء الابهاء والنخوة يأملون من معالي وزير الصحة الاستجابة لمطالبهم الملحة باضافة جناح خاص للمرضى، للاهمية القصوى، وهذا ليس بكثير على معاليه وحكومته الرشيدة.

٢ - دعم القوات المسلحة والجهزة الامنية من

اجل ان يكون تطورها موصولاً يتلاءم مع روح العصر ومتطلبات المراحل القادمة، فالسلام العادل الدائم لا تحميه الا قوة رادعة لا تستكين في حالات السلم، فالقوات المسلحة درع الوطن وعنته ولا بقاء لوطن تضعف في دروعه، والقوات المسلحة رسالة مستمرة في السلم وفي الحرب، فهي مع الوطن عند الكوارث ومع المواطن في امنه واستقراره وصحته فهي تضطلع بمعالجة ما يقارب نصف سكان الاردن، وهي معهم في شق الطرق، وبناء الجسور، وكل نهضة بنائية بما في ذلك التخفيف من حجم البطالة، واعادة تصنيع شباب الوطن الى معادن بشرية نفسية جادة مثابرة، تقف على كل ثغرة من ثغرات الوطن بحرص وبطولة وامانة وشرف، فدعما بما في ذلك تحسين رواتب الجند امانة جلية ورسالة عظيمة.

٣ - زيادة الاهتمام بوزارات التوجيه، الثقافة، التربية والتعليم، والتعليم العالي، والاقساط، والسياحة والآثار، والشباب. ولما كانت الثقافة تحمل معنى دائرياً شمولياً يتعلق بالهوية الوطنية والقومية، وقد اتسع مجال عملها وتعددت انشطتها الا انها تعاني من نقص ذريع في موازنتها وكوادرها كذلك، لتؤدي رسالتها في الحقل الثقافي بما فيه من مبدعين وادباء وهنات وروابط، فهي بحاجة الى دعم ورعاية مميزين، فهي مع مثيلاتها من وزارات التوجيه كالقوات المسلحة ذراع اساس من دروع الوطن في جميع الظروف والاحوال.

٤ - تفعيل المؤسسات شبه الحكومية كمؤسسة المدن الصناعية لما لها من علاقة صميمية في الاقتصاد الوطني والنهضة الصناعية والاستثمارات، وان تتولاها كوادراً مبدعة متخصصة امينة، تبعث فيها الجد والنشاط في اجتذاب الاستثمارات وتحقيق الاهداف المتوخاة.

٥ - دعم مؤسسة الاقراض الزراعي بصرف مستحقاتها ورعايتها والاهتمام بها لما تقدمه وتقوم به من عمل فاعل تجاه الوطن والمواطن.

٦ - دعم مستشفى الملك عبدالله في جامعة العلوم والتكنولوجيا، فقد مضى على هذا المشروع بضع سنوات، وقد يحتاج الى اكثر من خمس اخرى، وما زال يحبو ببطء بسبب الديون الضخمة على الجامعة، ففي تأخر الدعم تأخر تحقيق الاهداف واخفاق فيها لذا فائني اطالب بما يلي:

أ - فصل موازنة المستشفى عن موازنة الجامعة بصفته مشروعاً وطنياً.

ب - تحمل موازنة الدولة جميع اقساط وفوائد القروض التي اقترضتها الجامعة لتمويل مشروع مستشفى الملك عبدالله وما تبقى من اقساط وفوائد القروض التي سبق للجامعة اقتراضها لتمويل مشاريعها الائتمانية.

ج - اطالب الحكومة بتحويل جزء من اعمالها الاستشارية والفنية الى جامعة العلوم والتكنولوجيا وذلك المحافظة على تميز هذه الجامعة وتمكينها من الاحتفاظ باعضاء هيئة التدريس والحد من هجرتهم خارج الجامعة.

هكذا من الأشغال



هـ - تحسين الاوضاع المادية لاجزاء هيئة التدريس وكافة العاملين في الجامعة.

٧ - انصاف الامناء والمديرين العاملين بنقلهم الى المجموعة الثانية من الدرجة العليا مساواة بزملائهم المحافظين، فدرجة المسؤولية وحجم العمل عند كليهما واحدة.

٨ - زيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين عسكريين ومدنيين لان الزيادة السابقة لم تكن مجزية بل متواضعة جداً.

حفظ الله الاردن ملكاً وحكومة وشعباً قلعة منيعة عصية

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

المتحدث الزميل ضيف الله المومني.

السيد ضيف الله المومني

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه اجمعين..

معالي الرئيس - الزملاء المحترمين.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

يشارك في هذه الكلمة الزميل بدر الرباطي من أقصى الجنوب الذي غادر البلاد للعمرة بسأل الله ان تكون مقبولة.

اخوتي الكرام، يبدو واضحاً للجهد المتواصل المشكور والمباهر انشاعاً لله من قبل وزارة المالية ودائرة الميزانية كسائر اجهزة دور للهيئة

المالية للمجلس خصوصاً في التوصيات التي نأمل ان تكون محل اعتبار واهتمام.

معالي الرئيس.. الزملاء المحترمين..

الذي يدرس موازنة الدولة لسنة ١٩٩٧ يستطيع ان يقول انه في ظل الاوضاع السياسية والاجتماعية والتربوية القائمة ليس بالامكان افضل مما كان، فالموازنة لا تخلو من ايجابيات تتضح فيما يلي:

- اظهرت الموازنة زيادة في الإيرادات المحلية بنسبة ٨٢ هذا العام وزيادة بالنفقات الجارية بنفس النسبة وكذلك زيادة بالنفقات الرأسمالية.

- وظهرت الموازنة إيرادات الحكومة من شركة الاتصالات الاردنية مبلغ ١٣٢ مليون دينار بعد تحويلها الى شركة وهذا عائد جيد يدعو للتشجيع الى ضرورة اعادة النظر في كيفية تقدير قيمة املاك مؤسسة الاتصالات باسعار تاريخية مستهلكة، حيث سمعنا بأنه تم تقديرها بثمن قليل وقد يتم بيعها لاشخاص لديهم المقدرة المالية مما يدر عليهم عائداً سنوياً يزيد عن ٣٠٪ من قيمة التقدير الذي سيتم البيع به.

وهكذا بالنسبة لسلطة الكهرباء الاردنية التي تم تحويلها الى شركة، لذا فاني ارى ان يتم مناقشة الثمن الذي يتم البيع به في هذا المجلس، حيث ان على فرض ان احداً اشترى هذه الشركة فسيتم استرداد كامل القيمة خلال ثلاث سنوات تقريباً وفي هذا غبن واضح.

اظهرت الموازنة في باب الإيرادات المختلفة فائضاً في بند النفط الخام بمبلغ ٩٥ مليون دينار

وكان هذا يشير الى طمأنينة المواطنين بعدم رفع سعر المحروقات والغاز.

معالي الرئيس.. الزملاء المحترمين..

وايضاً تشير الموازنة الى بعض السلبات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني ومنها:

- تراجع نمو الانتاج المحلي الى ٥.٢٪ مقابل ٦.٩ عام ١٩٩٥ و ٨.١٪ ١٩٩٤.

- كما اظهرت تزايداً في العجز التجاري حيث بلغ ٢٣٧٤ مليون دينار وبزيادة نسبية المستوردات ب ١٦٪ فائز ذلك على ميزان المدفوعات.

- اظهرت الموازنة ارتفاعاً بتكاليف المعيشة وخاصة في المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة ٧٪ وتتوقع ان ترتفع بنسبة ٤٪ لعام ١٩٩٧ مما يسبب القلق لذوي الدخل المحدود وهم الموظفون عسكريين ومدنيين ومتقاعدين الذين ظلت اجورهم ثابتة.

وهذا يعني ان القوة الشرائية للغالبية العظمى من المواطنين ستخضع وبالتالي ينخفض المستوى المعيشي للمواطنين مما يتناقض مع الكلام الرسمي عن تحسن المستوى المعيشي.

- اظهرت الموازنة تراجعاً كبيراً برأسمال الشركات الصناعية المحلية من ١٥٦.٧ مليون دينار عام ١٩٩٥ الى ٢٦.٢ مليون عام ١٩٩٦ وكذلك تراجعاً برأسمال الشركات التجارية من ١٥٥.٢ مليون الى ١٠.٨٢ مليون دينار لهذا فانه لا بد من دراسة الواقع الذي ادى الى هذا التراجع ولا بد من دراسة ما تواجهه المنتجات

الاردنية من منافسة من خلال الصناعات القائمة وكذلك معالجة المناخ الاستثماري ودراسة اسباب وجود استثمارات الاردنيين في الدول العربية والاجنبية حيث تقدر بمليارات الدنانير والتي لو استثمرت في الاردن لكان لها دور في حل مشكلة الفقر والبطالة بالاضافة الى حل مشكلة الموازنة.

وتشير ارقام الموازنة الى تراجع الاهمية النسبية للزراعة في الناتج المحلي الاجمالي من ٨.٣٪ عام ١٩٩٢ الى ٥.٥٪ عام ١٩٩٦، مما يستدعي دراسة اسباب هذا التراجع ووضع الحلول المناسبة لاستمرار النمو في هذا القطاع واجتاد الاسواق الخارجية لحمل مشاكل المزارعين وادامة هذا النشاط.

معالي الرئيس.. الزملاء المحترمين..

احسنت اللجنة المالية عندما اوصت بتحسين اوضاع الموظفين مدنيين وعسكريين ثم متقاعدين حيث ان الارتفاع الذي حصل على اسعار معظم السلع متخفياً وراء رفع سعر رغيف الخبز اقل كاهل الشريحة العظمى من المجتمع المحلي حيث انه لا يعقل ان تتحدث الموازنة عن ارتفاع تكاليف المعيشة سنة ١٩٩٦ والارتفاع المرتقب في السنة القادمة ولا تضع حلاً لمثل هذا الارتفاع بزيادة العاملين والمتقاعدين سيما وان الزيادة التي حصلت للمتقاعدين نتيجة تعديل قانون التقاعد لم تطل جميع المتقاعدين وكانت لغالبيتهم زيادة زهيدة، وفي هذا المجال أسأل عن وعد الحكومة السابقة التي ذكرت بأنها ستعيد النظر كل سنة في شهر

تموز في احوال الناس المعيشية ليتم زيادة الاجور بناء على ما تتوصل اليه من دراسة، وايضاً اذكر في هذا المجال بالمتقاعدين على اساس المعلولية الذين لم تتلهم اية زيادة سابقة. اما غير الموظفين والمتقاعدين الذين لا رواتب لهم فاني اطالب وباستمرار بتوسيع قاعدة الافادة من صناديق المعونة الوطنية والزكاة لتشمل جميع الاسر الفقيرة من اجل ذلك لابد من اعادة النظر بالاسس المعتمدة في صرف تلك المعونات على الفقراء ولا بد من دعم صندوق الزكاة ليتمكن من الوصول الى المعوزين والمحتاجين بدعم مجز يسد رمقهم حيث ان مثل هذه المتابعات والمعونات تحمل في طياتها معنى التكامل الاجتماعي الذي مؤداه تماسك بناء المجتمع.

وكاين من قرية اهلكتاها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها معطلة وقصر مشيد كفاية عن تعطيل فريضة الزكاة تحيل المجتمع الى قلة غنية تطاول السماء بالعمرات والى كثرة فقيرة ملتصقة بالارض.

اما بالنسبة لنظام التوظيف في ديوان الخدمة المدنية فاني اخالف توصية اللجنة الكريمة حيث ارى ان تكون الاعداد فقط في التخرج هي الاساس الوحيد للتوظيف وليس عن طريق الامتحانات والمقابلات حيث عن طريقها تتم التجاوزات، واذا ان بعض طالبي الوظيفة تندر باحد المسؤولين الذي اعتمد اسلوب اللجان والامتجان مع طالبي الوظيفة فقال ان المسؤول

الفلاني طلب من اللجنة ان تدون علامته المتقابلة بقلم رصاص وذلك ليتسنى له ان يشطب ويثبت من يشاء. كما اذكر بـ ٣٠٠ طالب وظيفة على الحالات الانسانية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

لعل في اعادة النظر بالمعاهدة مع اليهود ووقف اساليب التطبيع بعد وضوح الرويا والواقع المر الذي وصلت اليه الاطراف العربية في تعاملها مع بني يهود والذي يفترض ان يكون فيه الدرس والعظة لعل في ذلك رفع للنوازل الالهية التي حلت بنا وبديارنا نتيجة لصلحنا مع اعداء الله، ولعل في ذلك نهاية الضيق والاحباط.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

اعرض بعض المطالب العامة ومطالب محافظة عجلون والعقبة وهي:

١ - دعم البلديات التي توقفت تقريباً عن تقديم اية خدمات لافلاسها وكثرة ديونها وارى ان يكون دمج البلديات والمجالس الفردية بناء على رغبة اكثرية السكان المقصودين بالدمج.

٢ - دعم صندوق الاسكان العسكري واسكان المعلمين واعادة النظر ثانية في امكانية عمل نقابة للمعلمين حيث امر جلالة الملك بذلك.

٣ - اغناء مزارعي الزيتون من باقي القروض المترتبة عليهم لكونهم من الطبقة الفقيرة والتي تعرضت للكثير من الخسائر والكوارث.

٤ - توسيع الشارع الرئيسي الذي يصل ما بين الشونة الشمالية والشونة الجنوبية حيث ان الجاني لم يعد يفي بالغرض سيما وان معظم

البيارات يمتلكها اصحاب النفوذ ولا بد من طريق ممتاز لسياراتهم.

٥ - عند اعادة النظر في التقسيمات الادارية اذكر ان محافظة عجلون لا يوجد فيها لواء لذلك نطالب باستحداث لواء في كفرنجه وقضاء في خيط اللبن.

٦ - اعادة النظر بالطرق الزراعية وتغيير مسارات بعضها لتسهيل سير المركبات عليها وتعييدها حسب الاولوية ليستطيع المزارع نقل انتاجه.

٧ - اكمال طريق اربد - عجلون بالكامل حيث ان اهالي عجلون يأملون ذلك من معالي وزير الاشغال الحالي ليكون على بدايه انتهاء مسلسل هذا الشارع. ثم توسيع طريق جرش - عجلون وكفرنجه الغور والهاشمية والوهادنة الغور. لاهمية هذه الطرق بالنسبة للسكان وممتلكاتهم الممتدة في منطقة الغور.

٨ - تحسين الخدمة الهاتفية في قرى المحافظة التي لا يوجد في كل منها أكثر من خطي هاتف وهي قرى الهاشمية، خلوة، الوهادنة، راس منيف، عرجان، باعون، اوصره، راسون، صغار، حنا، الطياره، اشتقينا والساخنة، الجبل الاخضر الخشيبه السفينة، بلاص.

٩ - عمل شبكة مجاري، صرف صحي في كل من صغرا، عيبين، عجلين، راس منيف، الهاشمية، الوهادنة، خلوة، عرجان وذلك حفاظاً على مصادر المياه من التلوث.

١٠ - اكمال الكهرباء الى التجمعات السكانية في عرجان الجديد، مثلث رحابا، خلوة الدالية،

مثلث الوهادنة. تجمع جنوب عرجا ومنطقة الصوان.

١١ - اعادة دراسة اقامة السدود في وادي كفرنجه وراجب للحفاظ على ملايين الامتار المكعبة من المياه التي تذهب سدى.

١٢ - دعم مستشفى الايمان بالاجهزة الحديثة وتحويل المراكز الصحية في كل من عرجا وصغرا والساخنة الى شاملة ثم اطالب بالتفكير الجاد لانشاء مستشفى عسكري في المحافظة حيث ان اكثر من ثلثي سكان المحافظة من المنتفعين العسكريين.

١٣ - انشاء مراكز دفاع مدني في كفرنجه، مثلث الوهادنة ومثلث اشتقينا.

الاهتمام بالابنية المدرسية حيث ان قسماً منها غير مناسب خاصة مدارس عين جنا والجبل الاخضر والخشيبه والتوسع في فتح صفوف ثانوية في المناطق البعيدة عن المركز لصعوبة المواصلات.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء،

فيما يخص محافظة العقبة كما اشار الزميل بدر الرياطي تلخص فيما يلي:

- يقول بأنه رغم المطالبات المتكررة فقد خلت موازنة هذا العام من رصد أي مخصصات لمحافظة العقبة لبناء مستشفى حكومي بالرغم من تخصيص الأرض ودفع ثمنها منذ أكثر من (٢٠) عاماً. علماً بأن المستشفى العسكري الحالي قد مضى عليه قرابة (٢٠) عاماً وكثير من آلاته ومعداته بحاجة الى تحديث وينصح ان يخصص للعسكريين في منطقة الجنوب.

هكذا من الأشغال



- بناء كلية جامعية تتبع لجامعة مؤتة أو بناء كلية جامعية متوسطة وذلك تخفيفاً على المواطنين لبعد العقبة في الجنوب وتيسيراً على أولياء أمور الطلاب والطالبات حيث يحرم أبناؤهم من التعليم العالي بسبب الفقر وبعد المكان.

- ضرورة دعم مديرية الصحة في العقبة بأطباء اختصاص للاطفال والنسائية والانتف والاذن والحجره والعيون والباطنية حتى تكون هناك مراكز صحية شاملة.

- تعيين مفتي للمحافظة علماً بأن مجلسنا الحالي وافق على اقتراح برغبة وتم تحويله لوزارة الاوقاف.

- تعيين طبيب شرعي وتجهيزه بالمعد والادوات اللازمة وذلك لخصوصية العقبة وبعدها عن المركز وفي ذلك تخفيف لمعاناة المواطنين وتخفيف العبء عن المركز في عمان.

- عدم الموافقة على رفع رسوم التعليم العالي بالرغم من كل التظلمات لان الخاسر الوحيد سيكون الفقير ولن يتم التعرف عليه وعلى حالته الا بعد فقدان لكل الفرص (التسجيل والاعفاء او المساعدة).

- شمول عائلة المتقاعد على الضمان الاجتماعي بالتأمين الصحي بعد وفاته.

- منح بطاقات تأمين صحي لغير القادرين والمعوقين ممن يحملون كرت معونه وطنية.

- اعفاء معدات وادوات الصيد من الضريبة الاضافية ومستلزماتها.

والله نسال ان يحقق الخير لوطننا وامتنا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس  
وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الاستاذ عبدالعزيز جبر.

السيد عبدالعزيز جبر  
بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين واصلي واسلم على رسولنا الامين محمد عليه افضل الصلاة واتم التسليم وبعد..

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فقد حضرت جانباً من اجتماعات اللجنة المالية مع اصحاب الاختصاص والخبراء من وزراء ومندراء ورؤساء غرف التجارة والصناعة والجمعية الوطنية لحماية المستهلك، ولاحظت ان قليلاً من اعضاء اللجنة المالية حافظوا على حضور جلسات اللجنة، ومن خلال استماعي الى المشاركين في المناقشات، ومن خلال اطلاعي على الاوراق والخطابات المقدمة من السادة المشاركين اسجل الملاحظات التالية:-

١- ارتفاع الاسعار خلال عام واحد، في الصفحة الرابعة من خطاب معالي وزير المالية

يقول معاليه: (تظهر الارقام القياسية لتكاليف المعيشة المعدة من قبل دائرة الاحصاءات العامة خلال العشرة اشهر الاولى من هذا العام مقارنة مع نفس الفترة من عام ١٩٩٥ الى ارتفاع نسبي في مستوى الاسعار بلغ ٣٪ علماً بأن معدل نمو الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار للعشرة اشهر الاولى من هذا العام بلغ حوالي ٧٪.

٢- تبين من دراسة للأسعار قدمها رئيس الجمعية الوطنية لحماية المستهلك ان ارتفاع الاسعار وصل الى رقم اعلى من الذي قدمه معالي وزير المالية وذلك من خلال دراسة ٧١٧ سلعة حيث نص على زيادة تصل في متوسطها الحسائي ولأسعار كافة الفئات السلعية والخدمية من ٩٥/١٢/٣١ ولغاية ٩٦/١٢/١٠ الى ١٠٧٥٪ اي ما يقارب ١١٪ وانقل بدقة ما ورد في الدراسة المذكورة.

١- كانت ادنى نسبة ارتفاع في الاسعار هي ٣٪ لسلعة زيت ذرة عافيه وكانت اعلى نسبة ارتفاع هي ٥٤٪ لسلعة الطحين الموحد.

ب- كانت ادنى نسبة ارتفاع كفاتات سلعية ١٧٨٪ النفقات الصحية وكانت اعلى نسبة ارتفاع كفاتات سلعية ٤١٪ السلع المدعومة كالطحين الموحد، طحين القمح البلدي، الخبز العادي والطحين، الزيرور والمنكر والارز.

ج- لوحظ ان هناك ارتفاعاً واضحاً في اسعار الخدمات مثل خدمات الكوي والتنظيف واصلاح الاحذية وغسيل السيارات وذلك بسبب ارتفاع الاسعار في الالوة الاخيرة ولكي يتم التعويض

في الفرق في الاسعار قاموا بزيادة اسعار الخدمات التي يقدمونها.

٣- يظن كثير من الناس انه نتيجة لرفع الدعم عن القمح والاعلاف ارتفع سعر الخبز فقط وبعض المشتقات والحقيقة انه نتيجة للدراسة التي قامت بها جمعية حماية المستهلك تبين ان ٤٥٠ سلعة ارتفعت اسعارها اعتباراً من ٩٥/١٢/٣١.

٤- يلاحظ ومن جداول ارتفاع اسعار المعيشة ان رواتب الموظفين بشكل عام لم يطرأ عليها أي ارتفاع وانه لمن العدل ان تربط الاجور والرواتب بالاسعار دائماً ومن الحق الذي لامراء فيه ان ترفع رواتب واجور الموظفين والعاملين بمقدار يكافئ ارتفاع الاسعار وهو ما يتراوح بين ٧٪ الى ١١٪ ومن الملاحظ في هذا المجال انه لا توجد سلعة من السلع ينخفض سعرها عالمياً ويتحقق نتيجة ذلك تخفيض سعر هذه السلع محلياً فما هو سعر القمح انخفض عالمياً فلماذا لا تنخفض اسعاره محلياً وجميع مشتقاته ويبقى سوط الغلاء يلذع ظهور المواطنين وهل يكفي ان يطلع علينا وزير التموين ليبشرنا بانه خفض سعر كيلو الخبز من (١٠) فلسات الى عشرين فلساً، ما ارى ذلك مجدياً ولا كافياً، وكذلك اسعار القهوة التي انخفض سعرها عالمياً الى دينار واحد للكيلو غرام الواحد تقريباً ولا تزال ثياب باسعار تتراوح بين الاربعة الدنانير والستة دنانير، كان الله في عون الفقراء والمساكين ومنهم الموظفون واغلب المواطنين.

٥ - يقول رئيس غرفة صناعة عمان في ملاحظاته على الموازنة هذا العام اقتص مائلي: درجت العادة تقليدياً على ان تكون الموازنة ذات طبيعة جباتية هدفها الانفاق على التوظيف اكثر من الانفاق على الاستثمار ووسيلتها زيادة الضرائب كلما لحت ضرورة الخزينة وكان املنا ان تكون الموازنة وفي ضوء برنامج التصحيح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية في المنطقة ان تكون موازنة استثمارية تركز على الفعاليات الانتاجية لتكون الوعاء لتوفير الضرائب من ناحية وتوفير فرص العمل من ناحية ثانية الا ان الموازنة جرت على التقليد السابق ولم تفتح على المتغيرات، ليس في الموازنة أي مؤشر يشجع على الاستثمار وهذه الموازنة غير مسعدة لزيادة الاستثمار الانتاجي الصناعي حيث ان الاستثمارات تراجعت في عام ١٩٩٦ لعشرة اشهر الى ٢٦ر٢ مليون دينار مقابل ١٢٦ر٧ مليون دينار في عام ١٩٩٥، ويستطرد رئيس غرفة الصناعة الخوف من ان يتراجع النمو الاقتصادي من الاعتماد على الصناعة الى قطاع التجارة الذي يعني زيادة الاستهلاك وزيادة البطالة وزيادة خلل الميزان التجاري ومن الملاحظات ايضاً ان خطاب الموازنة لم يشر الى تعديل قانون الشركات والتشريعات الاقتصادية ذات التوجه لتشجيع الاستثمار وزيادة فرص العمل. ولم يلمس في الخطاب بالنسبة لضريبة المبيعات انها لن تزداد هذا العام على المواطنين، حيث

قدرت بزيادة ٣٣ مليون دينار عن تقديرات عام ١٩٩٦. المديونية: ورد في تقرير اللجنة المالية الموقرة مائلي: تؤكد اللجنة ان اعباء المديونية وخدمة الدين الخارجي العام ١٩٩٧ ما زالت كبيرة، وتبلغ خدمة الدين ٤٧٨ر٢ مليون دينار مقابل ٤٥٨ر٢ مليون دينار لعام ١٩٩٦ كما لاحظت اللجنة ان المديونية كانت تنخفض سنة بعد اخرى حتى عام ١٩٩٣ الا ان منحني الدين استمر بالارتفاع منذ عام ١٩٩٣ - ١٩٩٧ حيث ان التخفيض في المديونية يقابله توسع كبير في الاقتراض يعني مزراب نازل وبالعوضه تحت تأخذ أكثر واني لاري الحل غير ذلك وهو عدم التوسع في الاقتراض لان ذلك الدين هم بالليل وذل بالنهار وان كثيراً من البلاد استعمرت للدائنين بسبب عجزها عن الوفاء فلتنتق الله في هذا الوطن. العجز في الموازنة: ورد في تقرير اللجنة المالية فقرة (هـ) من البند ٢ النفقات الرأسمالية مائلي: جاء في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٧ ان العجز قبل المنح والمساعدات يقدر بـ ٢٢٥ مليون دينار في حين ترى اللجنة ان العجز يزيد عن ذلك بكثير اذا ما اخذنا بعين الاعتبار تشديد القساط للقروض الخارجية والداخلية والمقدرة بـ ٢١٥ مليون دينار وبذلك يكون العجز الحقيقي ٤٨٣ر٥ وهذا رقم صعب واخشي ما اخشاه ان تضاعف ضريبة المبيعات

او يرفع الدعم عن بقية المواد المدعومة. وزارة الاعلام والتلفزيون: ورد في كتاب الموازنة مجلد ٢ ص ٤٤٣ الفصل ٨١ وزارة الاعلام مائلي: تتولى وزارة الاعلام تخطيط وتنفيذ السياسة الاعلامية المناطة بالدولة على اساس الالتزام بالحقيقة ومخاطبة العقل والتأكيد على قيم الحوار والديموقراطية والايمان بالله وكرامة الفرد وحرية. وتنفذ وزارة الاعلام السياسة الاعلامية المناطة بالدولة من خلال ما يلي:- ١ - تعميق الوعي الوطني والقومي القائم على مبادئ الايمان والمركز على الفهم المتحرر من جميع اشكال التعصب والتحيز. ٢ - نقل صورة الوطن للخارج وتوثيق الصلة بين الاردنيين المقيمين في الخارج وبين وطنهم واطلاعهم على ما يحق من انجازات. ٣ - تعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم والتأكيد على روح المشاركة المسؤولة في الدفاع عن مصالح الوطن وقيمة وانجازاته. ٤ - انا اركز على هذه النقطة اذا وزير الاعلام تنطير لراجع ما كتب في هذا البند المساهمة في توفير فرص الترويج والترفيه بما يتفق مع القيم والتقاليد والتراث والاخلاق وارجو ان ينتبه معالي نائب رئيس الوزراء لهذه الكلمة وترسيخ قيم المجتمع الاردني عن صلتها بتاريخ امته ونضال شعبه لغواكية روح العصر. قول اين هذا يا وزارة الاعلام من الواقع الذي نراه الحقيقة ان الواقع مر.

ان وزارة الاعلام وما يتبعها من مؤسسات مثل الاذاعة والتلفزيون والمطبوعات وغيرها هي صاحبة رسالة في مجلد كالاردن هي رسالة المحافظة على الهوية والثقافة العربية الاسلامية وكل ما يخرج عن هذه الرسالة يعتبر مخالفاً لها وخارجاً عن الدستور الاردني الذي ينص في مادته الثانية ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام. لقد اشتط التلفزيون وخرج عن الرسالة المقررة له فيما اقر هو واصبح غريب الوجه واليد واللسان وليس معنى ذلك اننا ننكر ايجابياته في هذا المجال ولكننا لابد ان ننقذ هذه المؤسسة وغيرها اذا ما خالفت القواعد والاسس التي وجدت من اجلها، يا سادة ان دافع الضريبة الاردني الذي يغذي نفقات هذه المؤسسات لا يقبل ان تسيّر هذه المؤسسات من أجل اهدافه وغايات تضلل المواطن وتحرف الاجيال وتبعدها عن رسالتها وثقافتها. كم زور التلفزيون الحقائق وشوة الصورة وبرز من المواضيع ما يستحق ان يدفن في مهده، ان تلفازنا يعطي اهمية لفنائه مخمورة أكثر بالف مرة ما يعطيه لنائب من نواب هذا المجلس فكيف اذا كانت مباراة لكرة القدم بين فريقين من زمبابوي وراوندا هذا عدا عن الاستهزاء والسخرية التي جعل منها برنامجاً يضحك به المواطنين على النواب والوزراء. وتدفع المبالغ الطائلة للساحرين والمستهزئين من جيوب المواطنين الغلابي. انني اطالب المسؤولين ان يرشدوا من برامج التلفزيون وان تشكل لجنة حكومية



وشعبية لاعادة النظر في سياسة الاعلام وبرامج التلفزيون لتصبح هذه الاجهزة في خدمة امتنا واجيالنا الصاعدة ولنعد ابنائنا وبناتنا للمواجهة مع اعدائهم حسب قوله تعالى: واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به ععدو الله وعدوكهم.

اما وزارة السياحة والآثار فقد وردت ارقام للمبالغ التي يدخلها السواح الى بلدنا ولا شك ان بلادنا فيها من الاماكن السياحية والآثار القديمة والمتنوعات الصحية ما يدعونا لاستغلالها ولكن ضمن اعرافنا وثقافتنا واحكام ديننا وليس كما يريد السائح بل لابد للسائح ان يحترم دين البلاد ودستورها وقوانينها وحسب الوضع الحاضر ارى ان هناك سلبات كثيرة لابد من معالجتها واجبايات كثيرة لابد ان نشجعها فمن السلبات في السياحة الحالية استغلال شواطئنا ومنتجعاتنا ومطاعمنا والنوادي الليلية في غير ما وجدت له واما الاجبايات فهي تتمثل في السياحة النظيفة والاخلاقية، والصحية والسياحة الدينية المتمثلة في الاماكن الاسلامية والتي قامت وزارة الاوقاف اخيراً بتأسيسها ورعايتها كمقامات الصحابة الكرام وانني لاري ان تشرف لجنة من الوزراء على وضع خطة سياحية ملتزمة بالسلامة المالية والاداري.

ايها السادة الكرام

حين اصاب مصر القحط قبل الاف السنين وجد شعبها من يقوم على المال والتموين خير قيام ذلكم هو يوسف عليه السلام الذي خاطب ملك

مصر بقوله له (اجعني على خزائن الارض اني حفيظ عليم).

فان زماننا هذا بحاجة الى الرجال الامناء لاصلاح ما فسد انه الزمان الذي يشار فيه الى الرجل الامين بالبنان وان الزمان الذي يبعد فيه الامين ويقرّب المفسد وقد كنا نأمل من هذه الوزارة التي اعلنت حين تشكيلها بان من اولى مهماتها الاصلاح المالي والاداري، ومنذ ذلك الوقت لم نلمس امراً لذلك الاصلاح ولعل بعض من يقولون ذلك الاصلاح هم اولى الناس بالمحاسبة على ما جمعوا اثناء توليهم مهامهم الوظيفية من اقتناء المزارع والممتلكات والمقارن لم يرثوها عن آباءهم واجدادهم ولكنهم اخذوها بالترغيب والترهيب.

واننا لنتنظر قانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا) ان يفعل ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حي عن بينة.

اما عن بعض هذه المطالب التي اطلبها بسرعة:

أ - لقد طالبنا كثيراً معالي وزير الصحة بإنشاء مستشفى الامير حمزة لخدمة مواطني شمال عمان واطلنا في الموازنة على تجاوب الحكومة برصد مبلغ مائتي الف دينار للدراسة ووضع التصاميم اللازمة وهي مسجلة على حساب وزارة التخطيط وآمل ان يتم في العام القادم رصد مبالغ مجزية لإنشاء المستشفى وشكراً للقائمين على ذلك.

ب - دائرة الشؤون الفلسطينية حيث طالبت

كان الزوج مسافراً حرمت العائلة من هذا الدعم، فهل هذا صحيح؟

وزارة المياه: اعلمني بعض الموظفين ان ديوان الرقابة والتفتيش الذي اطلع على علاقات صعوبة العمل للموظفين العاملين في السلطة وكان نتيجة ذلك ان الغيت جميع تلك العلاوات فهل هذا صحيح يا سلطة المياه ويا وزارة المياه ارجو الا يكون ذلك.

وأخيراً

الاراضي الحكومية وتعويضها للمواطنين باسعار معقولة كنت قد تقدمت بمذكرة واقتراحاً برغبة من اجل اراضي اسكان الامير هاشم التابعة لمنطقة طبربور (طارق) حيث طالبت ان يساوي المواطنون في هذه المنطقة بأهالي منطقة ابي علياء وقد اعلمني معالي وزير المالية مشكوراً بان اجراءات الوزارة في هذا السبيل تبشر بخير وان مطلبنا في مساعدة هذه الفئة من المواطنين متحقق باذن الله، اشكر لمعالیه هذه المبادرة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله

المتحدث الدكتور بسام العموش.

الدكتور بسام العموش

معالي الرئيس... حضرات الزملاء المحترمين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ارجو ان تسمحوا لي باداء الملاحظات التالية على المشروع المقدم لنا ضمن محاور عديدة:

المحور الاول: الموازنة وطريقة اعدادها وطريقة مناقشتها:

الدائرة رصد مبلغ مليونين وخمسمائة الف للاتفاق على البنية التحتية في المخيمات ومراكز الشباب واغاثة النازحين ولكن دائرة الموازنة قلصت ذلك الرقم الى مليونين فقط كم اعلم بما في هذا المبلغ من مساعدات لمراكز الشباب التي كان لها مائة الف دينار في السابق زيادة على المليونين فلماذا؟ انني اطالب الحكومة برصد المبلغ المطلوب هذا العام وهو مليونان وخمسمائة الف كما قدرته دائرة الشؤون الفلسطينية كما اطالب بالا تقل موازنة العام القادم عن اربعة ملايين لان اوضاع المخيمات سيئة للغاية وقد زرنا سابقاً بعض هذه المخيمات واطلنا على اوضاع اهليها وعلى البنية التحتية فيها فكان الوضع سيئاً جداً.

وزارة الاوقاف واداعة القرآن الكريم: كنت قد خاطبت في فترة سابقة معالي وزير الاوقاف شفاهاً وكتابة حول اداعة القرآن الكريم وتطويرها نحو الافضل وازضافة فقرات اخرى للقرآن الكريم كاللتفسير والسيرة والفقه الخ وقد وعد معالي الوزير الدكتور عبدالسلام العبادي بذلك واننا لنذكره من هذا المنبر ونطالبه بالوفاء، وسيكون ذلك في سجل حسناته يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم.

وزارة التموين والدفع للمواطنين: اعلمني بعض المواطنين الذين راجعوا من اجل استلام مبالغهم حيث كانت الاجابة انهم حزموا الى الابد بسبب تأخرهم عن الفترة المعينة، كما ان كثيراً من الزوجات اللاتي يرابعن من اجل نفس الموضوع يطلبن ملهن ان يحضر ازواجهن فاذا

من المؤكد ان جميع النواب الذين يناقشون المشروع لا يخطر بالهم ان هذا المشروع سيفشل او سيتم رده او سيتم تعديل ارقامه بل القناعة تامة بانها كلمات وخطابات وبعد ذلك يمر هذا المشروع كما مر غيره من المشاريع، واعتقد ان الجدية في المناقشة تقتضي منا تسمية الامور بأسمائها دون الضياع في روتين المناقشة.

لقد كان اسلوب اعداد الموازنة بطريقة اللامركزية اسلوباً افضل مما هو عليه الان حيث تشترك جميع الفعاليات في اعداد الموازنة بما فيهم النواب وبالتالي تختفي من المناقشات المطالبات المتعلقة بالمناطق وفي هذا اختصار لجهود وابتعاد عن الاستجداد والخطابة الدعائية الانتخابية.. وكان من ثمار تلك الطريقة اطلاع النواب على تفاصيل موازنات المحافظات بعيداً عن الاجمال والنموض الذي لا يقبل عند الحديث عن ارقام مالية في غاية الاهمية والخطورة.

وانني اذ اخاطب زملائي فانني اطمح ان تكون مناقشاتنا ذات هدف نبيل وهو اسقاط العجز ورفضه وتقليل الانفاق الذي لا داعي له وابعاد الحكومة نحن سياسة الاقتراض وبغير تحقق هذه الاهداف فاننا مطالبون كمجلس برود المشروع حتى يتم تعديله وفق ما يراه المجلس من مطالب ملطقية تحفظ الاردن وأهله حاجزاً ومستقبلاً.

المحور الثاني : موازنة المؤسسات العامة:

لقد ناقش مجلسنا هذا الامر وقرر ضرورة وجوب احضار موازنات المؤسسات العامة

التي عاشت على اكتاف الشعب ولا زالت، وساهمت في ارهاق الاردن بالديونية ولا تزال الابن المدلل للحكومات المتعاقبة. ومع ذلك نأثي موازنة هذا العام دون ان تفرق بها موازنة المؤسسات، واعتقد ان هذا الامر مفصلي وجوهري ولا يجوز لنا ان نقبل بذلك بل انني ادعو الى استثناء المؤسسات العامة في حال موافقتنا على الموازنة من هذه الموافقة حتى يتم تخصيص موعد آخر لمناقشتها.

ان القول بان موازنة هذه المؤسسات موجودة في المجلس لمن شاء ان يطلع عليها هو هروب من المسؤولية ولتني اتساءل كم واحد منا اطلع عليها اذا كانت قد ارسلت حقاً؟ ان امانة المسؤولية تقتضي منا ان نطالب نواب الشعب ان يدرسوا هذه الموازنات لا ان يترك الخيار لهم بل منطق المسؤولية يقتضي وضعهم امام واجباتهم التي اقصوا على القيام بها.

وحتى لو اطلع عليها النائب فما هو المجال المتاح لمناقشتها؟ هل يحتمل مجلسكم الكريم اعطاء النائب نصف ساعة اخرى من حديثه الاصلي ليناقش مثلاً موازنة الملكية الاردنية ونصف ساعة اخرى لمناقشة موازنة الجمعية العلمية وهكذا سنتحدث عن كل مؤسسة.

الحل المنطقي الذي اطالب التنشيط عليه ان نخصص موعداً آخر لمناقشة موازنة هذه المؤسسات بشكل مستقل عن مناقشة الموازنة العامة.

المحور الثالث : الانفاق والمرحلة:

وقعت الحكومة الاردنية ما يسمى بالمعاهدة مع

العدو الصهيوني، وبالتالي فان الاردن كما تقول الحكومة ينعم بالسلام والاطمئنان مع اولاد العم. وهذا يقودني الى الحديث عن الاتفاق العسكري. لابد ان تكون الحكومة صريحة مع شعبها ومثليه، فاما ان تكون مطمئنة لهذه المعاهدة ونتائجها وبالتالي من حقنا ان نتساءل عن الارقام المالية المتعلقة بالانفاق العسكري وضرورة تخفيضها، او ان هذه المعاهدة ماهي الا حبر على ورق وبالتالي فان دعم القوات المسلحة وبنائها وتجهيزها امر يحتل الاولوية لدينا.

نعم حتى الدول غير المهددة ترعى قواتها المسلحة من باب ارباب الخصوم وحفظ الوطن من ان يطمع فيه الطامعون، ولكننا هنا نتحدث عن الاولويات وبخاصة ان دائرة الفقر تتسع وجيوش البطالة ترحف.

لنني ادعو الى التوقف عند هذه القضية ملياً لاجاد التوازن بين المرحلة والانفاق ضمن معادلة حساسة يقودها رجال أمنوا بالوطن وامنه واستقراره كما آمنوا بشعبه الفقير الذي يعاني معاناة كبيرة سمعوا عن نسبة انفاقنا على القضايا العسكرية التي لا تقارن بما عندهم بحال من الاحوال علق احدهم على ذلك بقوله: لو حصلت لية زيادة عندنا عن النسبة التي يقررها البرلمان لستطعت الحكومة فوراً.

لنني اذ احبي قواتنا المسلحة فهذا لا يمنعني ان انظر الى الشعب الذي يفرز من ابنائه من ينخرطون في هذه القوات كما اننا لا يمكن ان ننسى ان اكثر المتضررين من الفقر والبطالة

وغلاء الاسعار هم ابناء القوات المسلحة نفسها. المحور الرابع : عجز الموازنة : لم تقدم للمجالس النيابية الاردنية فيما اعلم موازنة بدون عجز، وكنت اطمح ان تفعل ذلك حكومة الثورة للبيضاء، الا ان طمعي هذا ذهب ادراج الرياح. وكنت امل ان ترفض اللجنة المالية والاقتصادية وجود العجز وتطالب بتعديل الارقام الاتفاقية مع الارقام الايرادية. الا انها ايضاً وللأسف لم تفعل. بل سجلت لنا الارقام كما وردت من الحكومة وانتقدتها ولكنها في النهاية طالبتنا بالموافقة عليها كما جاءت من الحكومة.

لقد بين تقرير اللجنة ان النفقات العامة عام ١٩٩٦م كانت (١٨٢٦) مليون دينار بينما صارت عام ١٩٩٧م (١٩١٦) مليون دينار أي الزيادة (٩٠) مليون دينار. وبالتالي فان الحكومة لا تهتم كغيرها من الحكومات لمعالجة العجز بل تذهب في نفس الدرب: درب الانفاق وليس درب الغاء العجز.

وبينت اللجنة ان العجز الحقيقي المقدر لعام ١٩٩٧م هو: (٤٨٣) مليون دينار.

ان المدقق في بنود النفقات يستطيع ان يلغي بعضها لازالة العجز والغاء وجوده من الموازنة وبخاصة البنود المتعلقة بالاثاث والمشتريات ولقد درجت الحكومات المتعاقبة على علاج العجز بمزيد من الاقتراض وهذا يعني استمرار الزيف مع ان الحكومة تعلن شعاراً كبيراً يحتاج الى مضمون حقيقي وهو (الاعتماد على الذات) وليس الاعتماد على القروض التي ادعو زملائي



الى رفض الموازنة في حال استمرار العجز وادعواهم الى اسقاط بنود معينة لنرى بعدها موازنة علمية خالية من العجز مهما كانت الاسباب.

المحور الخامس : توصيات اللجنة المالية:

اوصت اللجنة بالعديد من التوصيات الجميلة واشد على يديها فيما يخص تشديد الرقابة على الاسعار التي تتطايروا بعد يوم، ومناداتها بالتوسع في التعليم المهني والتوجه نحو الانتاج الحقيقي وضرورة وقوف الحكومة امام مسؤولياتها بمنع الزحف العمراني على الاراضي الزراعية.

كما ان اللجنة قد احسنت حين طالبت بوضع حوافز للمعلمين الذين يمارسون عملهم في الريف والبادية حتى لا تبقى نتحدث عن مناطق اقل حظاً ومناطق اكثر حظاً.

كما ان انتصار اللجنة للبلديات انتصار مطلوب فالبلديات لا تستطيع تقديم الخدمات ما دامت ترزح تحت طائلة المديونية مع تحفظي على ان جزءاً من المديونية لهذه البلديات قد تراكم نتيجة للفساد الذي مارسه بعض الذين تولوا هذه البلديات وانني احبب جهود معالي وزير البلديات في مطاردة المفسدين في البلديات حتى لو كانوا منتخبين واتمنى عليه ان يكمل المشوار فيما يتعلق ببعض البلديات الكبيرة التي يتولاها حينان يصولون ويجولون ويرتشون ويرشون بالتوظيف وتوزيع الاعطيات والاكشاك وادخال اراض لبعض الاحياء في دائرة التنظيم لتطير اسعارها ويصبح هؤلاء اثرياء حريب.

واذا كنت اريد اغلب توصيات اللجنة فهذا لا يمنعني من معارضتها في توصيات اخرى وابرزها قبولها العجز ودعوتها المجلس للموافقة على الموازنة بالرغم من العجز غير المبرر.

كما اخالف دعوة اللجنة الى زيادة مخصصات وزارة الاشغال حيث لم اجد مبرراً لذلك رغم انني اطالب بفتح الطرق وصيانتها الا انني اتحدث عن الاولويات، فربما كان توفير الادوية اولى من توفير الطريق، وربما كان دعم الزراعة اولى من توسيع شارع وهكذا سنجد قضايا كثيرة هي الاولى بالزيادة وليس وزارة الاشغال.

المحور السادس : بعض عناوين الهامة :

١ - البيئة : لا يزال مواطننا يعيش ظرفاً بيئياً صعباً حيث ان غياب التخطيط الاستراتيجي اوقع الاردن في مشاكل بيئية لاحد لها، فالمصانع بين السكان ومحطات التفتية تحيط بالمدن ومكبات النفايات دون نظرة علاج حكومي فهل بعد هذا وغيره بحق لها ان نعطي اصولنا باننا نحترم الانسان ونرعى حقوقه.

ان وجود مؤسسة لمتابعة قضايا البيئة يقتضي وجود آثار ملموسة لهذه المؤسسة او تلك الا اذا كان المقصود مجرد ايجاد المواقع للاحباب والمقربين.

واذا كنت اتحدث عن الاردن كأردن فهذا لا يمنعني من الحديث عن المحافظة المنكوبة (الزرقاء) حيث تحيط بها قلاع التلوث من مصانع ومصفاة ومحطة حرارية ومكب للنفايات ويكفي ان اشير الى تقرير قدمته لجنة كانت في

عهد حكومة الدكتور عبدالسلام المجالي الذي لكد ان الوضع البيئي في منطقة مصفاة البترول خطير وخطير جداً ويحتاج الى مسؤولية يشعرون بأهمية الانسان وكرامته ليتحركوا فوراً الى انقاذه وقد بقي ذلك التقرير في ادراج الحكومات دون ان يجري على ارض الواقع شيء من تخفيف المعاناة التي ستصيب ابناءنا ولو بعد حين. واذا كنا اليوم نتحدث عن الموازنة فاني اتساءل عن الارقام المالية خصصتها الحكومة لغاءة المنكوبين الذين يسكنون في مناطق التلوث البيئي ان الارقام المنكورة المخصصة لوزارة التخطيط غير كافية ولا تعالج الوضع البيئي جذرياً وانني اطالب المجلس الكريم بتعديل هذه الارقام بما يقتضي على المشكلة جذرياً.

٢ - الاتفاق :

طالبت لجنتنا المالية بترشيد الاتفاق الحكومي، وبينت ان زيادة النفقات على الايرادات لا مبرر له، كما تحدثت اللجنة عن ضرورة تقليص حجم هذه النفقات، فالحكومة المتمسكة ببرنامج التصحيح لا يجوز لها ان تستمر في انفاقها على الصورة الحالية لان هذا الاتفاق لا يحقق الاعتماد على الذات. وكان بوجدنا ان يكون الاتفاق اتفاقاً استثمارياً يعود بايرادات على الخزينة، لكن الواقع يقول بغير ذلك والا فما معنى استمرار بند الاثاث والمشترقات والسفريات وقد لاحظت اللجنة زيادة في نمو النفقات الجارية المقدرة عام ١٩٩٧م (تبلغ ١٤٨١ مليون) بينما كانت عام ١٩٩٦م (١٢٩٥

مليون) أي بنسبة نمو ١٥٪ بينما كانت النسبة ما بين عامي (٩٥-٩٦) ٦٪ وهذا يعني ان الاستهلاك الحكومي يرتفع بنسبة تصاعدية عكس ما ينادي به برنامج التصحيح الذي تقول الحكومة انها متمسكة به.

وقد لاحظت اللجنة ان كثيراً من مخصصات النفقات الراسمالية تستخدم كنفقات جارية لا تساهم في زيادة الناتج المحلي، بان هذه النفقات غير مبررة، لقد كانت النفقات العامة عام ٩٦م ١٨٢٦ مليون دينار بينما صارت عام ٩٧م (١٩١٦) مليون دينار أي بزيادة (٩٠) مليون دينار.

وقد لاحظت اللجنة ان نسبة نمر النفقات الجارية عام ٩٧م قد زادت بـ ٦٠٪ وهذا مخالف لبلاغ دولة رئيس الوزراء المتعلق باعداد الموازنة حيث امر ان لا تتجاوز النسبة ٤٪. ان مجرد تصاعد الاتفاق الحكومي يدل على عدم الشعور بالمسؤولية ويدل على عدم الرغبة بتخليص الاردن من المديونية. ان قارئ الموازنة يشعر انها تعود لدولة غنية لان الاتفاق الحكومي هو اتفاق من لا يملك مشكلة والا كيف تفسر الحكومة ما خصصته في هذه الموازنة لمباني السفارات ومنازل السفراء، وصيانة منزل السفير الاردني في لندن صيانة سنوية حصدت من موازنتنا في العام الماضي خمسين ألفاً وتخصص لذلك الحكومة عام ٩٧م ستين ألفاً وصيانة مكاتب السفارة في باريس تحتاج الى ٩١٠ آلاف دينار. وهذا يذكرنا بمنزل احد المسؤولين في عمان بلغت التكاليف اربعة

هكذا من الأعمال

ملايين وصيانة منزل مندوب الاردن الدائم في نيويورك تحتاج مائة وثلاثين ألفاً، وصيانة مكاتب السفارة في واشنطن تحتاج الى خمسين ألفاً هذه عينة من الارقام التي كتبت في موازنة ٩٧م وهي دليل واضح على ان حكوماتنا لا تتقن الجباية من المواطن فقط بل تحسن الاتفاق في أوجه ضرورية وكان سفرنا يسكنون في بيوت الطين او خيام المشردين.

٣ - المديونية :

مجرد وجود عجز في الموازنة فان ذلك مدعاة لتغطية ذلك العجز، وحيث ان الماكنة الحكومية لا تفكر الا بالاقتراض وبالتالي فان الحكومة بسياستها هذه لا تعمل للقضاء على المديونية بل تساهم فيها وبالتالي تساهم في زيادة العيب على المواطن الاردني وقد بينت اللجنة ان المديونية كانت تتخفف سنة بعد سنة الا ان منحى الدين عاد للارتفاع منذ عام ٩٣ وحتى ٩٧ والسبب ان الحكومات غير جادة في المعالجة والدليل على ذلك استمرارها في الاتفاق غير المبرر والاقتراض الذي لا لزوم له، واغلى امانيتها ان تجود حكومة اجنبية بمنحة او تتكرم بجدولة دين او المسامحة مقابل صفقة سياسية.

ان الشعب الاردني يتمنى ان تأتبه حكومة تضع خطة وطنية للتخلص من المديونية وهو امر في مقدورنا اذا اخلصنا النيات وبدأ المسؤولون بانفسهم وشدوا الاحزمة على البطون واتعدوا عن اتفاق البذخ الذي ما انفكت عنه كل الحكومات التي قادت هذا الوطن منذ تأسيسه.

٤ - الاسعار :

يعاني الشعب الاردني من ارتفاع حاد في الاسعار وبخاصة بعد رفع الحكومة لاسعار الخبز والاعلاف فاذا انضمت هذه الاسعار اللاهية الى البطالة والفقر الذي يملأ البلاد طولاً وعرضاً فما هو الداعي اذا لاستمرار عصر المعصور وحلب المحلوب، انني استهجن حديث اللجنة المالية وتوصيتها للحكومة بضرورة زيادة كفاءة التحصيل. واذا كان هذا مطلوباً في حق من يملكون ويتهربون فانه لا يصح في حق اغلبية الشعب الذي يبكي بدون دموع على جراحه للنازفة.

ان هذه الموازنة تتحدث عن الضرائب بالوانها واسماها التي لا يفهمها المواطنون، وتتحدث عن الرسوم التي ربما ستصل في يوم ما على كمية الهواء الذي يتنفسه الاردني.

كنت اتمنى ان اجد في الموازنة ما يرفع معنويات المواطن من حيث الموازنة بين الاسعار والرواتب لكن هذه الموازنة تسير على غرار سابقتها بروتين ورتابة دون مراعاة للظروف وبخاصة ان الاعلام الحكومي قد وعد الناس بالسمن والعسل بعد معاهدة وادي عربة.

وفي هذا الاطار فان ما اسمته الحكومة تغيير اسلوب الدعم هو اهانة للمواطن ما بعدها اهانة، وقد اتصل بي عدد من المتقاعدين يشكون توقف الدعم عنهم ومماطلة المالية لهم، وقد دفعوا اجور مواضلات وهم يرجعون اكثر مما سيصلهم عبر الاسلوب المبتكر الذي رآته

الحكومة.

٥ - مؤسسة الضمان الاجتماعي :

هذه المؤسسة اخطر مؤسساتنا والنظر في واقعها يجدها مؤسسة غنية تملك اموالاً طائلة وتجمع من المواطنين اموالاً لا حصر لها ولكنها عند الدفع لا تقدم شيئاً يذكر. ان هذه المؤسسة تحتاج منا ان نتوقف عندها طويلاً لان انهيارها لا سمح الله تعالى انهيار للمجتمع ومع علمي بان اعمالها ناجحة واستثماراتها موفقة الا انني اطالب بمزيد من الرقابة عليها مع ضرورة ان تقدم للناس حقوقهم بعيداً عن الفتات الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

وانني هنا اؤكد على ما اوصت به اللجنة المالية من ضرورة تحمل المؤسسة مسؤولية التأمين الصحي لمشتري الضمان الاجتماعي.

وانني اطالب الحكومة باستحداث بنود جديدة في الإيرادات بعيداً عن الضرائب والرسوم وفي هذه المناسبة فاني اعتقد ان ضريبة المغادرين ضريبة ظالمة لابد من تخفيضها وبخاصة تجاه المغتربين الذي تطمع الحكومة بتحويلاتهم وبقاء تلك الضريبة بحق الساتحين الاغنياء لا المرضى ولا المغتربين ولا الطلاب.

وانني ارى ان المجلس هو سيد الموازنة وان ما يقتنع به من توصيات اللجنة المالية يجب ان يكون شرطاً لقرارها وليس مجرد توصية للحكومة، لاننا قد عرفنا ان كثيراً من توصيات المجلس تذهب ادراج الرياح عند الحكومات المتعاقبة ولا ادل على ذلك من توصيات التعليم

الجامعي اذ لم تأخذ الحكومة منها بشيء، ولهذا فانا لا نتحدث عن نصح الحكومة بل نتحدث عن شروط المجلس في الموافقة على الموازنة. وفي الختام فان موقفي من الموازنة يتحدد في ضوء ما يلي:-

- ١ - اختفاء العجز من الموازنة.
- ٢ - تخصيص نفقات كافية لانقاذ الوضع البيئي في الاردن.
- ٣ - اختفاء بنود المشتريات والاثاث وتقليص بنود السفريات.
- ٤ - زيادة مخصصات الدعم التمويني.
- ٥ - الغاء القروض الخارجية.
- ٦ - تخصيص يوم لبحث موازنات المؤسسات العامة.
- ٧ - الغاء البنود المتعلقة بالسفارات وبيوت السفراء.
- ٨ - التزام الحكومة بعدم رفع اسعار السلع.
- ٩ - تغطية الحكومة لمديونيات البلديات ومنع للبلديات من الاقتراض.
- ١٠ - زيادة المخصصات لوزارة الصحة لتوفير الادوية للمواطنين.
- ١١ - اعادة النظر في الوزارات التي لا نرى لها اثر ايجابياً والغاء وزارات الدولة من القوائم الحكومية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل جمال الخريشا.



السيد جمال الخريشا

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس..

الزملاء الافاضل،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعد ان اطلعت على مشروع الموازنة، اجد من الانصاف توجيه الشكر والتقدير للحكومة، ولمعالي وزير المالية والجهاز الحكومي الذي اعد المشروع.. والشكر كذلك للزميل رئيس اللجنة المالية والزملاء اعضاء اللجنة على ما بذلوا من جهد في دراسة المشروع، واعداد قرارهم وتوصياتهم بشأنه.

كما اشكر اصحاب المعالي وزراء المياه والبلديات، التربية، الداخلية، الطاقة، التعليم العالي، الاشغال، التنمية الاجتماعية والى جميع الوزراء، والوزراء الذين حددتهم بالاسم لخروجهم ميدانياً الى المناطق وتعاملوا على الواقع مع مطالب الناس في دائرتي الانتخابية في لواتي الموقر والجيزة والشمال وتعاملوا بصدق ومصداقية في حل قضاياهم جميعاً الى حد كبير وعلى سبيل المثال مدير التعليم العالي وعد قبل قليل باحداث كلية جامعية متوسطة لتخدم ثلاث الوية هي لواء سحاب والجيزة والموقر وفي مكان متوسط، وايضاً على سبيل المثال وزير الصحة الذي وعد فعلاً ثم انشاء او بداية العمل في مستشفى جنوب سحاب الذي يخدم الوية الموقر وسحاب والجيزة وهذه امور لابد من الاشارة اليها وتقديم الشاء الى كل من قام واجتهد وتعامل معنا بصدق ومصداقية.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء..

ثلاث قضايا رئيسية اود الاشارة اليها، املاً ان تحظى من الحكومة الموقرة، بكل العناية والاهتمام. وهي قضايا تتعلق بحياة وشؤون قطاع كبير من ابناء شعبنا العربي الاردني الشهم الاصيل.

أولها، موضوع قديم جديد، يتعلق بالواجهات العشائرية التي طال الحديث فيها، وسبق لي ان اثيرت موضوعها في مرات سابقة.. الا انها لم تجد بعد، الحل الشافي، وذلك على الرغم من اهمية هذا الامر، وازالة الغمام الذي يشوبه، في وقت يتلهف فيه الناس المعنيون للوصول الى حلول ناجحة له.

اخواني، هذا الموضوع اصبحت له مجلدات في رئاسة الوزراء وفي الوزارات المعنية وللأسف الشديد كل حكومة تأتي تعمل لجنة من عدة خبراء ومختصين الا انه للأسف الشديد لم يجري التعامل بهذا الموضوع بمصداقية. ويجدية وبالتالي فانها قضية اصبحت مزعجة وغير مريحة، ومختصرها حقيقة مختصر بسيط يعني أي لجنة قادرة لان هناك في مرجعية في هذا الموضوع الانسان الذي له واجهة عشائرية يقال له لك واجهة عشائرية والانسان الذي يسمع في هذا الموضوع ويريد ان يصبح له واجهة عشائرية يقال له انت ليس لك واجهة عشائرية وبالتالي هو اراحت الناس يا اما لك ارض او ليس لك ارض ومع السلامه، الا انه تجد ضابط البلدية يشكل دولة مستقلة في قراره في هذا الموضوع، الحاكم الاداري له وجهة نظر

رئيس الوزراء، اصدار تعليماته الى مؤسسة الاقراض الزراعي، لوقف مطالبهم بتسديدها هو مترتب عليهم من قروض لمدة عام او عامين تقديراً لظروفهم.

يا اخوان في هناك قروض موسمية محدودة اصحاب الماشية متضررين ويعانوا السنة الثالثة من الجفاف وبالتالي بدها فزعة انسانية هذه القروض قروض موسمية ومحدودة القيمة فارجو من معالي وزير الزراعة بان يتعامل مع هذا الموضوع واعطائهم فرصة التريث وليس اعفاء.

اشكركم جميعاً، وارجو الله ان يسدد على الخير مسيرة بلدنا بقيادته الهاشمية الماجدة.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

ارفع الجلسة لمدة ربع ساعه للاستراحة وسيكون اول المتحدثين الاستاذ نادر الظهيرات.

وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعه للاستراحة

\* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني، اعلن استئناف الجلسة.

المتحدث الاستاذ نادر الظهيرات

السيد نادر الظهيرات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

بداية نقدر للحكومة الجيلة جهودها في اعداد

مديرية الاراضي المعنية تجد لها فلسفة معينة وهي المعنية وبالتالي ليس هنالك الحد الأدنى في التعامل في هذا الموضوع لا من قريب ولا من بعيد من منطلق المسؤولية الصادقة وبالتالي هنالك مشاكل وقضايا يعرفها معالي وزير الداخلية الانسان الصادق المطلع على مهزلة هذه الامور ويعلم ذلك كذلك وزير المالية.

ثانياً ايها الاخوة الافاضل.. هو موضوع، المياه، والحظر المفروض على الحفر في الاحواض المائية الرئيسية، وفي الوقت الذي أريد فيه ذلك، بالنسبة للاحواض المائية الرئيسية، فأنني لا ارى أي مبرر لتطبيق مثل هذا الحظر على الاراضي الواقعة شرق سكة الحديد، وهي الاراضي التي لا يمكن ان تصلح لاي زراعة الا اذا اريت من خلال الابار الجوفية.

هذا الموضوع يا اخوان اثرته سابقاً وبلغه عربية فصحة متوفر فيها الصرف والنحو والبيان وجميع مشتقات قواعد اللغة العربية ووجهت حديثي الى اخي وزميلي وزير المياه بأننا جميعاً مع الحظر والتأكيد والتأكيد على ممنوعة العبث في الاحواض المائية الا ان بقية المناطق حقيقة لا فائدة منها ما شرق سكة الحديد في هنالك ابار ارتوازية ولهذه اللحظة منذ ست سنوات الحظر قائم على جميع المناطق مع ان الحظر بدأ بدراسة الوضعية ومن ثم اعادة النظر في هذه الامور وحلها.

ثالثاً : اود ان اشير الى اوضاع مربي الماشية الذين يمرون في ضائقة صعبة، املاً من دولة

هكذا من الأشغال

وتقديم الموازنة في موعدها الدستوري، كما نشمن الجهد المتواصل للجنة المالية على ما قامت به من دراسة معمقة وتوصيات مفيدة جاءت نتيجة لتداول علمي وموضوعي مع العديد من ممثلي الفعاليات الاقتصادية المختلفة مثمناً ما توصلت اليه اللجنة من توصيات اتفق معها في كثير منها.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء،

ان موازنة الدولة ليست مجموعة من الأرقام، ولكنها ترجمة لسياسات الحكومة في مجالات الحياة المختلفة من سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وأبدأ حديثي سيدي الرئيس عن الملامح العامة للموازنة، فقد أظهر خطاب الموازنة لعام ١٩٩٧، ان الاقتصاد الاردني يسير بخطى جيدة نحو التحسن على مستوى المؤشرات الاقتصادية والمتمثل في انخفاض العجز في ميزان المدفوعات بسبب الزيادة في ميزان الخدمات العامة والفائض في حساب راس المال على الرغم من النمو المرتفع في المستوردات والتي نأمل ان تسير نحو الانخفاض وان يكون الاستيراد بعيداً عن السلع الترفيه.

كما أظهر خطاب الموازنة ان نسبة التضخم مما زالت في مستويات مقبولة وان اظهرت الأرقام بان التضخم في عام ١٩٩٦ بلغ ٧٪ تقريباً ويستهدف الوصول الى ٤٪ عام ١٩٩٧ حسب برنامج التصحيح الاقتصادي الا انني لاحظ ان قيمة خدمة وسداد الدين العام الخارجي قد ارتفعت الى ٤٧٨ مليون دينار في عام ١٩٩٧ مقارنة مع ٣٨٤ مليون دينار عام

١٩٩٦ ونسبة نمو تبلغ ٢٤٪ وكان جل الاتفاق في المبلغ الذي سيدفع لخدمة هذا الدين (فوائد هذا الدين) وهذا يجعلني اطرح السؤال التالي: هل ستستمر قيمة خدمة وسداد الدين العام الخارجي بالارتفاع وقد طرحت هذا السؤال وبالرغم من معرفتي بان نسبة هذا الدين الى الناتج المحلي هي نسبة جيدة وان الاردن يحظى الآن بمكان جيد حسب تصنيفات المؤسسات المالية الدولية، ولكن القيام بالمزيد من التعاقد على القروض الخارجية قد يعمق هذه المشكلة في المستقبل وخصوصاً بعد اكتمال عملية الجدولة للديون والمتوقعة في نهاية سنة ١٩٩٧. اما بالنسبة الى موازنة سنة ١٩٩٧ فقد لاحظت ارتفاعاً في نسبة النمو في النفقات الجارية حيث بلغت ٨٧٪ مقارنة مع ٧٪ سنة ١٩٩٦ ويعود ذلك الى الارتفاع الكبير في نفقات فواتر القروض الخارجية حيث شكل هذا الارتفاع حوالي ٦٣٪ من النفقات الجارية في هذا الموازنة (١٩٩٧) كما لوحظ ان نسبة العجز في موازنة ١٩٩٧ قبل المنح والمساعدات قد بلغت ٣٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي الجاري وهذا مؤشر جيد على حسن السياسة المالية للحكومة ولكنها بعيدة قليلاً عن المستهدف في برنامج اصلاح الاقتصادي ١٩٩٦ - ١٩٩٨ حيث يستهدف الوصول الى نسبة ٣٥٪ في العام ١٩٩٨.

كما يتوقع ان تنمو الايرادات المحلية بنسبة ٧٪ في موازنة ١٩٩٧ وهي اقل من نسبة نموها في العام ١٩٩٦، والبالغة ٩٢٪ كما

ويتوقع ان تنمو ضريبة المبيعات بحوالي ١٠٪ لعام ١٩٩٧ في حين ان الرسوم الجمركية ستبقى كما هي وستتخفف ايرادات ضرائب الدخل والارباح بمقدار ٢٠ مليون دينار نتيجة لتعديل قانون ضريبة الدخل.

لما موازنة التمويل فقد اظهرت ارقام ١٩٩٦ بعد اعادة التقدير بان الحكومة قد اقترضت (٤٠) مليون دينار لمشتريات الحبوب نتيجة لارتفاع الاسعار غير المتوقع كما تظهر ارقام الموازنة ويشير الدعم المقدر في المواد التموينية في موازنة ١٩٩٧ قد ارتفع الى ٤٨ مليون دينار في حين انه كان ٢٩٤ مليون دينار في عام ١٩٩٦، لذلك المطلوب من الحكومة ان تضع في حساباتها أي تغير في اسعار الحبوب حتى لا تلجأ الى المزيد من الاقتراض الخارجي.

معالي الرئيس.. الزملاء النواب،

جاء مشروع الموازنة ليعزز قدرة القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية والدفاع المدني والتي هي دائماً محل عناية قائد الوطن وولي عهده الامين، وان مواصلة دعمها عدداً واعدة وتدريباً واجيب وطني لانها العين الساهرة على امن الوطن وسلامة مواطنيه ومطلوب من الحكومة ان توليها جل رعايتها واهتمامها لان في قوتها قوة للوطن وحفاظ على الارض والعرض.

معالي الرئيس.. الزملاء النواب،

لا يختلف اثنان في ان مشكلة البطالة والفقر تشكل هاجساً مخيفاً لكل مسؤول، وان الحكومات المتعاقبة جندت كل امكانياتها للتعامل مع هذه

المشكلة لما لها من مشاكل اجتماعية وامنية على واقع الوطن كله وجاءت هذه الحكومة بخطوة محمودة تشكر عليها لمعالجة هذه المشكلة من خلال استراتيجية هدفها محاربة الفقر وزيادة الانتاجية الاجتماعية وبكلفة (٤٠٠) مليون دينار اردني، وان هذه الاستراتيجية ستعتمد على المؤسسات والاجهزة القائمة حالياً والتي تعمل ضمن هذا الاطار، كصندوق المعونة الوطنية، وصندوق التنمية والتشغيل.

ان مشكلتي الفقر والبطالة في الاردن تتصلان ببعضهما، فوجود البطالة في الاسرة يجعلها تحت خط الفقر، ولا يفوتني هنا ذكر نقطة تتصل بهذا الموضوع وهي ان الاسرة الفقيرة او الواقعة تحت خط الفقر تتألف في الغالب من افراد يعملون برواتب متدنية، ومن هنا فانه يتوجب على الحكومة ان تراعي في استراتيجيتها في محاربة الفقر التركيز على تمويل المشاريع الصغيرة لرجال الاعمال والمؤسسات التدريبية بحيث ترفع من القدرة الانتاجية للتقراء واصحاب الدخول المتدنية والمواطنين عن العمل.

وهنا لابد من اذكر في نقطتين اساسيتين اولهما ليس بالضرورة ان يؤدي دعم المشاريع الصغيرة والمؤسسات التدريبية الى تحقيق الاهداف المرجوة من هذه الاستراتيجية مالم تعالج بشكل ضروري المشاكل التسويقية التي تعاني منها منتجات هذه المشاريع سواء اكانت صناعية او زراعية او حرفية كما يجب القيام بدراسات علمية وموضوعية لفشل المؤسسات



العاملة في هذا الامر وآليات عملها وتجنب الوقوع في تلك المشاكل وثانيهما ان الدعم المادي المقدم لم ولن يحل المشكلة الاساسية المتمثلة بالفقر والبطالة بل سيزيد الامر سوءاً وخصوصاً فيما يتعلق بالموازنة اذا لم تعالج جذور المشكلة والمتمثلة في عدم قدرة الاقتصاد الوطني ايجاد فرص عمل كافية وان جزءاً مهماً في حل مشكلة البطالة يقع في جانب خلال عمالة وطنية بدلاً من العمالة الوافدة وذلك من خلال وضع التشريعات الملزمة والحوافز المناسبة.

معالي الرئيس،

ذكر معالي وزير المالية، ان الحكومة ستستمر في التوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاسواق المحلية والسير بمبدأ الشفافية القائمة على الشفافية وهي بصدد اعداد حزمة من مشاريع القوانين الاقتصادية المتعلقة بتشجيع الاستثمار وهنا لا بد لي ان ابين حقائق منها ان الحكومات المتعاقبة وبالرغم من جهودها اعداد قوانين عصريه في المجالات الاقتصادية الا ان تطبيق هذه القوانين لم ينعكس ايجابياً على الوطن فما زال الاستثمار الخارجي ضئيلاً على الرغم من كافة المزايا التي قدمتها حزمة القوانين والتي اقرها المجلس عام ١٩٩٥ وان تقديم حزمة اخرى من مشاريع السابقة الا اذا ادخلنا مفهوم جديداً في كيفية التعامل مع المستثمرين بعيداً عن البيروقراطية والروتين العمل اذ غالباً ما يتسبب مثل هذه الممارسات بتعطيل المستثمرين.

#### المستوى العام للأسعار

جاء في خطاب الموازنة بان الارقام القياسية لتكاليف المعيشية والمعد من قبل دائرة الاحصاءات العامة وخلال العشر شهور من عام ١٩٩٦ قد شهدت ارتفاعاً نسبياً في المستوى العام للأسعار مقارنة مع نفس الوقت مع العام السابق، وهذا يقودنا الى التساؤل حول تأثير هذا الارتفاع على دخول المواطنين وخاصة اصحاب الدخول المتدنية من موظفين مدنيين وعسكريين، والمشمولين بصندوق المعونة الوطنية في وقت يشكو هؤلاء من ارتفاع تكاليف المعيشة وقسوة الحياة.

ان الواجب يتطلب هذا التأكيد والمطالبة على زيادة رواتب الموظفين من عسكريين ومدنيين والمستفيدين من صندوق المعونة الوطنية ومتقاعدي الضمان الاجتماعي زيادة مجزية تتناسب وارتفاع تكاليف المعيشة لتأمين العيش الكريم لابنائنا الذين يعطون من حياتهم وراحتهم حياة للوطن وابنائهم.

الزراعة : وانما أرجو ان اشير انني لا اخص هذه الحكومة وحكومة بعينها وانما الحديث شامل عن القطاع الزراعي وتاريخه في الوطن. الحديث عن قطاع الزراعة يدمي القلب ويجرح الفؤاد، وقد قيل ان الدين هم في الليل، ذل في النهار ولكنني اقول ان الزراعة اصبحت هم في الليل ذل في النهار، نعم انها هم كبير لان الممارس لها منذ ان يضع البذرة في باطن الأرض وهو يكرّ لها نهاراً منتظراً ساعة

الحصاد وقطف الانتاج بانئياً الآمال ليجني بعد فترة من العمل المتواصل ما يمكنه من تغطية نسوة الحياة وتكاليف المعيشة الغالية، ويفاجأ هذا للسكين انه كان في حلم جميل واذا به يستيقظ على مطاردة البنوك والشركات ليكون مقره الاخير وبعد رحلة العطاء الطويلة نزيراً وضيفاً غير مكرم في احد السجون ولسان حاله يقول اهذه نهاية المزارع الذي اعطى للوطن كل حياته بناءً ونماءً.

معالي الرئيس

ان واقع الحال للمزارعين هو اكثر بؤساً والمأ لما ذكرت بل ان الواقع الزراعي لم يشهد اسوا مما هو عليه الان وباعتقادي ان مرد ذلك الى ملي:

١ - ان الحكومات المتعاقبة لم تعط أي اهتمام للواقع الزراعي، وان المزارع تعرض في سنين متتالية الى خسائر متلاحقة جعلته غير قادر على مواصلة العمل، كما ان السياسات الزراعية ان كانت هناك سياسات دأبت على فتح باب الوطن لاستيراد الخضروات والفواكه من الخارج في مواسم الانتاج المحلي وظهر ذلك جلياً هذا العام حيث فتحت الاسواق امام المنتوجات الخارجية من خضار وفواكه بحجة الالتزام برزنامة لم تكن بمصلحة المزارع الاردني لتتسبب هذه السياسة في شطب الموسم الزراعي كاملاً، اذ ان المزارع الاردني وصل الى اسوأ وضع في تاريخ الزراعة.

٢ - ان بعض من هم في موقع القرار يعتبرون الزراعة من امور الترف وان كلفتها عيب على

الوطن ويعلمون ذلك من ان مجمل الدخل من الانتاج المحلي لا يتجاوز ٧٪ من مدخلات الزراعة ونسي هؤلاء ما تعطيه الزراعة للمواطن الاردني من منتجات الخضار والفواكه واللحوم والالبان والدواجن والبيض الى جميع حاجات المواطن في وجبته اليومية، مضافاً الى ذلك طوابير سيارات النقل والجرارات والآليات حيث يعمل بها عدد كبير من المواطنين، ومصانع البولسترين ومصانع الالبان والعصير ومعاصر الزيتون وغيرها كثير، ليس بعض ما ذكرت كان يمكن ان يكلف الدولة مئات الملايين من العملات الصعبة لتغطية اسواق المحلي، وليس ما ذكرت بشكل امناً غذائياً للوطن.

٣ - ان الحكومات المتعاقبة فتحت المجال للمزارع الاردني بتوسيع الزراعة من خلال زيادة الرقعة الزراعية والتوسع في فتح القروض دون الالتزام بسياسة زراعية واضحة عنوانها.

(ماذا نزرع ولمن نزرع)

٤ - ان فتح باب الاستيراد للخضار والفواكه سنوياً من الخارج دون حاجة السوق المحلي لها، ودون دراسة اثرها على الانتاج المحلي وخاصة تلك الاصناف من الفواكه التي تعتبر ترفاً بحد ذاته ادى الى تدني الاسعار اقل من الكلفة، حتى اصبحت كلفة قطف بعض اصناف الخضار والفواكه هذا العام اكثر من ثمن بيعها في سوق الجملة، وكم حذرت ونبهت حينما كنت رئيساً للجنة الزراعية الا ان الامور كانت تزداد سوءاً يوماً بعد يوم.

معالي الرئيس

ان امانة الحديث تقتضي منا جميعاً حينما نتحدث عن المشاكل والهموم نتحدث ايضاً عن الحلول والبدائل، فالمشكلة الزراعية ليست لغزاً محيراً يصعب حله، وامكانية الوصول الى وضع يكون فيه المزارع افضل مما هو عليه ممكن من خلال سياسة زراعية عنوانها (ماذا نزرع ولمن نزرع) وهذا يتطلب الانطلاق من الثوابت التالية:

- ١ - تطبيق نمط زراعي معتمد على الدراسة الموضوعية وبالتشاور مع المزارع نفسه.
- ٢ - اشراك قطاع المزارعين عند عقد اية رزنامة زراعية.
- ٣ - عدم استيراد الخضار والفواكة الا عند الحاجة اليها.
- ٤ - توسيع وزيادة مخازن التبريد لتخزين الفائض من الانتاج في بعض المواسم.
- ٥ - العمل الجاد للعودة الى الاسواق المجاورة والاسواق الاجنبية من خلال تصدير النوعية الجيدة والعبوة المناسبة وتسهيل النقل في البر والجو من خلال اجراءات مبسطة واجور منخفضة ومن المفيد التركيز على اقامة المعارض الزراعية في الخارج للمنتوجات الزراعية.
- ٦ - تشجيع المصدرين باعطاء الحوافز والتسهيلات لتمكينهم من الوقوف امام المنافسة الجادة لمنتجات الدول الاخرى في الاسواق الخارجية.
- ٧ - اعفاء مزارع المزارعين من المديونية المترتبة عليهم.

- ٨ - تخفيض اسعار الاعلاف لمربي الماشية.
- معالي الرئيس، الزملاء الكرام يقول جلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه (ان المشاركة بين السلطتين هي ركيزة الديمقراطية وهي ليست غاية في ذاتها بل وسيلة لمعالجة قضايا الوطن ومشكلات المجتمع ورعاية مصالح الشعب الحقيقية) وباعتقادي ان مناقشة خطاب الموازنة يأتي ليحقق هذه الاهداف السامية وذلك بطرح الاجتهادات والآراء التي من شأنها مشاركة الحكومة في الرأي والمشورة. ان امانة المسؤولية والكل مسؤول يتطلب منا جميعاً ونحن نعيش تحت شجرة وارفة الظلال نستظل بظلها ونأكل من ثمرها ان نتحدث بما يعطي للوطن قوة فوق قوة وامانة على امان لنوفر للقاتل الذي نذر حياته لشعبه القوة والشموخ والوطن المنعة والسمو.
- حفظ الله وطننا قوياً عصياً على كل طامع وحفظ الله قائد الوطن وولي عهده الامين.
- اما معالي الرئيس مطالبات دائرتي الانتخابية للاغوار والكورة فاضمنها ضمن كلمتي لتكون جزء من هذه الكلمة واركنز على الخدمات الرئيسية في الطرق وفي المدارس وخاصة مشكلة الاراضي التي يتم الخلاف حالياً بينها وبين القوات المسلحة في منطقة القرن.
- راجياً الاهتمام بهذه القضية من الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
- ١ - ربط مدن وقرى اللواء بشبكة الصرف الصحي نظراً لبعدها عن مكب الاكيدر الموقع الوحيد المخصص لهذه الغاية.

- ٢ - نقل سجلات الاراضي الواقعة ضمن حدود البلديات والمجالس القروية في اللواء من اراضي للطينة وبني كنانة والكورة الى دائرة تسجيل اراضي الشونة الشمالية.
- ٣ - استحداث دائرة للمسير ولترخيص المركبات في اللواء نظراً لبعدها المسافة بين مدن وقرى اللواء عن مركز الترخيص في الصريح ولتوفر الارض والبناء اللازم.
- ٤ - العمل على فتح الطرق الزراعية في اللواء وربطها مع المناطق الشفا غورية.
- ٥ - فصل الخدمات الهاتفية في منطقة كريمة وابو سيدو وسليخان عن مناطق محافظة البلقاء وربطها بمناطق محافظة اربد.
- ٦ - زيادة مخصصات البلديات والمجالس القروية المحدثة حديثاً من المحروقات.
- ٧ - شمول موظفي المجالس القروية بمظلة التأمين الصحي.
- ٨ - الاسراع في تنظيم بلدة ابو سيدو وسليخان لتمكين المجلس من فتح الشوارع لخدمة المواطنين.
- ٩ - اكمال المجمع الرياضي في بلدة الشيخ حسين بعد توقف العمل به نظراً لانه المتنفس الوحيد في اللواء.
- ١٠ - اكمال المرحلة الثالثة عن طريق اربد - الشونة الشمالية وصيانة الشارع الرئيسي الممتد من الشونة الشمالية الى الشونة الجنوبية.
- ١١ - فتح مكتب للسياسة والاثار في الشونة الشمالية لخدمة الحركة السياحية في المنطقة.

- ١٢ - تفويض الوحدات السكنية للموظفين في الاغوار على سكانيتها.
  - ١٣ - تخصيص جزء من مياه فحل والذي يجري نقله حالياً الى اربد لتخفيف الضغط عن خزان مياه الشونة الشمالية.
  - ١٤ - توسعة الابنية لكل من مستشفى معاذ بن جبل وابو عبيدة نظراً للضغط الكبير على هذين المستشفيات.
  - ١٥ - ايلاء الابنية المدرسية اهتماماً خاصاً وذلك من حيث زيادة الغرف الصفية واقامة الاسوار وزيادة الابنية للتخلص من نظام الفترتين.
  - ١٦ - تفويض الاراضي والتي تقع في منطقة القرن على مستثمريها خاصة وان هؤلاء المزارعين قاموا باستغلالها منذ مدة طويلة.
- لواء الكورة
- ١ - توفير الخدمة الهاتفية الآلية للمنطقة الجنوبية من الكورة.
  - ٢ - استكمال الدراسات الخاصة باستثمار الخامات كالفوسفات وغيرها.
  - ٣ - شق الطرق الزراعية وتعييدها خدمة للقطاع الزراعي.
  - ٤ - تأمين السكن الوظيفي للعاملين في اللواء.
  - ٥ - ربط مدن وقرى اللواء بشبكة الصرف الصحي.
  - ٦ - اقامة صالة رياضية.
  - ٧ - انشاء مركز للتدريب المهني.
  - ٨ - انشاء منتزه في منطقة برقش.



- ٩ - إنشاء عيادة بيطرية متكاملة.  
١٠ - توفير الاراضي الحرجية ضمن حدود المجال البلدية والقروية.  
١١ - الاستفادة من منطقة حملة ابو ذابله باقامة مشروع سياحي وعلاجي عليه.  
راجياً الاهتمام بهذه القضية من الحكومة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس  
وعليكم السلام ورحمة الله.  
المتحدث الزميل محمد الحنيطي  
السيد محمد الحنيطي  
بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس...  
حضرات النواب المحترمين،

ان موازنة الدولة التي تتكرر مناقشتها في اواخر كل عام يمضي ومطلع كل عام يأتي مناسبة طيبة لتقييم أداء الحكومات والوقوف على ما بذلت من جهد في ترجمة كتب التكليف السامي الى واقع يلمسه المواطنون. وتكتسب هذه الموازنة اهمية خاصة كونها ثمرة جهد حكومة جل اعضائها من مجلس النواب الذين هم اقرب من غيرهم الى هموم الناس ومشاكلهم، وعليهم تقع مسؤولية تشخيص هذه المشاكل والهموم وايجاد الحلول الناجحة لها حسب الامكانيات المتوفرة وأرى من واجبي ابراز مايلي:-

- ١ - ان العدالة بين الناس واعتبار جميع المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات هي الاسس التي تبلى عليها الاوطان، واذا مست

العدالة اهترت هذه الاسس وسادت مشاعر الظلم والغبن والتمييز مما يؤدي الى نتائج ليست في صالح الوطن. ومع الاسف الشديد، لا زالت هنالك ممارسات تتصف بعدم المسؤولية والعدم حسن العدالة. فلا يجوز ان يعين مسؤول قريباً له أو صديق دون وجه حق، ويحرم غيره من المواطنين لا لسبب الا لأنهم ليسوا من اقاربه ومحاسبيه.

ولا يجوز أبداً ان تقدم المصالح الشخصية الضيقة على المصلحة العامة، فالوظيفة العامة حق لمن تتوفر فيه الشروط والمعايير من ابناء هذا البلد الذي هم سواسية كاسنان المشط لا فرق بينهم الا في تفانيهم في خدمة بلدهم ورفع شأنه. ويجب ان يكون هناك عقاب وان تكون هنالك مسالة وان لا تترك الامور دون ضبط ومراقبة وحساب.

فدولة القانون هي التي يشعر فيها جميع الناس بالطمأنينة على انفسهم وعلى مستقبل ابنائهم دون خوف من تعد او ظلم.

- ٢ - ان مبدأ العدالة هذا يقضي ان تشمل مختلف هذا الوطن العزيز معاملة واحدة من حيث حقها في الخدمات التي تقدمها الدولة وترصد لها المخصصات المالية في موازنتها.

ولكني كنائب عن منطقة جنوب عمان، أجد ان المنطقة التي انتشر بتمثيلها لم تتل حقها من هذه الخدمات. فلا تزال مناطق جنوب عمان وشرقيها محرومة من الصرف الصحي. وقد وعد الميوزون في وزارة المياه عدة مرات بالاهتمام في هذا الامر، كما ان دولة رئيس

الوزراء قد ابدى اهتماماً شخصياً في تنفيذ هذا المشروع الذي طال انتظاره، ولكن لم يتم عمل أي شيء لحد الان، واني ارجو والح في الرجاء والطلب ان تبادر الحكومة للتنفيذ ما وعدت به، وعليها ايلاء الخدمات في جنوب وشرق عمان الامة التي تستحقها.

٣ - ان اعطاء المدارس الاقل حظاً وضعاً خاصاً في القبول في الجامعات الاردنية سياسة من الواجب الاشادة بها لانها تسعى لترسيخ العدالة بين جميع فئات الشعب، ولكنني اتساءل لماذا استثيت منطقة ابو علندا في حين شملت جميع المناطق المحيطة بها؟ لقد ذكر ان السبب راجع لكون علامات الطلبة في مدارس منطقة ابو علندا مرتفعة، ولكن هل يعتبر الاجتهاد والجد جرائم، وهل نعاقب ابنائنا ونستثيهم من القبول لكونهم حصلوا على علامات متقدمة في امتحان شهادة الدراسة الثانوية؟ ان المدارس الاقل حظاً يجب ان تميز على اسس اجتماعية واقتصادية وان تكون المعايير اكثر عمقاً وشمولية مما هي عليه الآن.

- ٤ - ان نظام الفترتين الذي ما زال يعمل به حتى الآن قد الحق ضرراً كبيراً في مستوى تجميع ابنائنا وبناتنا الطلبة. ولا بد من وضع حد لهذا النظام في اسرع وقت ممكن.

٥ - ان الامن الغذائي من اولى واجبات الدولة، وعليها ان تقوم بكل ما هو ممكن لتحقيق ذلك وان تجعل ذلك في مقدمة اولوياتها. والزراعة وتربية المواشي هما عماد هذا الامن، ولكن لم نلمس أي تحرك جاد من جانب الحكومة من

اجل ايجاد استيراتيجية متكاملة شاملة للزراعة في الاردن. فأمين السدود والحفائر التي تكلمنا عنها كثيراً وعملنا القليل من اجل انجازها. ان مياه الامطار تذهب هدراً كل عام ونحن بأمر الحاجة لكل نقطة ماء. ان من واجب الحكومة ان تبادر فوراً الى وضع خطة لإنشاء السدود وتنفيذ هذه الخطة دون ابطاء او تقاعس. فالمياه الجوفية شحيحة ولا بد من توفيرها للشرب، كما ان كثيراً من الآبار قد جفت او انخفض مستواها الى درجات كبيرة تنذر بالشوم. ومن المستغرب ان الحكومة على الرغم من نزوب الكثير من الآبار لم تبادر الى الان الى بناء السدود التي تحجز وراءها مياه الامطار.

اما المواشي التي اصبحت عالية على مربيتها بسبب الجفاف المتواصل فلاد من العناية بأحوال مربيتها وتأمين الاعلاف لها باسعار مناسبة، فاصحاب الثروة الحيوانية في جميع انحاء المملكة (وبخاصة في الشرق والجنوب) هم رافد حيوي للاقتصاد الاردني، ولكن الكثير منهم يعيش ظروفاً قاسية قد تضطره الى هجر هذه المهنة والعزوف عنها. واذا حدث ذلك - لا سمح الله - نكون جميعاً قد ساهمنا في ذلك.

- ٦ - يتميز الاردن بين سائر الدول بمستوى الخدمات الصحية التي تقدمها الدولة لأبنائها، وقد حقق الاردن في السنوات الاخيرة قفزة نوعية في مستوى الخدمات العلاجية المقدمة لابنائنا وابناء الدول العربية الشقيقة الذين يأتون للعلاج في المستشفيات الاردنية. ولكن ما تزال بعض المناطق في الاردن وبخاصة في البوادي

والإرياف تفتقد للخدمات الطبية وبخاصة في مجالات معينة مثل أقسام العيون والولادة وبعض التخصصات الأخرى. وعلى الحكومة توفير هذه الخدمات للناس في هذه المناطق البعيدة عن المدن، وعليها كذلك تحديث العديد من المستشفيات والمستوصفات الطبية وتزويدها بالأجهزة الطبية الحديثة.

٧ - أرجو أن أذكر دولة رئيس الوزراء ومعالي وزير الداخلية بوعدهم بحل موضوع الواجهات العشائرية لعشائر البلقاء الشرقية وعشائر الدعجة وأويد ما ذكره معالي الزميل جمال الخريشا. وقد سبق وأن ذكرت هذا الموضوع في أكثر من كلمة سابقة أمام مجلسكم الكريم.

وفي الختام، أرجو الله عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة أبناء هذا الشعب النجيل وأن يجعلنا دائماً ممن يقولون كلمة الحق. حفظ الله الأردن وحفظ الحسين القائد وولي عهده الأمين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله، المتحدث الزميل عبدالرحيم العكور.

السيد عبدالرحيم العكور

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث عليكم إخواني جميعاً ورحمة الله وبركاته.

إنّنا بطبيعة مشروع قانون الموازنة الذي يتكرر في كل عام في هذا المجلس الكريم بمقدوره

لمراجعة السياسات الاقتصادية للدولة باعتبار الموازنة الترجمة الرقمية لهذه السياسة.

ابتداءً بعد شكري لمعالي وزير المالية على واجبه ومن معه لا بد من الشكر إلى زملائنا الأفاضل رئيس وأعضاء اللجنة المالية على ما قدموه وخاصة في مجال التوصيات وليس أشق على النفس أيها الأخوة في يقيني من الخوض في حديث نعلم ابتداءً أن لا طائل تحته ولا فائدة من وراءه ولا جدوى من المضى فيه إذ أن التوصيات في هذا المجلس وللسنة الثالثة تبنّاها مجلسكم ولم ينفذ منها إلا النذر اليسير ومن هنا أقول أو أكاد أجزم أن لا جدوى من الحديث لأن الحكومات المتعاقبة لا تعطي توصياتكم مجلسكم الكريم أية عناية تستحقها ويصبح الجهد ضائعاً في هذه الحالة رغم تأكيد على وزير مالية على أن مشروع قانون الموازنة الذي يقدم للمجلس كل عام استمرار للتواكب السياسية الرامية إلى الاعتماد على الذات وتخفيض عجز الموازنة من خلال تحسين كفاءة تخصيص الإيرادات المحلية العامة وضبط الانفاق العام من خلال تخفيض الاستهلاك الحكومي.

وهنا أسأل ما المقصود من سياسة الاعتماد على الذات؟ وهل هي مجرد زيادة أرقام الإيرادات الضريبية وبخاصة ضريبة المبيعات؟

يقول الاقتصاديون أن سياسة الاعتماد على الذات تبدأ أولاً من تحديد الاحتياجات الأساسية لغالبية السكان، ثم تحقيق للتغييرات اللازمة في هيكل الإنتاج المحلي وتحقيق السير المادي الذي

يؤدي لارتفاع مستوى الدخل بحيث يستجيب لزيادة الوعاء الضريبي. فهل استطاعت مشاريع قوانين الموازنات العامة في السنوات السابقة والتي تبنتها الحكومات المتلاحقة بما فيها مشروع قانون الموازنة الحالي أن تحقق شيئاً ملموساً في استراتيجية الاعتماد على الذات بمنهجه الحقيقي من زيادة في الإنتاج المحلي لمواجهة الاحتياجات الأساسية، ومن زيادة في الصادرات أو حتى إحلال بعض المنتجات البسيطة محل الواردات لتقليل نسبة الاعتماد على الموارد الخارجية؟ وهل برنامج التصحيح الاقتصادي الذي لا نلمس له أثراً إلا في زيادة التضخم وزيادة الأسعار وتآكل الدخل قد نجح في تحقيق الاعتماد على الذات؟ مع أنه على أبواب نهاية المرحلة النهائية من عمره المديد.

معالي الرئيس... أيها الأخوة،

من دراسة وتحليل السياسات الاقتصادية والاجتماعية نلاحظ مايلي:-

أ - لم تتحقق أهداف برنامج التصحيح الاقتصادي مع أن اللجنة المالية الموقرة أشارت إلى أن معظم هذه الأهداف قد تحققت ولا أدري على ماذا اعتمدت في هذا الموضوع فهل تم تخفيض نسبة الاستهلاك الحكومي في الاقتصاد الأردني مثلاً؟ إن اللجنة المالية الموقرة أكدت على فشل برنامج التصحيح في تخفيض الاستهلاك كهدف، إذ أن نسبة زيادة النفقات الجارية المقدرة لعام ١٩٩٧ بلغت ١٥٪ وإن نسبة نمو الناتج المحلي المستهدف لعام ١٩٩٧

هو ٦٪ وهذا يعني ارتفاع الاستهلاك الحكومي بنسب تصاعديه.

إضافة إلى أن كثيراً من مخصصات النفقات الرأسمالية والائتمانية تستخدم كنفقات جارية تذهب هدراً لشراء معدات لا تساهم في زيادة الناتج المحلي مما يتنافى واستراتيجية الاعتماد على الذات التي تتطلب ما يبرر الانفاق بما يحقق ويوسع قاعدة الانتاج، وهذا يتنافى مع هدف تخصيص المزيد من الموارد نحو الانفاق الاستثماري.

ب - أما حجم المديونية وبالرغم مما تعسه الحكومة من الجهود المتواصلة لتخفيضه من خلال شطب الديون أو تحويلها إلى منح ومساعدات وقروض ميسرة أو إعادة جدولتها فأنني في الوقت الذي التقى مع اللجنة المالية بأن خدمة الدين الخارجي العام ما زالت كبيرة، بل هي في تزايد مستمر مما يطرح سؤالاً هو ليس المفروض أن تقل نسبة خدمة الدين من فوائد واقساط في ظل ما يعلن بين الحين والحين ومن الزيادات الرسمية المتكررة التي يتم فيها شطب ديون أو شرائها أو جدولتها والدليل على ذلك

أبين مايلي بالأرقام:

= بلغت خدمة الدين العام في موازنة عام ١٩٩٧ -

٢٥٢ مليون / فوائد

٢٥٨ مليون / اقساط القروض

= في حين بلغت خدمة الدين العام في موازنة عام ١٩٩٦ ١٦٠ مليون / فوائد وكانت في عام

هكذا من الأشغال



١٩٩٧ كما يقول تقريرهم ٢٥٢ مليون دينار.

= وبلغت خدمة الدين العام في موازنة عام ١٩٩٥ :-

١٣٢ مليون / فوائد.

وفي ضوء هذا التحليل الذي يعكس الزيادة التصاعدية في خدمة الدين العام، هل استطيع القول ان برنامج التصحيح حقق الهدف في عدم اللجوء الى الاقتراض الخارجي او قلل من المديونية.

وحتى ما يفترض من زيادة العون والمساعدات بتحويل بعض القروض الى منح، فان واقع تحليل مشاريع قوانين الموازنات للاعوام من ١٩٩٥-١٩٩٧، يعكس ذلك، وهذا ما اشارت اليه اللجنة المالية الموقرة وهذا يتنافى مع سياسة الحكومة في نجاح برنامج التصحيح الاقتصادي لمعالجة فجوة التمويل في ميزان المدفوعات مما ينعكس سلباً على احتياجات المملكة من العملات الصعبة وافتتاح المجال لتحقيق الامن والاستقرار الاقتصادي والسياسي.

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء،

والحقيقة ان الديون الخارجية اصبحت أداة للتدخل في شؤون البلاد الداخلية يمارس من خلالها ويمارس خلالها ايضاً صندوق النقد الدولي ضغوطاً على الدول الممنوحة لاجبارها على مخالفة قواعد العدالة الاجتماعية بوضع برامج التصحيح، لكنها في الحقيقة لا تؤدي للتصحيح ولا للتوازن الاقتصادي، وإنما تؤدي الى زعزعة الامن الاجتماعي ونسف الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي كان عليه الوضع في بعض

دول امريكا اللاتينية وفي مصر على وجه الخصوص حيث يذكر الدكتور رمزي زكي عن قصة صندوق النقد الدولي مصر يقول: اذا كان الهدف المعلن لبرنامج التصحيح هو اخراج مصر من ازمته الاقتصادية وتقليل نسبة عجز ميزانها التجاري، خلال الفترة ما بين ١٩٧٨-١٩٨١. لقد دخل الصندوق مصر ببرنامجها وهي مدينة عام ١٩٧٨ ثمانية مليارات دولار، وخرج من مصر عام ١٩٨١ وهي مدينة بأكثر من ثمانية عشر مليار دولار عام ١٩٨١.

وهل نجح برنامج التصحيح الاقتصادي بالا يزيد ارتفاع الاسعار عن نسبة ٤٪ ومع انني اتفق من حيث المبدأ مع اللجنة المالية بما تم من ارتفاع حاد في الاسعار تجاوز النسبة التي التزمت بها الحكومة بكثير، الا انني ارى ان وصفاً صندوق النقد الدولي بضرورة عدم دعم الخبز والعلف لتحقيق وفر في الموازنة، وبالرغم من التحذير المستمر للحكومة بان لا تلجأ لهذا الموضوع ادى ارتفاع الاسعار المتزايد الى الزيادة النسبية بل فرق الزيادة النسبية المقررة فقد تجاوز ١٠٠٪ و ٣٠٠٪ مما ينعكس على اضعاف القدرة الشرائية للأسر الاردنية ذات الدخل المحدود اضافة الى جيوش العاطلين عن العمل مما عمق مشكلة الفقر لا يصبح فقط جيوباً بل يصبح ظاهرة اجتماعية.

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء،

ان ارتفاع اسعار الخبز والعلف التي تم تحذير الحكومة من زيادتها وما ترتب عليها من مشتقات ولوازم هذه المواد وبما يتبعه من اثر

رئيسي وامامي على ارتفاع اسعار السلع الاخرى قد تزامن كله مع حالة الركود في الاقتصاد مما علق ايضاً من شريحة البطالة ومحاولة بعض المؤسسات التخلص من العمالة الزائدة بسبب الركود، فجمع على كاهل المواطن المسكين البطالة والفقر اللذان اصبحا اشبه بسرطان استحل ولا علاج له، وفي هذا الصدد فانني مع اللجنة المالية الموقرة بضرورة ايجاد الوسائل والايك التي على الاقل تخفف من حدة واثار اثنين المشكلتين.

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء،

اما بخصوص ما جاء على لسان معالي وزير المالية من كفاءة تحصيل الإيرادات العامة لعام ١٩٩٧، فان القول الدقيق يتمثل في زيادة الضرائب على المواطن وارتفاعها وليس في تحسين تحصيل الإيرادات كما يشير معالي الوزير وإنما الا زيادة ضريبة المبيعات التي تم من خلال مجلسكم الكريم زيادتها من (١٠/٧٪) أي بزيادة نسبتها ١٣٩٪ عن عام ١٩٩٥ يعني ارباك المواطن وانتقال كاهله بالمزيد من الاعباء. واذا كانت شريحة ذوي الدخل المحدود هي التي تتحمل كافة الضرائب مباشرة او غير مباشرة وان هذه الشريحة لا تستطيع التهرب من الضرائب ندرك هنا معاناة هذه الفئة التي تتحمل كل شيء في حين يتهرب اصحاب مراكز القوى من هذا الواجب الوطني. في ضوء هذا العرض للسياسة الاعتماد على الذات التي تحقق اليسر والسهولة للمواطن يجب ان تركز على تنمية

الإيرادات غير الضريبية من خلال الاجراءات التالية:-

١- تشجيع زيادة الإيرادات المحولة من البنك المركزي وذلك برسم السياسات النقدية السليمة وبخاصة سياسة استثمار محفظة البنك المركزي. ٢- تشجيع زيادة فوائد المؤسسات المستقلة وابرار هذه الفوائد لتساعد على تقييم هذه المؤسسات كمؤسسة الموائى والمؤسسة الاستهلاكية ومؤسسة النقل العام وعائدات التعدين وإيرادات الغاز.

٣- اعادة تقييم ودراسة المؤسسات الحكومية التي تتعثر وتواجه ازمات اقتصادية منذ سنوات ولا تزال الحكومة تدعمها بالسلف رغم استمرار تعثرها، ورغم صدور قرارات بتصفية بعضها وتحديث شبكات الفساد الى رعت بالاموال العامة وشجعت على وجود بور فساد اخرى لعدم وجود الاجراءات الرادعة.

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء،

اما فيما يتعلق بالمنخرات الوطنية ودورها في تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات وزيادة التكوين الرأسمالي فانني اتفق مع معالي وزير المالية على اهميتها ودورها الاساسي في مساهمتها في استراتيجية الاعتماد على الذات، بيد انني لا اتفق مع سياسة الحكومة في الاستمرار في التكوين الرأسمالي في قطاع البناء والانشاءات في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع الاردني من نقص حاد في الاستثمار في مستلزمات انطلاقه للنمو الاقتصادي والاجتماعي ويبدو ذلك النقص في

هكذا من الأشغال

الاستثمار بما يلي:-

١ - عدم كفاية وكفاءة الطرق الزراعية التي اشار اليها بعض الزملاء من انها أصبحت معدومة.

٢ - عدم التركيز على مشاريع الحصاد المائي، والتي تعهدت الحكومة بحراسته والسير على وجوده.

٣ - عدم التركيز على الريف المسكين وتركز المشاريع في العاصمة والحكومة تصر على هذا الموضوع.

معالي الرئيس... الاخوة الزملاء،

انتشار المشاريع الصغيرة في مناطق الريف والبادية كقيلة بحل مشاكلنا الاقتصادية لدى هذه القطاعات من ابناء مجتمعنا ان اتاحة الائتمان للمشاريع الصغيرة هي احدى الطرق للمساعدة على كسر حلقة الفقر وتأمين مزيد من موارد الامن الغذائي. والاسراع في اعداد وتنفيذ مشاريع شبكة الامان والسلامة الاجتماعية التي اشارت لها اللجنة المالية الموقرة كحلقة في سلسلة اجراءات محاربة الفقر والبطالة.

اما بالنسبة للسياسة الاقتصادية للحكومة والمتمثلة بالتوجه السريع نحو الخصخصة وتهميش دور القطاع العام فانني اود ان ابين مايلي:-

١ - ان التوجه السريع نحو الخصخصة في هذه المرحلة الدقيقة يخشى ان يكون تهيئة لاطلاق يد الشركات العالمية الراسمالية في السوق الاردني وتحول الاقتصاد الاردني من اقتصاد متوازن الى ان يصبح اقتصاد خدمات فقط.

٢ - ان نظام الخصخصة الذي تروج له الحكومة هذه الايام هو نظام قديم من ايام آدم سمث وقد ثبت فشله ولا داعي للعودة الى هذا النظام مرة اخرى.

ان حركة التخصيص مع استقرار معدلات النمو المتباطئة والعوائق المتصلة بالميزانية التي تواجهها الحكومات. هذا يعني العودة لنظام التخصيص او الخصخصة الذي ثبت فشله. وجود الشركات الضخمة متعددة الجنسيات ووجود الشركات الضخمة والمتعددة الجنسيات في بلدنا تهيب خيراتنا وتودي لها الى خارج الوطن.

فالاجتهاد السائد الان هو تشجيع الاستثمار الاجنبي عند حكومتنا الرشيدة بجميع الوسائل دون قيود او شروط وهذا المبدأ على اطلاقه ليس سديداً ولا بد من وضع ضوابط له منها على سبيل المثال:

١ - اشتراط استثمار جزء من الارباح الناشئة عن الاستثمارات في الاردن حتى لا يؤدي الامر الى نتيجة عكسية باستنزاف طاقات البلد واستعادة الشركات الاجنبية من الميزة النسبية المتوافرة في الاردن مقابل جني ارباح طائلة تذهب الى خارج الوطن.

٢ - اشتراط تدريب الكفاءات المحلية لتحل تدريجياً محل الكفاءات الاجنبية.

ولعل التجربة الاقتصادية للبرازيل تلقي الضوء على هذا الموضوع، فعلى الرغم من التقدم الصناعي الهائل الذي نتج من الاستثمارات الاجنبية فان الشعب البرازيلي ازداد فقراً لان

الوائض الضخمة من الارباح تذهب خارج البلد ولا تعود على المواطن.

٣ - وفيما يتعلق بالشراسة مع أوروبا والذي تستند له الحكومة وتصر عليه فلا بد من دراسة هذه السياسة ننصح الحكومة بدراستها في جوانبها الاجتماعية والاقتصادية وبخاصة في ضوء الواقع المتمثل بتفوق الدول الأوروبية تكنولوجيا وصناعياً واقتصادياً مع التركيز على خصوصية المجتمع الاردني ثقافياً واجتماعياً وعقائرياً حتى لا يفقد المجتمع هويته، اذ ان شراكة المطلوبة تتضمن بعداً حضارياً يتمثل في سيادة الانماط الاجتماعية والسلوكية السائدة في الغرب والتي لا تتناسب مع القيم الدينية والاجتماعية لبلدنا.

٤ - ان تقرير الموازنة يشير الى انخفاض نسبة البطالة ومحاصرة شريحة الفقر، والمتفحص لارقام الاقتصاد الوطني الاردني وارقام الموازنة يلاحظ - في ضوء السياسات الاقتصادية الجديدة - ان مزيداً من الفقر ينتظر الشعب الاردني في ضوء المتغيرات المستجدة وبخاصة ما يسمى بحرب الاسعار اضافة الى جشع للتجار وعدم فعالية رقابة وزارة التموين وسرّب الفساد والرشوة في هذا المجال على حساب مصلحة المواطن وعدم معاقبة من يسيء بل احياناً مكافأة من يسيء.

في ضوء ما ذكر فانني اضيف الى توصيات اللجنة المالية الموقرة ملاحظات التالية:

١ - التأكيد مرة ثانية. على تشجيع الصناعات

الصغيرة والمتوسطة في المدينة والريف والبادية.

ب - توجيه التسهيلات الائتمانية لتمويل هذه الصناعات التي تعتمد على الابتكار والابداع.

ج - التركيز على الصناعات الزراعية لتخفيف معاناة صغار المزارعين الذي يضطرون احياناً لاتلاف محاصيلهم لعدم القدرة على حفظها او لانخفاض وتدنّي اسعارها.

د - التأكيد مرة ثانية وثالثة وفي كل مناسبة على توجيه استثمارات القطاع الخاص نحو المشاريع الانتاجية التي تنتج السلع المتطورة والخادمة.

هـ - ولاهمية اعادة النظر في رفع راتب التقاعد للشريحة الكبرى من ابناء المجتمع الاردني الذين يخضعون لمظلة الضمان الاجتماعي ليساوي راتب التقاعد لنظام الخدمة المدنية والعسكرية، ولاهميته هذه للتوصية تم تبنيها منذ عامين من قبل الحكومة والمجلس جاءت ايضاً ضمن توصيات اللجان المالية وحتى تشعر هذه الشريحة الواسعة من المستفيدين من نظام الضمان بالراحة، لا بد من ان تتبنى الحكومة هذا الموضوع وتوليّه اهتمامها ليكطف المواطن ثمار هذه التوجه.

٣ - ترشيد الاتفاق الحكومي من خلال محاربة الرشوة والفساد في الاجهزة الحكومية سيما وان الحكومة تساهم بترحيب مقرايد من الموارد النادرة في عملية التنمية، اذ ان رشوة بعض كبار المسؤولين بصورة او باخرى قد تؤدي الى





من الفقر ومزيداً من الركود.

٥ - اظهرت ارقام الموازنة زيادة مخيفة في مخصصات التقاعد فقد كانت عام ٩٦ (١٨٩) مليون دينار لتبلغ (٢٠٤) مليون في هذه الموازنة أي بزيادة (١٥) مليون وبنسبة ٧٦ ٪ وهذه الزيادة تسبب قلقاً ينبغي ان يحفز المسؤولين الى ايجاد حلول قبل ان يتفاقم الامر وفي مقدمة هذه الحلول اعادة تقديم جدول استثمارات المؤسسة الاردنية للاستثمار وان هذا الخطر ينتظر مؤسسة الضمان الاجتماعي اذا لم تتدارك منذ الآن.

٦ - وردت ارقام كثيرة في مختلف مواد الموازنة ضمت مسمى نفقات مختلفة او نفقات اخرى منها في بند واحد رقم (١٣) مليون دينار مما يؤثر اسئلة كبيرة حول وجود اتفاق هذه المبالغ الكبيرة.

٧ - ان المبالغ الكبيرة الموجودة تحت اسم النفقات الرأسمالية هي في غالبيتها لا علاقة لها بالاستثمار وهامي الا رواتب ولسوازم وصيانة واثاث ودراسات ومعدات وسيارات، وقد اعتادت الحكومات المتعاقبة على تضخيم هذا الرقم لكي نتحدث في نهاية العام عن تحقيق وفورات في الانفاق وتقليص رقم العجز.

٨ - ان الموازنة لا تمضي زيادة التحصيل الضريبي لقد بلغت الإيرادات الضريبية عام ٩٥ (٨٦٣) مليون دينار وارتفعت عام ١٩٦ الى (٨٧٧) مليون دينار وسترفع في هذا العام الى (٩١٦) مليون دينار ومع هذه الزيادة الضريبية وبعضهما من الضرائب غير المباشرة البعيدة

عن العدالة بين المواطنين فان ارقام الموازنة تتحدث عن ارتفاع في الاسعار، ومع هذا وذلك فان الموازنة لا تتضمن اية زيادة لرواتب الموظفين او تحسين لوضعهم، وكانت الحكومات السابقة قد تعهدت بوضع الحوافز للموظفين وباعادة النظر في الرواتب في الشهر السابع من كل عام وقد مر هذا التاريخ، لكن حكومتنا الموقرة رفعت قيمة اسعار الخبز والاعلاف وما رافق ذلك من ارتفاع لعشرات السلع.

ان هذا الخلل بين الرواتب والضرائب من جهة وبين التضخم وتآكل الاجور من جهة اخرى لا يعالجه الا ان يتم الربط بين الرواتب والمستوى العام للمعيشة.

٩ - ان ما يسمى بسياسة تحرير الاسعار وتحرير التجارة بدون ملاحظة الظروف المحلية لاقتصادنا أدت وتؤدي الى ارتفاع الاسعار وزيادة العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات في الغالبية الساحقة من الدول النامية، فقد بلغ عجز التجارة الخارجية (١٧٦٢) مليون دينار عام ١٩٩٣ ثم (١٥٦٩) مليون عام ٩٤ و (١٥٨٦) مليون دينار عام ٩٥ وخلال الاشهر الثمانية الاخيرة من عام ٩٦ بلغ (١٤١٦) مليون دينار، ويفرض هذا العجز الواسع والمتنامي ضرورة اللجوء الى الاقتراض الخارجي لحماية قيمة الدينار ومع زيادة الاقتراض ستتعمق السياسات التقشفية ويزداد معدل الفقر، والذين يعتقدون ان التسليم للمخططات الخارجية هو مخرجنا من المأزق

عليهم ان يدركوا ان هذا التسليم هو المأزق بينه.

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين، ان مناسبة مناقشة الموازنة هي المناسبة التي نسمع من خلالها الحكومة الى اثنين المعنيين وشكاوى المحتاجين ومرارة حياة المواطنين.

١ - ان المزارعين يتحولون الى قطاع من القراء والحكومة تسكتهم بالكلام والوعود ولا يرون شيئاً انهم بحاجة ماسة الى تسويق منتجاتهم وتأمين الحياة الكريمة لهم وتأمين الدعم في المواد اللازمة للانتاج ودعمهم بالقروض لميسرة ومساعدتهم في بيئة صالحة للحياه سواء في المياه او ضد الحشرات والنظافة العامة حيث الظروف البيئية تسير نحو الدمار في مناطقهم.

ب - بعد ارتفاع الاسعار في هذا العام وفي العام القادم ومع رفع اسعار الخبز والاعلاف لابد من زيادة رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين العاملين والمتقاعدين كما اطالب برفع الحد الأدنى للاجور في المملكة، واحذر من أي ارتفاع للرسم الدراسية في الجامعات واطالب بتأمين الدعم اللازم للجامعات.

ج - على الرغم مما ورد من زيادة مخصصات صندوق التنمية والتشغيل وصندوق المعونة الوطنية الا ان الاجراءات المطلوبة من المواطن لا تزال معقدة تعيق المواطن من الاستفادة من هذا الصندوق. ولا زلنا نسمع من بعض الموظفين ان المعونات ليست مشمولة بهذه الصناديق وانا اعلم ان هذا الكلام ليس من سياسة الحكومة

لكن لابد من تعليمات واضحة محددة ميسورة في هذا الصدد تمكن كل محتاج ممن تنطبق عليه الشروط ان يمكن من ذلك.

د - ان المواطنين في لواء عين الباشا يعانون الكثير في معاملاتهم لعدم وجود الدوائر الحكومية في هذا اللواء كسائر الاطراف.

هـ - ان مشكلة المواصلات والنقل في منطقة البقعة وعين الباشا تقلق المواطنين ولا بد من تعزيز الخطوط الموجودة واحداث مركز انطلاق للباصات من عين الباشا.

و - لا يزال سكان حوض البقعة يعانون من محطة التنقية ومن مزرعة فراس للدواجن في عين الباشا ولا يزالون ينتظرون ان تطور مركز صحي عين الباشا بحيث يداوم ٢٤ ساعة وان تسارع الحكومة باتشاء المستشفى الذي وعدت بها كثر من مرة، كما ان حوض البقعة بحاجة ماسة الى تجديد شبكة المياه لحل مشكلة المياه المزمنة في المنطقة.

ز - اضافة عيادة طوارئ لمستشفى الحسين للصحة النفسية في الفحيص نظراً لحاجة السكان وكثافتهم ولانها منطقة عمالية تحتاج الى مثل هذه العيادة، ومعالجة الصرف الصحي الذي يتسرب من المستشفى ويهدد حياة المواطنين.

ح - سرعة انجاز مبنى محافظة البلقاء وتطوير معظم مباني المديرية في المحافظة التي لا تصلح في غالبيتها للقيام بمهامها لا سيما بعد امتداد المدينة الجغرافي والسكاني.

ط - دعم النوادي الرياضية في المحافظة ولا سيما في مخيم البقعة نظراً لظروفها القاسية مع

هكذا من الأشغال



انها تقوم بدور هام في تعبئة وتوظيف طاقات الشباب.

وقد زار دولة الرئيس المنطقة وواعد النوادي بالدعم ولا يزالون ينتظرون.

ي - اقامة جسر علوي للمشاة امام مدخل مخيم البقعة لتفادي الحوادث الخطرة على الشارع الدولي عمان - اربد وجسر آخر اما حي الامير عبدالله شرقي عين الباشا وبهذا الصدد اشكر معالي وزير الاشغال العامة على اقامة جسر صافوط ووعده باقامة حسر عين الباشا قريباً ان شاء الله.

ك : ان الارقام المذكورة في الموازنة لشؤون النازحين وللشؤون الفلسطينية تشير الشجون حيث لا تتجاوز نفقات السيارات للحكومة العتيقة.

ل : لقد استبشر الناس بالغزو الخاص الذي اعلن جلالة الملك لكن الحكومة الموقرة حتى الآن لم تنجز القائمة ولم تخرج فيها السياسيين كالاردنيين الاقفاغ وبيعة الامام وحزب التحرير وغيرهم.

م - ان الالاف من ابناء قطاع غزة الذين استضافهم الاردن المضيق يعانون اشد المعاناة في تيسير امورهم الحياتية حيث يمنعون من العمل ويشدد عليهم في الحصول على الرخص وقد زارهم دولة الرئيس اخيراً واستمع الى معاناتهم وهم بحاجة ماسة الى تلبية مطالبهم ولا يزالوا ينتظرون الوفاء بما وعدهم به.

معالي الرئيس.. حضرات النواب المحترمين، ان الحكومات المتعاقبة تتحدث عن تطوير التشريعات الاقتصادية وعن رزم الاصلاحات

وعن الشفافية، الا ان معوقات الاستثمار لا تزال قائمة في الاجراءات الامنية في المطارات والحدود في الروتين الخائق في الدوائر الحكومية فكيف للاستثمار ان يتحقق في بلدنا في ظل هذه الاجراءات.

ان اساس كل تقدم وتطور الاستقامة والعدالة والمصادقية وبدون هذه الاسس ستبقى الحكومات تحدثنا عن الازدهار ونحن لا نجني الا المشكلات تلو المشكلات ولا حول ولا قوة الا بالله والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته..

الزملاء نرفع الجلسة لفترة الغداء ونعود بمشيئة الله بالثالثة والنصف وسيكون اول المتحدثين الاستاذ طلال عبيدات، والجميع مدعوا للغداء.

- وهنا رقت الجلسة لتناول طعام الغداء.

\* استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانون نعود لاستئناف الجلسة والمتحدث الان الزميل طلال عبيدات.

السيد طلال عبيدات.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات اللواب المحترمين، ان مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٧ الذي طرخره الحكومة اليوم هو خطتها وبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي للسنة القادمة. وارى فيه انه لا يختلف بشيء عن الموارلات السابقة من حيث الخطط والسياسات والنهج، وكما مازاً هو

الموازنة، وهي في حقيقة الامر جزءاً من عجز الموازنة.

واما عن الضرائب فلا زالت تعتمد مبدأ التوزيع غير العادل للعبء الضريبي، اذ ان معظم واردات الموازنة من الضرائب تأتي من الضرائب غير المباشرة التي تنعكس سلباً على اوضاع الشرائح الفقيرة والمتدنية الدخل والطبقة الوسطى التي ستتحمل تكاليف معيشية باهظة. كما ان اتباع هذا الاسلوب يعني الابتعاد عن وسيلة من وسائل عدالة توزيع الدخل وتقليص الفجوة بين الشرائح الاجتماعية وتآكل الطبقة الوسطى.

واما سياسات الخصخصة وتحرير الاسعار والتجارة فليست الا ابتكارات يقصد منها المزيد من الاختلالات والازمات وزيادة العجز في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، وفتح اسواقنا امام المنتجات الدولية المختلفة، والقضاء على اية نهضة صناعية مأمولة.

ان الفقر والغلاء والبطالة تزداد يوماً بعد يوم نتيجة انتهاج ما يسمى بالتصحيح الاقتصادي الذي لن يجلب على بلدنا الا مزيداً من الاختلالات، بالرغم مما تعلنه الحكومة عن تصديها لهذه الازمات والاختلالات المتزايدة بحزمة الامن الاجتماعي وتخصيص مبالغ ضمن هذه الحزمة، التي من شأنها تكريس حالة التواكل والاستجداء من خلال صرف معونات شهرية لا تسمن ولا تغني من جوع. على غرار ما جرى بإذلال معظم المواطنين واصطفاقهم بطوابير طويلة للحصول على حصصهم مما سمته

زبلدة في بعض الارقام وتضخم في النفقات الجارية لتصل الموازنة الى ١٩١٦ مليون دينار. وفي ما عدا ذلك فلا زالت التوجهات والسياسات نفسها، ولا زال النهج نفسه، زيادة في الاتفاق الاستهلاكي، وزيادة في الاعتماد على الآخرين، وزيادة في الاعباء للمستقبل، وزيادة في المديونية، والابتعاد عن الانتاج وعن المشاريع الاقتصادية الانتاجية التي تحقق نمواً حقيقياً، وتمنع البطالة وترفع الدخل للمواطنين وللبلد بشكل عام.

فمشروع الموازنة الجديدة يزيد في الاتفاق الجاري بشكل ملحوظ بحوالي ٢٠٪ عما كان عليه في موازنة ١٩٩٦. وهو توجه نحو المزيد من الاتفاق الاستهلاكي الذي يصب في جانب التثقت الجارية، وان بقي شيء للاتفاق الراسمالي فان ما يتفق ليس في مشروعات انتاجية وانما في خدمات ليس لها أي مردود لتصلاي.

ولما الاقتراض الخارجي في هذه الموازنة فما زال يسير بوتائر متصاعدة وخاصة في سنوات ما يسمى بالتصحيح الاقتصادي. اذ تبلغ القروض الخارجية في موازنة عام ١٩٩٧ (٢١٤٠) مليون دينار وهي مديونية جديدة ستترككم فوق المديونية السابقة التي يزرع تحتها شعبنا، بما يعني مزيداً من الازمات والاختلالات في المستقبل، نتيجة لزيادة اعباء تسديد القسط الديون الخارجية وخدمتها. وفي هذا السياق فان الحكومة تعتبر ان الديون الخارجية كلها موارد محلية في ابواب

الحكومة بتغيير اسلوب دعم الرغيف والاعلاف. ولقد كان الاجدى بهذه البرامج ان تخصص لتأهيل هذه الشرائح وتدريبها على الاعتماد الذاتي، وتطوير قدراتها ومهاراتها بما يحفظ كرامتها.

وفي ضوء ما تقدم فانني لا اجد بان هناك مجالاً لتحسن الاداء الاقتصادي ووقف التراجع يمثل هذا النهج وهذه السياسات البعيدة عن تحقيق أي قدر من الامن الاقتصادي والاجتماعي والوصول الى الاهداف الوطنية بالاعتماد على الذات. وكان يفترض بالحكومة - وبمن سبقتها من الحكومات - ان تدرك ان الاقتراض لمزيد من الاستهلاك ولتأمين لقمة العيش من الآخرين هي سياسات خرقاء، تؤدي لمزيد من الفقراء والعاطلين عن العمل، ومزيد من تبني القوة الشرائية وتصاعد الاسعار، ولقد جربت دول كثيرة غيرنا مثل هذه السياسات ولم تحصد في النتيجة من ورائها غير الخيبة والتراجع في الاقتصاد الوطني.

وعليه فانني ارى انه لا بد من وقفة تقييم واعادة نظر في مجمل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وان نبدأ من النقطة الصحيحة في الاعتماد على مواردنا الذاتية أولاً والاطلاق من امكانياتنا وقدراتنا الحقيقية، وليس من خلال تضخيم تصورات غير مبنية على الواقع. اذ لا بد من خلق قاعدة زراعية أولاً كآرضية لتحقيق الامن الغذائي، ولتكون قاعدة صلبة لبناء قطاع صناعي وتجاري مزدهر وإنشاء المنشروعات الانتاجية التي تحقق نمواً حقيقياً لاقتصادنا، لا

نمواً خادعاً يقوم على المزيد من فرض الضرائب والمديونية.

معالي الرئيس:

واما بالنسبة لدائرتي الانتخابية في لواتي الرمثا وبني كنانة فاني لم اجد في موازنة العام القادم أي تخصيص لمشروعات انتاجية فيهما، واما في مجال النفقات الاخرى فان ما رصد في هذه الموازنة ضئيل ولا يتناسب مع احتياجات المنطقة وامكانيات التطوير فيها. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فان امكانيات تطوير السياحة في لواء بني كنانة اكبر بكثير من المبالغ المرسودة لها مما يجعل هذه المبالغ القليلة تذهب هدراً بدون اية انتاجية، فبلدة ام قيس الاثرية ذات الآثار والموقع الجغرافي المميز (الذي يطل على نهر اليرموك وبحيرة طبريا وهضبة الجولان) لم يخصص لها سوى مبلغ بسيط لا يكفي لتغطية تطوير امكانياتها السياحية، ولقد كان على الحكومة ان تولي هذه المنطقة عناية فائقة لجعلها منطقة جذب سياحي ومصدراً من مصادر الدخل، خاصة وانه وعلى بعد بضعة كيلومترات منها تقع منطقة الحمامات المغذية في الحمة وفي الشونة الشمالية.

واما بالنسبة للآثار الواقعة في منطقة قويلبة - قرب بلدة حرتا - فلم تحظ بأي رعاية من أي نوع، في الوقت الذي تتوافد عليها بعثات اثرية من مناطق مختلفة من العالم نظراً لقيمتها التاريخية والاثرية.

واما بالنسبة لحوض اليرموك في لواء بني كنانة فان امكانياته الزراعية هائلة ولكنها معطلة ولا

تنتج الا القليل بسبب وجود المعوقات المختلفة بسبب الاهمال من الحكومة، الامر الذي يعطل مصدراً هاماً من مصادر الدخل لمئات الاسر المحتاجة في المنطقة.

وفي مجال الرعاية الصحية، فلقد طالبت الوعود وتكررت لانشاء مستشفى اليرموك في لواء بني كنانة. وبالرغم من ذلك فان عام ١٩٩٧ سيمضي بالوعود ايضاً بسبب عدم وضع مناصات كافية لانجاز هذا المستشفى او أي جزء منه في موازنة العام القادم. مع العلم بان هذا اللواء هو الوحيد في المملكة الذي لا يوجد فيه مستشفى كبيره من الاولوية..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته .

الزملاء الاكرام قبل ان اعطي الزميل الدكتور سعد عضوب الزين الدور ما يقودنا ومن غير المألوف الحقيقة ان ننقل اخبار من هذا المنبر لكن لفظ اود ان اوصل الى علمكم انه حصل حلت في المملكة العربية السعودية مع حافلة ركاب اردنية تقل مواطنين اردنيين في منطقة عرعر في شمال المملكة العربية السعودية وقد توفي في هذا الحادث (١٣) مواطن اردني واصيب عدد آخر من المواطنين الاردنيين بؤلى فريق طبي اردني الآن الاشراف على معالجة المضايين في مستشفى عرعر، توجه الفريق الطبي من عمان وباسمكم نتوجه الى اسر المواطنين وإلى اهلهم وإلى ذويهم احتر العزاء لرحمة الله عليهم الله الصبر وطول البال والقدرة

على تحمل المصاب وايضاً نتوجه الى الفريق الطبي بجزيل الشكر على جهوده الكبيرة وإلى السلطات في المملكة العربية السعودية الشقيقة وفي مستشفى عرعر على الجهود التي يبذلونها على اسعاف المصابين لمعالجتهم وان لله وان اليه راجعون.

الدكتور محمد عضوب الزين.

الدكتور محمد عضوب الزين

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل،

الاستقلال الوطني معناه الحقيقي الاكتفاء الذاتي فموازنة عام ١٩٩٧ بارادتها الذاتية تقرب من الاكتفاء الذاتي، ضمن سياسة الاعتماد على الذات وهذه فرحة غامرة تعمّر قلوبنا ولعلّ استمرار الحكومات في هذا التوجه ادى الى تحقيقه اهداف برنامج التصحيح الاقتصادي وما واكب من تحسين في النتائج المحلي وميزان المدفوعات.

أملين ومؤمنين ان يسير ركب الفريق الاقتصادي للقطاعين العام والخاص على هذا النهج لكي نصل بالاردن الى مشارف الاكتفاء الذاتي وللعاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة واللجنة المالية في مجلس النواب كل الشكر والثناء على جهودهم المثمرة.

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل،

القطاع الزراعي والثروة الحيوانية:

أولها الزملاء الافاضل

ان من أوسع شرائح المجتمع الاردني هي شريحة المزارع ومربي الماشية لذلك وجب على



هكذا من الأهل

الحكومة ان تفعل دور المجلس الزراعي الاعلى.

وتؤكد على ضرورة الفصل بين عمليتي الانتاج الزراعي من جهة وعملية التسويق بمراحله المختلفة ولتصنيع من جهة اخرى.

وان تقوم الحكومة بتأسيس شركة مساهمة عامة بمساهمة بعض المؤسسات العامة او خاصة مؤسسة الضمان الاجتماعي بحيث تقوم هذه الشركة بابرام العقود الزراعية المسبقة على ضوء احتياجات السوق المحلي والتصدير.

وتوفير مدخلات العملية الانتاجية بأفضل النوعيات او بكلف مناسبة.

اما قطاع الثروة الحيوانية فلقد وصل الحيف من ارتفاع اسعار الاعلاف وسنوات الجفاف حد العظم.

املنا كبير بالحكومة بمد يد العون والمساعدة، بالقروض دون فوائد.

وزارة التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم

١ - كليات المجتمع والتي اسميتها قبل عدة اعوام تجارة التعليم والتي اسهمت في زيادة البطالة بوضعها الراهن مؤملين ان تقوم الوزارة بتحويلها الى كليات مهنية ترفد سوق العمل بالمهارات والكفاءات الفنية المؤهلة.

٢ - دعم الجامعات الاردنية الرسمية وتوجيهها نحو تخريج كوادر علمية مؤهلة وذلك بتأمين المخصصات اللازمة لانفاذ بعثات علمية في اختصاصات فنية وادارية متقدمة الى جامعات متميزة لاعداد الكوادر القيادية لخدمة متطلبات مؤسسات الدولة ومؤسساتها.

٣ - كم تمنيت ايها الزملاء ان يقوم وزير التربية والتعليم العربي الفاضل؟ بنقلة نوعية في مدارس البوادي والارياف والتي اطلق عليها اسم المدارس الاقل حظاً والنقلة النوعية تكون بمناهجها ومبانيها وبوسائلها التعليمية او معلمها وذلك بوضع الحوافز لهم.

اما وزارة الطاقة: للعاملين فيها والقائمين على ادارتها كل الشكر والشاء واخص بالشكر العاملين في فلس الريف. وضمن الاعوام الاربعة الماضية اثار الكثير من القرى والتجمعات وأثار الله بصبرهم وبصيرتهم املي كبير ان يعان المزارع وخاصة اصحاب الابرار الارتوازية بايصال التيار الكهربائي ولو كان هناك بعض المساهمة لتخفيف مصاريف المحروقات الغالية الثمن.

القطاع الصحي

لقد طال ذراع وزارة الصحة بفرعها الوقائي.. والعلاجي الى معظم ارجاء الوطن ولكنه قصر عن الوصول الى لواء الجيزة والموقر، علماً بانني على مدى اربعة اعوام اذكر من معاليه بان المنطقة بحاجة الى مستشفى.

ولكنني لاحظت ان اربع مستشفيات ستبشاً حديثاً ولم يكن للبادية الوسطى مغنماً من هذه المغام.

معالي الرئيس.. ايها الزملاء،

لقد اراد الفارس الهاشمي جلالة الحسين ان يكون الاردن حصناً منيعاً على الاعداء متماسكاً قوياً بأبنائه المؤهلين القادرين المخلصين لاقامة مؤسساته الديمقراطية والادارية وتحقيق التكامل والتضامن الاجتماعي والامن الوطني قال تعالى

قل اعلموا فسيروى الله علمكم ورسوله المؤمنون: صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله،

للتحدث الزميل سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

لحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين..

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء..

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

في بداية حديثي اتوجه بالشكر الجزيل للسادة رئيس واعضاء اللجنة المالية في مجلسكم الكريم ولكافة العاملين في وزارة المالية ودائرة الموازنة العامة على ما بذلتموه من جهد كبير نحو هذا المشروع القانوني والمالي الذي نحن بصدد مناقشته اليوم ورغم اختلافنا في التوجهات والمنطلقات الا ان هذا المشروع يحوي بين ثناياه الكثير من صدق العزيمة ومواجهة الازمات.

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء..

من منطلق الأمانة التي حملنا اياها أبناء وطننا، رسولنا الله عز وجل عنها غداً يوم نلقاه، كان لا بد من ان نضع قناعاتنا في الحديث عن مشروع هذه الموازنة التي عرضت علينا اليوم لنبالغها وبيان الراي فيها بلا مجاملة لأحد ونحن نعلم مسبقاً ان هذا الامر سيكلفنا الكثير الكثير من الجهد والمعارضة. لكننا عملنا ان لنا

رباً لا نسأل الا عن رضاه، ووطناً لا نعمل الا لرفعه شأنه وشعباً لا نسعى الا لخدمته ممثلين قول رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: (قل الحق وان كان مرأ).

معالي الرئيس.. الاخوة الزملاء..

بعد النظر والتدقيق في مشروع هذه الموازنة المعروضة على مجلسكم الكريم فانني اذكر هذه الملاحظات وهذه الاقتراحات بالرغم من انني اعلم مسبقاً انها لن تأخذ طريقها الى التنفيذ كما حصل في مناقشة الموازنة الماضية والتي أهملت فيها معظم توصيات اللجنة المالية ولكن ابراءاً للذمة امام الله ثم امام الشعب الذي حملنا امانة المسؤولية ابينها على النحو التالي:-

١ - ان السياسة الاقتصادية لاية امة لا يجوز ان تكون مفصلة عن عقيدتها وتوجهاتها الدينية اما نحن فقد جاءت سياستنا الاقتصادية التي صيغ بموجبه مشروع موازنتنا الحالية جاءت مفصلة عن شريعتنا واحكام ديننا الحنيف، فلم توظف الشريعة الاسلامية في رسم السياسة الاقتصادية، ولم نحاول الاستغناء عن التعامل بالربا بعد ولو مرة واحدة، ولم نحفز امكانياتنا الداخلية على الاقل للتعامل حسب الشريعة الاسلامية وانظروا ان شئتم في قانون مؤسسة الاقراض الزراعي الاخير والذي اقره مجلسكم الكريم والذي ينص صراحة على ايجاد الصيغة القانونية اللازمة للسماح لمن يريد ان يستفيد من خدمات هذه المؤسسة حسب الشريعة الاسلامية ولم تنفذ رغبتكم هذه الى الآن.

وانظروا ان شئتم في مشروع قانون موازنة عام

١٩٩٥ والذي اكدت فيه الحكومة السابقة عزمها على تفعيل صندوق الزكاة، وطالبنا يومئذ باخراج مشروع الزامية الزكاة الى حيز الوجود وعرضه على مجلسكم الكريم للنظر فيه والذي وضعته حكومة السيد مضر بدران عام ١٩٩٠م، وذلك في رأيي الصيغة الوحيدة الفعالة التي تقضي على الفقر والبطالة ولنا في السودان وماليزيا الاسوة الحسنة في ذلك، وانظروا ان شئتم لاحجام الحكومة عن دعم المساجد دعماً يليق بها بل ما زالت تعمل على ابقائها في كنف احسان المحسنين وكأننا نعيش في دولة اجنبية لاتمت الى الاسلام بصلة في الوقت الذي تنفق فيه الآلاف المولدة بل الملايين على المهرجانات والحفلات الفنية والليالي الحمراء.

٢ - ان مشروع هذه الموازنة لم يأت بشيء جديد للقضاء على الفقر والبطالة لانها لم تضيف وسيلة جديدة من وسائل مكافحتها، بل ان العراقيين قد زادت عما كانت عليه، فهذا هو مشروع الموازنة يقتصر على الاشارة الى تخفيف النفقات الجارية وعدم احداث الشواغر الجديدة للتوظيف اللهم الا ثلاثة آلاف وظيفة فقط وهو جزء من خطة التصحيح الاقتصادي الذي تشده الحكومة ولها الحق في ذلك ولكن كان من الواجب عليها ايجاد المشاريع الاقتصادية الموازية للوظائف الحكومية واستيعاب العاطلين عن العمل من شبابنا في هذه المشاريع وهذا ما لم يحدث، وبدلاً من ان تزيد الحكومة من توجيه الشباب للتوجه نحو العمل اليدوي في المؤسسات الحكومية ولو على حساب المشاريع الرأسمالية

كما هو حاصل في وزارة الزراعة والأشغال العامة، وان تزيد من استيعاب هؤلاء الشباب في هذه المؤسسات كخطوة تغييرية في النمط الاجتماعي السائد بين شبابنا الاردنيين، لقول بدلاً من كل هذا جاءت الموازنة تمنع الوزير المختص في استعمال صلاحياته الممنوحة اليه سابقاً في تعيين العمال على حساب المشاريع الرأسمالية وتنتج الامر بموافقة دولة رئيس الوزراء المسبقة، ولمزيد من التوضيح انظروا الى الفقرة (ج) من المادة (١٠) من مشروع قانون هذه الموازنة حيث تنص على مايلي: (يتم تحديد الوظائف وعدد العمال على حساب النفقات الرأسمالية بموجب جداول تتضمن رتبهم واجورهم على ان يتم الموافقة المسبقة على هذه الجداول من رئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/ الموازنة العامة). فاي تعقيد اكثر من هذا التعقيد، واي تكريس لواقع البطالة اكثر من هذا التكريس.

٣ - ان مشروع هذه الموازنة لم يستطع تلبية مطالب المواطنين الملحة والتي اكد عليها مجلسكم الكريم اكثر من مرة، في الوقت الذي تعترف فيه الحكومة بزيادة الاسعار وزيادة مذهلة حسب ما جاء في الصفحة رقم (٤) من خطاب الموازنة. فماذا قدمت الحكومة لتفادي الكلفة الزائدة والتي يتكفلها المواطن في الحصول على المواد الغذائية الاساسية وعلى رأسها رغيف الخبز، وأين هي خطة الحكومة في زيادة رواتب كافة الموظفين العاملين في كافة اجهزة الدولة، وأين خطتها في زيادة رواتب المتقاعدين

وخصوصاً القدامى منهم زيادة معقولة تقلل من آثار تآكل رواتبهم التقاعدية، وأين خطة الحكومة روعدها السابقة في تفعيل صندوق اسكان المتقاعدين العسكريين وزيادة القروض الممنوحة لهم لزيادة تمكنهم من بناء المساكن اللائقة بكرامتهم وخدمتهم الجليلة في سلك الجندية وأين هي خطة الحكومة في استيعاب معظم طلابنا في الجامعات الحكومية، وأين خطتها في دعم الطلبة للقراء وزيادة المنح الدراسية ودفع الرسوم البعوثيين منهم عن الفصلين الماضيين، وأين خطة الحكومة في تطوير النظام الصحي الشامل لكافة المواطنين وعلى الاقل شمول الفقراء المعوزين منهم والذين يتقاضون مساعدات شهرية من صندوق المعونة الوطنية بنظام التأمين الصحي على غرار نظام التأمين الصحي للموظفين بحيث يدفع التأمين الصحي لهم قيمة الدواء المفقود في مستودعات وزارة الصحة. وأين هي خطة الحكومة في معالجة ديون صغار المزارعين وجدولتها، وأين هي خطتها في معالجة مديونية البلديات لتقديم الخدمة اللازمة للمواطنين، وأين خطتها كذلك في رفع رواتب المتقاعدين على حساب الضمان الاجتماعي، وأين خطتها في تفعيل صندوق التنمية والتشغيل ورفع مكاتب خاصة في المحافظات والالوية.

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين... التي وخلال الاعوام الثلاثة الماضية لاحظنا اهتمامنا جميعاً بالتقاطع المدني من الدولة ونذكر ذلك في مناقشتنا ولا نذكر القوات المسلحة للجاسة وقوات الامن العام الا يسيراً، وإذا تذكرنا

فلا نسأل الا عن تحسين رواتبهم وهو مطلب مهم وضروري، ولا نسأل سؤال الاطمئنان عن كفاءة القوات المسلحة ومقدرتها على مواجهة الاخطار المحدقة بهذا الوطن، وعن ضرورة تسليحها بأحدث الاسلحة المتطورة وعن تعبئة جنودنا تعبئة روحية ووطنية فائقة، وحتى لا نركن وإياهم الى اوهام السلام فنؤخذ ذات يوم على حين غرة لا سمح الله وهذا هاجس علينا ان نحسب له الف حساب، مذكراً ان موازنات الجيش اليهودي قد زادت اضعاف اضعاف ما كانت عليه قبل ابرام معاهدة السلام الاخيرة.

كما انني أسأل هنا سؤال الاطمئنان، هل المخصصات الممنوحة لجهاز الامن العام تكفي لرصد هذا الجهاز بالقوة اللازمة لدفع الاخطار المحدقة بنا من جراء فتح حدودنا امام دول العالم لمواجهة امكانية تعرض بلدنا لاخطار الجريمة والمخدرات، كما لا انسى ان علاوة الممنوحة لافراد الشرطة وهي علاوة بدل طعام وقدرها تسعة دنانير شهرياً لا تكفي هذه الايام لتناول غداء اسبوع واحد على الاكثر.

معالي الرئيس... حضرات النواب المحترمين... انني ومن منطلق الحرص على رفع المعاناة عن كاهل المواطنين وخصوصاً ذوي الدخل المحدود فانني اقدم لمجلسكم الكريم وللحكومة كذلك اقتراحات ازمع انها ستسهم في تخفيف آثار الفقر والبطالة في بلدنا الحبيب:

١ - حجب دعم الخبز عن كل من يتقاضى راتباً شهرياً مقداره (٥٠٠) دينار وتحويل المبالغ المتوفرة عن هذا القرار الى صندوق المعونة



الوطنية وصندوق الزكاة.

ب - ايجاد مشروع وطني تساهم فيه كافة الفعاليات الرسمية والشعبية للحد من الفقر والبطالة ولتأخذ التعبدية الروحية والوطنية والحشد الاعلامي الدور الفاعل في شحذ همم المواطنين للتبرع لهذا المشروع وان يكون الاقتراض الحسن من المواطنين الاغنياء الى اجل مسمى احد خطوات هذا المشروع وتشغيل واعانة الفقراء العاطلين عن العمل من تحصيلاته.

ج - ايجاد الصيغة القانونية لمشروع القرش الخيري والذي يدفع لهذا المشروع ١٪ كل من يتقاضى راتباً شهرياً يزيد عن المائتي دينار، وتحول المبالغ المجموعة وبموجب هذا المشروع الى صندوق خاص يقوم بايجاد المشاريع التاهيلية او المشاريع الاستثمارية يستوعب من خلالها العاطلون عن العمل ولو بالتناوب.

معالي الرئيس.. ايها الزملاء الكرام،

وختاماً فانني اعرض امامكم وعلى مسامح الحكومة مطالب محافظة جرش لعلها تجد سبيلها الى التنفيذ، شاكراً لكل وزير تساهم ويساهم في دفع مسيرة التنمية في محافظة جرش الصابرة، ومن باب الاعتراف بالفضل لأهل الفضل، فانني اشكر اصحاب المعالي السادة وزير الصحة ووزير الاشغال العامة والاسكان ووزير البريد والاتصالات ووزير المياه على اهتمامهم الملحوظ في تقديم الخدمات لهذه المحافظة عام ١٩٩٦، وهذه هي المطالب:

#### ١ - قطاع الصحة :

١ - تزويد مستشفى جرش بجهاز فحص جيد القلب.

٢ - الاسراع في بناء مستشفى القرى الغربية في المحافظة، وما زالت الوعود تتكرر منذ عام ١٩٩٣، ويؤسفنا ان الموازنة لم تتضمن أي مبالغ تذكر لاجراء هذا المشروع الى حيز الوجود او اجراء الدراسات الاستشارية على الاقل .

٣ - بناء مركز صحي شامل لقرى جرش الشمالية (قفقنا والمشيرفة ولبلا وكفر خل) واكبر تجمع سكاني في هذه القرى بلدة كفر خل، وهي بحاجة الى عيادة اسنان باسرع وقت ممكن.

٤ - بناء مركز صحي شامل لبلدة سوف التي هي اكبر تجمع سكاني بعد مدينة جرش، ويؤسفني ان اذكر ان هذه البلدة لا يوجد فيها مركز صحي اولي.

٥ - بناء مركز صحي شامل في قضاء المصطبة لخدمة قرى المصطبة ومرصع وجبة والرحمانية والراية وما حولها من تجمعات سكانية.

٦ - بناء مركز صحي شامل في قضاء برما، ليخدم كلا من برما والخشبيات الثلاث وهمنا وعليمون والجازاة وديبين والمجدل والحسينيات.

٧ - تحويل المركز الصحي لقرى جرش الغربية (مركز الرازي) الى مركز صحي شامل لحاجة هذه القرى وهي اكبر تجمع سكاني في

المحافظة تشمل ساكب والمكتة وريمون ونحله والحداد.

#### ب - قطاع المياه :

١ - ان اكبر مشكلة يعاني منها اهالي محافظة جرش هي شح المياه، ولا يصل الى المحافظة نصيبها المخصص لها من المناطق الاخرى، كالمفرق ووادي العرب، ولهذا فالحاجة ماسة جداً الى حفر آبار جديدة، واشكر معالي وزير المياه على جهوده في ارسال الحفارات الى منطقة جرش لتقوم بالبحث عن مصادر جديدة للمياه، وما زالت موجودة حتى الان.

٢ - الاسراع في تنفيذ مشروع الصرف الصحي للقرى الغربية، ساكب وريمون والمكتة ونحله ومخيم غزه والحدادة، مذكراً ان اهالي بلدة ساكب ربما سيواجهون كارثة صحية بسبب تلف شبكة المياه الحالية وتسرب المياه العادمة من الحفر الامتصاصية الى هذه المواسير.

٣ - كما اذكر بضرورة شمول القرى الشمالية المشيرفة وقفقنا ولبلا وكفر خل بمشروع الصرف الصحي.

#### ج - قطاع الاتصالات :

١ - توسيع شبكة الهواتف الآلية للتجمعات السكانية الكبيرة في المحافظة وخصوصاً بلدة سوف ومخيم سوف ومخيم غزه وساكب وبرما لتخدم المناطق المحيطة بها، واذكر معالي وزير البريد والاتصالات بان الامر لا يحتمل التأجيل.

#### د - قطاع التعليم :

١ - فتح مركز تدريب حرفي في محافظة

جرش لأهمية توجيه الطلبة الى التعليم المهني.

٢ - اعادة النظر في مدرسة اسد بن الفرات، والتي تضم طلبة القرى الشمالية وهي المشيرفة وقفقنا وكفر خل ولبلا، وبيان ما اذا كانت هذه المدرسة تؤدي الغرض المطلوب منها فعلاً في خدمة هذه القرى على المستوى التعليمي، انا لا اظن ذلك، وارجو معالي وزير التربية والتعليم ان يسأل اهالي المنطقة عن صحة ما اقول.

٣ - تحسين اوضاع مدرستي خشيبه الاساسيتين للذكور والاثاث وفتح شعبة للصف الاول الثانوي في كل منهما.

٤ - تحسين اوضاع قرية الراية التعليمية في قضاء المصطبة وبناء مدرسة اساسية جديدة فيها للذكور.

#### هـ - قطاع الاشغال العامة:

١ - صيانة وتوسعة طريق جرش عجلون.

٢ - توسيع منحل جرش - باب عمان، ابتداء من سيل الزرقاء وحتى جرش، اذ ان هذه الطريق اصبحت محل تسدر في مجلس المواطنين.

٣ - صيانة وتوسيع طريق جرش - مخيم سوف - مقبله.

٤ - صيانة وتوسعة طريق مخيم غزه - برما - مروراً بديين، حيث ان هذه الطريق سياحية، واصبحت في وضع مأساوي، وخصوصاً ايام الجمع والعطل الرسمية.

٥ - توسيع وصيانة الطريق الذي يربط الشارع الرئيسي - جرش اربد ببلدة كفر خل، والتي يمر بمدرسة اسد بن الفرات.

٦ - فتح وتعبيد الطريق الزراعي الذي يربط كفر خل بمنطقة ام العلك والغزيات.

٧ - فتح الطريق الزراعية المرسومة في كل من بلدة الكتنة وساكب وبرما، لأهمية هذه المناطق زراعية.

٨ - ترسيم طريق زراعي جديد للحوض الزراعي الوحيد لقرية ريمون والذي يسمى (حوض (٣) ام الغزلان) والذي شرحت وضعه لمعالي وزير الاشغال العامة عندما قام بزيارة المحافظة وما زال المواطنون ينتظرون ترسيم وفتح هذه الطريق بفارغ الصبر، علماً بان خزان المياه الموجود في هذه المنطقة لا تصله السيارات على الاطلاق.

٩ - توسعة الطريق الذي يربط منطقة بليلا الجنوبية بالشارع الرئيسي، مذكراً أهمية هذه الطريق بالنسبة للأرض الزراعية هناك.

و - قطاع الخدمة الاجتماعية :

اشكر معالي وزير التنمية الاجتماعية على جهوده في محافظة جرش ولقد تباحثت معه حول تزايد الفقر في محافظة جرش وضروية مواجهة أزمة الفقر في المحافظة، فوعدني مشكوراً ببذل أقصى الجهود لمواجهة أزمة الفقر في هذه المحافظة، وأن يزيد في فاعلية صندوق المعونة الوطنية هناك فله مني الشكر الجزيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس  
وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته  
المتحدث الزميل محمد الحاج.

السيد محمد الحاج

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

بعد سماعي لخطاب مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٧ الذي قدمه معالي وزير المالية بلغة ممتازة واطلاعي على مشروع القانون نفسه اود ان ابدي الملاحظات التالية:-

١ - تشير ارقام الموازنة، كما بين معالي وزير المالية الى ان عجز الموازنة يقدر بـ (٥٦) مليون دينار وفي حال استبعاد المنح والمساعدات يصبح عجز الموازنة المقدّر لعام ١٩٩٧ (٢٢٥) مليون دينار. ولكن التدقيق في ارقام الموازنة يفيد بان عجز الموازنة أكثر بكثير من هذا الرقم حيث يبلغ كالتالي:-

الايرادات المحلية واقساط القروض المستردة = ١٦٩١ مليون دينار والتفقات = ١٩١٦ مليون دينار فيكون العجز = ٢٢٥ مليون دينار وعند اضافة اقساط الدين العام التي تبلغ ٢٥٨ مليون دينار وبذلك يصبح العجز يساوي ٤٨٣ مليون دينار أي بنسبة ٢٨٪ من اجمالي الايرادات المحلية واقساط القروض المستردة.

وهذا ابتعاد متعمد للحكومة عن الاقاصح الحقيقي لارقام الموازنة وإخفاء للعجز للعلي لها.

ان ايراداتنا المحلية بما فيها اقساط القروض

المستردة تبلغ (١٦٩١) مليون دينار ولا يجوز ان تكون نفقاتنا أكثر من ايراداتنا، وهذا هو معنى الاعتماد على الذات الذي حذره خطاب الموازنة وبرزه لهدف تسعى اليه الحكومة لكن يحدد ان الاهداف التي وردت في خطاب الموازنة ليست الا لتجميل صورة الموازنة فقط، ان هم الحكومة يجب ان ينصب على زيادة الايرادات لازيادة التفقات.

٢ - الدين العام. يبلغ الدين العام في نهاية شهر ١٠/٩٦ ما مجموعه (٧٣٢٢) مليون دينار شاملاً الدين الخارجية والداخلية.

اما خدمة الدين العام المتوقع لعام ١٩٩٧ فيساوي (٢٥٨) مليون دينار سداد اقساط القروض و (٢٥٢) مليون دينار سداد فوائد للقروض الربوية والمجموع يساوي (٥١٠) مليون دينار.

ونلاحظ هنا ان القوائد الربوية تساوي ٩٨٪ من اقساط الدين نفسه وهذا يعني حقيقة ما نعنيه عندما نحذر من الربا والقروض الربوية.

ومن تتبع منحني الدين العام للاعوام ١٩٩٠ - ١٩٩٦ نجد ان الدين العام قد انخفض من (٧١١٥) مليون دينار سنة ١٩٩٠ الى (٦٤٩٥) مليون دينار سنة ١٩٩٦ أي ان التخفيض خلال سبع سنوات بلغ (١١٢٠) ديناراً ويساوي (١٦٪) مليون دينار سنوياً فقط وعليه نجد اننا بحاجة الى ٤٥ سنة

لنتمكن من سداد ديوننا على افتراض ان الفائدة ثنائية وان قدرتنا السنوية على السداد مستمرة تحقق ذلك غير ممكن لان اسلوب الحكومة هو الدين لسداد الدين وهو ما يعبر عنه عند العوام بتليبس الطواقي.

ويبدو ان المخطط الخارجي لنا ان نبقي غارقين بالديون لنظل اسرى لاملات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ونوادي باريس ولندن وهذه كلها اصبحت مؤسسات اقتصادية في ظاهرها استثمارية في حقيقتها تسيرها مخططات الصهيونية التي تسعى الى السيطرة على العالم من خلال هذه المؤسسات الربوية. وهنا نتساؤل اين تباشير السلام والوعود بتحسين الاقتصاد وشطب الدينون فهامي السنوات تمضي والوضع الاقتصادي يزداد سوءاً، واين هي الاهداف التي يتحدث عنها خطاب الموازنة من حيث تخفيف عبء الدين العام.

٣ - المستوى العام للأسعار وتكاليف المعيشة ومستوى الفقر والبطالة، ان ارتفاع الرقم القياسي للأسعار خلال عام ٩٦ بنسبة ٧٪ حسب خطاب الموازنة بعيد كلياً عن الواقع الملموس فالاسعار بتساعد مستمر ويبدو ان مكونات الرقم القياسي للأسعار لانعكاس الوضع القائم في الاردن وبحاجة الى تعديل او اظهار أكثر للحقيقة، كما ان نسبة البطالة التي يتحدث عنها خطاب الموازنة وهي ١٣٪ هي أيضاً مضللة ولا



تظهر الحقيقة، حيث ان نسبة البطالة ترد في موقع آخر في خطاب الموازنة على انه ١١٪ ذكور ٢٢٪ اناث أي بنسبة ١٦٪ بشكل عام.

وفي هذا المجال فإنتي اوصي بما يلي:-

أ - وضع برنامج عملي للحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

ب - مراقبة الاسعار والحد من نفوذ الحيتان في السوق.

ج - دعم المواد التموينية التي لا يستغني عنها الفقراء وذوي الدخل المحدود.

د - توسيع مظلة صندوق التنمية والتشغيل وشموله للمشاريع التجارية الفردية المشتركة.

هـ - زيادة دعم صندوق المعونة الوطنية وتخفيف العدالة في التوزيع وتطوير صندوق الزكاة وتحويله الى مؤسسة تنمية استثمارية تشرف عليها كوادر اقتصادية امينة.

ي - تفعيل دور ديوان الخدمة المدنية ووزارة التنمية الادارية التي لا نرى لها أثراً حقيقياً في الرقابة، وهنا لابد من الإشارة الى الخلل الذي تمارسه بعض المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في مجال التعيينات وتعبئة الشواغر حيث ترى في ظل قلة الشواغر بروزاً للشالية والجهوية والاقليمية وعلاقات المعايضة كعوامل سياسية لها دورها الملموس في اختيار الموظفين وهذا الخلل مرضي يؤثر على نسيج الوحدة الوطنية ويحرم هذه المؤسسات من الكفاءات

والمهارات التي تقوم عليها عجلة الانتاج والتنمية.

٤ - الاتفاق الاستثماري . ان مبلغ الاتفاق الاستثماري الممول من الإيرادات المحلية والبالغ (٢٢٣) مليون دينار أي ما نسبته ١٣٪ من الإيرادات المحلية لن يؤدي الى تحسين الوضع الاقتصادي وخلق فرص العمل وتضييق فجوة الفقر والبطالة، وبالمقابل نجد ان الاتفاق على الجهاز المدني يمثل ٢٦٪ من الإيرادات المحلية فلماذا يتصاعد الاتفاق الحكومي بعكس ما هو مستهدف في خطاب الموازنة ولماذا هذه النسبة نمو الاتفاق الحكومي مسيماً وان الوعود السابقة من الحكومة بان نسبة النمو في الاتفاق الحكومي لعام ٩٧ لن تزيد عن ٤٪ كما وعدت الحكومة، وكان على الحكومة ان تنقذ بما طرحته في بيانها الوزاري الذي أخذت الثقة على اساسه.

انني اطالب الحكومة بتخفيض الاتفاق العام ليقف عند سقف النمو الوارد في البيان الوزاري ٤٪ وتحويل القروض الى الاتفاق الاستثماري لان السبيل الوحيد لتحقيق مبدأ الاعتماد على الذات وخلق البنية التحتية المناسبة لتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الخارجي.

٥ - الركود الاقتصادي . حيثما توجهت وسألت عن الاوضاع الاقتصادية كان الجواب بالتأزم والتشكوى من الركود

الاقتصادي. فالصناعيون يشكون من صعوبة التسويق وزيادة العبء الضريبي وبخاصة ضريبة المبيعات التي حذرنا من اثرها السلبي على القطاع الصناعي.

والتجار يشكون من ضعف القوة الشرائية في الوقت الذي تزداد فيه ملاحقات الضريبة بأنواعها المختلفة. والعمال يشكون من البطالة وعدم ضبط سوق العمالة الوافدة والمهنيون يشكون من قلة المشاريع.

اما المزارعين فيشكون من تراكم الديون وفولاندا وسوء التصريف والتسويق، وشح في المياه ازداد تجده في الاغوار بعد ادعائنا بتنا اخذنا حصتنا الكاملة من المياه، واعطينا صك براءة لدولة الكيان الصهيوني بأنها اعطتنا حقنا كاملاً ولم يبق في ذمتها شيء لنا من المياه.

والمقاولون يشكون بان مشاريع الحكومة محصورة لهوامير محدودة وعلى الاسماك الصغيرة ان تخف من امام اسماك القرش والحيتان الكبيرة.

ان استقرار هذا الوضع وبقاء هذا الركود الاقتصادي يذخر باوضاع خطيرة قد تؤثر على مسيرة الخير والبطء في هذا البلد لانها ستكون في افراس طبقي خطير على امن المجتمع واستقراره.

وفي هذا المجال فإنتي اوصي بما يلي:

١ - جدية الحكومة في ازالة هذه الاختلالات وتخفيف العدالة في احوال المشاريع والعطاءات الحكومية.

٢ - تخفيف العبء الضريبي تشجيعاً للاستثمار وجذباً للاستثمار الخارجي.

٣ - دعم قطاع الزراعة، واعفاء صغار المزارعين من الفوائد المترتبة عليهم، وارشادهم الى نوعية الزراعة والسعي لتسويق منتجاتهم.

٤ - دعم القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار بتخفيف الاعباء الضريبية عنه وازالة العوائق وتسهيل الطريق امامه، وفي الوقت الذي نسمع فيه دعوة الحكومة واهتمامها بجذب الاموال الاجنبية وتشجيع الاستثمار الاجنبي فأنتي لاحظت مزيداً من العوائق امام الاستثمار الداخلي.

وأود هنا ان اضرب مثلاً على العوائق الحكومية في الاستثمار بقطاع الخدمات.

لقد اصبح الاردن يفخر بالمستوى المتقدم الذي نهض به القطاع الخاص في الاردن في المجال الطبي والمجال التعليمي هذا هو المثال وتمكن القطاع الخاص من بناء صروح طبية وجامعة تجتذب من يومها طالباً الشفاء او العلم من البلاد العربية والاسلامية وبدلاً من تشجيع الحكومة لهذه الصروح والاعتزاز بها وترويجها عبر وسائل الاعلام الرسمية وعبر السفارات الاردنية فإنتا نجد مع الاسف عكس ذلك تماماً. هل قامت سفارة اردنية واحدة بطلب نشرات ومطبوعات هذه المنشريات وهذه الجامعات لتوزيعها والدعاية لها؟ لم يقف الامر عند هذا الحد فقد اطلعت على آخر قرارات مجلس التعليم

هكذا من الأشغال

العالي حول الجامعات الخاصة وتعليماته التي قرر البدء بالعمل بها من ٩٧/١/١. وقرأت من خلال هذه التعليمات روح الاعاقة والتعسف ونفس الجبابة والتهب بحجة ان هذه شركات تحقق ارباحاً الدولة لحق بها. فرسم الاعتماد العام يرتفع من (٢٥٠٠) دينار الى عشرة آلاف او خمسة دنانير على كل طالب ايهما اكثر. ورسم الاعتماد الخاص لكل برنامج في الجامعة يرتفع من الف دينار الى ثلاثة آلاف دينار. وعلى كل جامعة وفي كل فصل نشر جميع الطلبة المقبولين فيها في صحتين يوميتين على مرتين لتكلف كل جامعة عشرات الآلاف من موازنتها دون فائدة بدلاً من اضافتها الى بند الابحاث والدراسات. هذا بالاضافة الى ضريبة بدل متابعة لجان التفقيش ديناران عن كل طالب وهكذا. وعندما قرأتها قفز الى خاطري قرارات مجلس الامن ضد العراق الشقيق. فأين هو تشجيع دور القطاع الخاص. علماً بان هذه الجامعات ستضيف الاتاوات الى كلفة التشغيل وستضطر الى زيادة رسوم الطلبة وبالتالي المواطن. هو المسكين الذي يدفع كل هذه الفواتير التي تفرضها الحكومة عليه بتخطيط وبدون تخطيط. ان توفير التعليم من صميم عمل الدولة وحين كانت جامعاتنا الرسمية عاجزة عن استيعاب طلبتنا كان طلابنا يتوجهون الى اقطار الارض بعشرات الآلاف يفتقون من الملايين

سنوياً خارج البلاد، واليوم وبعد ان استقطبت هذه الجامعات الخاصة هؤلاء الطلبة ومثلهم من اقطار عربية واسلامية جعلت الاردن منارة علمية يومها طلبة العلم من كل مكان مما نعتز به ونفتخر به. بعد هذا تمتد الحكومة يدها لاعاقة هذا المسار المعطاء بدلاً من تشجيعه وتسهيل عمله. انها قرارات تسفية لانها لم تقف عند مراقبة سير العملية التعليمية لضمان تحسين نوعية أدائها، بل تدخلت لفرض اعداد من القطاع الرسمي في مجالس أمناء هذه الجامعات في ظل الحديث عن التخصصية وتشجيع الاستثمار.

#### مطالب محافظة الزرقاء

اولاً : حصة محافظة الزرقاء من الموازنة لا تتناسب مع حجم المحافظة وعدد سكانها المترابدين، رغم انها محافظة المصانع والانتاج لكل المملكة. والظلم لمحافظة الزرقاء لا يقتصر عند الموازنة فهي مظلومة في التعيينات والقبول في الجامعات وحتى في مقاعدها في مجلس النواب ومجلس الاعيان ومجلس الوزراء. ثانياً : يمكن ان اوجز اهم المطالب بما يلي: ١- حل مشكلة اراضي الخزينة الواقعة ضمن تنظيم بلديات المحافظة حلاً جذرياً بتمليكها لواعصي اليد عليها من اصحابها الاصليين (القسائم العشائرية) او ممن اشتروها منهم أمام منعه الدولة ويصرها وحصلوا على كافة الخدمات الحكومية فيها.

واسعار بدل المثل يجب ان تكون رمزية فعلاً والا فان المشكلة ستبقى لان اوضاع الناس سيئة جداً من احساسهم بالغبن وهم يدفعون ثمن الارض مرتين.

٢- معالجة بؤر التلوث البيئي التي تعم المحافظة من قلب النفايات وبركة البيبي ومطحة التنقية في الخربة السمراء وروائح الكبريت المنبثقة من مصفاة البترول وهذا قضايانا طال الحديث فيها وفي كل مرة نتلقى وعوداً.

٣- متابعة حل الوضع الصحي المتردي في المنطقة، رغم تحسنه هذا العام بافتتاح مستشفى الامير فيصل، حيث خفف العبء عن مستشفى الزرقاء الحكومي وعن المواطنين في ارجاء المحافظة الا انني اطالب وزارة الصحة بان تولي اهتمامها بهذا المستشفى الناشئ حتى لا يكون مجرد مبنى جميل، فهو يحتاج الى زيادة في مخصصاته وكادره واجهزته الطبية كما ان المنطقة الشرقية في المحافظة لا زالت بحاجة الى مستشفى يخدم منطقة الظليل والحلابات والازرق والهاشمية.

٤- متابعة حل مشاكل الطرق المزدهمة في المحافظة واذا كان منها: شارع الاميرة وجدان الذي لا يحتاج لاكثر من شهرين لكن عطائه كان ٣٠٠ يوم ولم تقم الشركة بتسهيل طريق بيني وبين شارع باجوز من اكبر الشوارع الرئيسية في المملكة والمساحة التي نفذت منه لا تزيد عن خمسة كيلو مترات ارجو

الاستمرار السريع في توسيعه والمحافظة بحاجة الى طريق يصل اسكان بيرين باسكان الامير طلال/ باجوز، كما ان الرصيفة بحاجة الى طريق سريع يمر من بساين الرصيفة الى عمان وهو شارع ضروري يخفف العبء عن الطريق القديمة الذي يمر عبر مخيم حطين.

٥ - اعطاء لواء الرصيفة حقه، وهو لواء جديد. مكتظ بالسكان يحتاج الى اكمال الدوائر والمؤسسات، اطالب بدعم المتصرفية وزيادة مخصصاتها وفتح مديريات للتنمية الاجتماعية والاوقات والاشغال العامة والعمل والصحة.

٦ - دعم بلدية الرصيفة وتأمين منح لها لتمكين انشاء مشاريع ضرورية اهمها سقف سيل الرصيفة.

وفق الله الجميع لما فيه الخير والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي رئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

المتحدث الزميل توفيق كريشان

السيد توفيق كريشان

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اتقدم بعميق الشكر وبالحق التقدير الى رئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية ودائرة الموازنة العامة على الجهد المبذول لاعداد ومناقشة الموازنة لهذا العام وبعد الاطلاع

على الموازنة وتوصيات اللجنة المالية فإني أود الإشارة هنا إلى بعض الملاحظات التي توصلت إليها من خلال القراءة لبند الموازنة العامة.

#### أولاً : الفقر والبطالة :

نظراً لأهمية الموضوع وحساسيته فإني أبدأت به لأسأل الحكومة الموقرة عن الاستراتيجية التي تعاملت بها معه وماهي الخطط الطويلة والقصيرة الأجل التي تم وضعها للحد من تفاقم هذه المشكلة فلم تتطرق الموازنة للحلول الناجمة لهذه المشكلة المتزايدة والتي نشعر بها نحن نواب الأمة أنها في تزايد مستمر على الرغم من الأرقام التي تخفف من حدتها كوننا نتعرض يومياً لهذه المشكلة حيث أصبح العمل الرئيس للنائب هو تقديم الخدمات المنصبة على التوسط لدى المسؤولين من أجل تعيين مواطناً هنا وهناك خاصة نواب المناطق الأقل حظاً والتي تتخفف بل تكاد تنعدم بها فرص العمل.

إن معالجة هذه المشكلة لا تكون إلا بمزيد من التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الصناعي والزراعي في تلك المناطق وإطالب الحكومة بوضع خطة مدروسة من أجل الحد من هذه الظاهرة بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي، والعمل على تنظيم العمالة الوافدة والزام القطاع الخاص بوضع حد أدنى للأجور للعامل الأردني التي تحلزه

على العمل والتقيّد بقانون العمل والعمال بالنسبة لساعات العمل.

أما مشكلة الفقر والتي تتزايد باستمرار نتيجة ازدياد البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة وثبات الدخل إطالب الحكومة بتعديل نظام صندوق المعونة الوطنية حيث إن هناك آلاف المواطنين المحرومين من خدمات هذا الصندوق بالمعونة الشهرية حيث إن النظام العالي ينص على حرمان العائلة من الراتب الشهري إذا بلغ أحد أفراد العائلة سن الثامنة عشر ولو كان عاطلاً عن العمل وإطالب برفع قيمة الرواتب الشهرية لهذه المعونة لمواكبة الارتفاع المتزايد بالأسعار وتكاليف المعيشة.

وهنا لابد من الإشارة إلى بعض الأمور التي قد تساهم إلى الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

١ - تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي داخل الأردن وخارجه في المناطق الأقل حظاً وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وذلك بتفعيل قانون تشجيع الاستثمار وتجاوز مرحلة الروتين القاتل في الوزارات والمؤسسات المعنية والعمل على منع احتكار المشاريع الاستثمارية وتقديم الحوافز للمستثمرين خاصة الذين يستخدمون العمالة المحلية.

٢ - تحقيق التوازن العادل بين الموارد والسكان وتوجيه الدعم الحكومي للشركات

المحتاجة ودعم المؤسسات الخيرية وتشجيعها لإقامة المشاريع الانتاجية والعمل على توزيع المشاريع على مختلف المحافظات وإن لا يتم التركيز على جهة دون أخرى.

#### ثانياً : ديوان الخدمة المدنية :

إن الاسس المعتمدة في ديوان الخدمة المدنية سبق أن تم البحث بها من قبل هذا المجلس الكريم أثناء جلسة خاصة بمناقشة سياسات التعيين وتم الوصية بتعديل هذه الاسس ولم يطرأ أي تعديل وكان هذه الاسس يحرم المس بها أو التعديل ونظراً لأنها لا تحقق العدالة بين أفراد المجتمع الأردني والذين هم متساوون بالحقوق بموجب الدستور فإني إطالب بتعديلها وإن يكون هناك نظام للمسابقة لأية وظيفة لكل محافظة ولواء على حدة لتحقيق العدالة وعدم المساس بحق كل منطقة لحساب منطقة أخرى واعتماد امتحاناً تنافسياً من قبل لجنة مختصة تعتمد أسلوب امتحان للتوجيهي أساساً لذلك.

#### ثالثاً : السياحة :

بعد توقيع معاهدة السلام أصبح القطاع السياحي ذا أهمية بالغة لزيادة الدخل القومي فما دور الموازنة بالعمل على دعم هذا النظام الهام سيما إن الأردن يحتوي على أكثر من مئة ألف موقع أثري بناء على ما سمعته من معالي وزير السياحة في إحدى جلسات مناقشة الموازنة باللجنة المالية وماذا رصدت الموازنة لدعم السياحة الدينية والعلاجية والأثرية وقد حبا الله سبحانه وتعالى هذا البلد

بمواقع دينية وأثرية وعلاجية كثيرة وموازنة وزارة السياحة لا تتجاوز ٥ مليون دينار وما هو الدور الذي تقوم به سفاراتنا في الخارج من أجل الترويج السياحي لذا فإني إطالب بالعمل على الترويج السياحي إذا ما علمنا أن مصر تنفق على الترويج السياحي ما يزيد عن ٥٠ مليون وتونس حوالي ٢٢ مليون للترويج السياحي.

#### رابعاً : قطاع التعليم :

إن التعليم حق لكل مواطن في هذا البلد كفله الدستور فأطالب بزيادة القبول بالجامعات الحكومية وذلك للحد من المتاجرة بالتعليم في الداخل والخارج ولما لهجرة آلاف الطلبة لتلقي التعليم خارج الأردن من استنزاف للعملة الصعبة مما يؤثر سلباً على البلد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية.

إن كليات المجتمع الإنسانية والتي أصبحت البطالة تزداد باستمرار نتيجة لتخريج آلاف من الطلبة سنوياً خاصة الكليات الإنسانية مما يشكل عبئاً كبيراً لذا إطالب بتحويل هذه الكليات إلى كليات تقوم بتدريس المهن الصناعية والسياحية والحرفية.

خامساً : لم يرد في الموازنة ما يشير إلى زيادة رواتب الموظفين فإني إطالب الحكومة بزيادة رواتب الموظفين على المستويين العسكري والمدني لمواكبة ارتفاع تكاليف المعيشة.

وتعلمون أيها الزملاء الكرام إن تلك القضاء الأردني بحاجة ماسة إلى الدعم والاهتمام

هكذا من الأشهر



فانني اطالب بدعم الجهاز القضائي وتحسين اوضاع القضاة، وتعديل اوضاع الامناء العامين ومساواتهم بالمحافظين.

ان دعم القوات المسلحة والاجهزة الامنية واجب وطني وضرورة ملحة لما لها من دور اساسي في توفير الامن والطمأنينة لاجتذاب رؤوس الاموال والاستثمارات الاجنبية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

اجد انه من واجبي ان اكرر مطالب ابناء دائرتي الانتخابية والتي سبق ان طالبت بها اكثر من مرة ومن على هذا المنبر وان الحبل من تكراره في الصخرة الصماء قد اثر لعل وعسى التكرار قد يحقق لنا البعض من هذه المطالب:

اولاً : يشرفني ان اتقدم باسم ابناء محافظة معان الى صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم بالشكر والتقدير باصدار امره السامي بانشاء نواة لجامعة في المحافظة حيث بدأت التدريس هذا العام فاطالب الحكومة بتجهيزها ورفعها بالكوادر الفنية والادارية ووضع برنامج يربطها بالبيئة المحلية اسوة بالجامعة الاردنية والبرموك من اجل جذب العقول المحلية وعدم اللجوء الى الهجرة.

ثانياً : يتوجبه من صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم تم ترميم قصر المغفور له الملك المؤسس الشهيد عبدالله بن الحسين واصبح معلماً تاريخياً يسطر تاريخ الاردن منذ تأسيسه ولا يزال بحاجة الى العمل

السريع لاستقلاله سياحياً واتاحة المجال امام طلاب الجامعات والمدارس لزيارته ووصفه ضمن الخطة التربوية وذلك باستخدام الخط الحديدي الحجازي لنقل هذه المجموعات الطلابية لزيارة هذا المعلم الوطني.

ثالثاً : لغاية الان تفكر المحافظة الى وجود منطقة حرة تخدم الاردن والدول المجاورة وخاصة دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وكذلك اطالب السرعة باتخاذ المدينة الصناعية.

رابعاً : المجال الصحي اطالب الحكومة بالعمل على تزويد مستشفى معان بجهاز طبقي حيث ان الجهاز الحالي قديم ومستعمل مما يؤدي الى كثرة الاعطال المتكررة علماً انه مضى على تركيبه حوالي اربعة شهور كذلك اطالب بتحديث اجهزة وحدة الكلى للصناعية وتعويض النقص الحاصل بالكادر التمريضي والمختبر حيث بلغ عدد الفنيين في المختبر سبعة فنيين موزعين على بنك الدم والمختبر لمستشفى قوامه ١٢٢ سرير.

- كما اطالب الحكومة بانشاء قسم متطور يشتمل وحدة للحروق كون المنطقة الجنوبية تقع الى مثل هذه الوحدة والعمل على بناء سور حول المستشفى وبناء عيادات للاختصاص في حرم المستشفى وقد سبق ان وجهت مذكرة الى معالي وزير المالية بتاريخ ٩٦/١١/٦ لرصد المبالغ اللازمة لذلك حيث ابدى معالي وزير الصحة مشكوراً تجاوبه

في ذلك الحين.

- اطالب الحكومة بايصال التيار الكهربائي الى عدد من المناطق المحرومة خاصة حي الزيتونة طريق اندرح والشامية وبعض المناطق حيث ابدى معالي وزير الطاقة مشكوراً تجاوبه السريع منكرأ ايتمتفيذ وعده بذلك.

- العمل على توسيع كلية معان، اقامة مستشفى عسكري كون ان عدد كبير من منتسبي القوات المسلحة من ابناء المنطقة.

- اشكر معالي وزير الداخلية على تخصيص المبلغ اللازم لاقامة مبنى المحافظة في معان.

- اطالب وزارة الاشغال العامة بالعمل على تعبيد الطريق الذي يربط منجم الشيدية بمدينة معان كون هذا الطريق قديم وطوله ٤٠ كم مما يوفر مسافة ٣٠ كم عن الطريق الحالي.

- اطالب الحكومة بانشاء محكمة الاستئناف والذي سبق ان قرر مجلس الوزراء انشائها قبل اكثر من سنتين.

- اطالب وزارة المياه بالعمل على السماح لحفر الابار الارتوازية لتشجيع الزراعة اسوة بالمناطق الاخرى والعمل على صيانة عيون المياه في بساتين معان واقامة السدود المائية.

- اقامة قاعة للندوات والمحاضرات الثقافية والاجتماعية.

معالي الرئيس.. الزملاء الكرام،

ان ابناء تلك المنطقة والتي تكتنز لارضيتها مدينة البتراء الاثرية وثغر الاردن باسم وتزخر بمناجم الفوسفات وغيرها من الموارد

الطبيعية يتطلعون الى موازنة هذه الحكومة بانصافهم واستغلال هذه الموارد لتعكس ايجابياً على حياتهم المعيشية وكأني بلسان حالهم يقول:

كالعيس في البيداء يقتلها الظما

والماء فوق ظهورها محمول

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- وهنا ترأس الجلسة السيد انور الحديد النائب الثاني لرئيس المجلس.

السيد انور الحديد النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله.

اتمنى على السادة الوزراء ان يصنوا الى كلمات الزملاء النواب وان يدنوا ملاحظاتهم وشكراً.

بنفس الوقت اتمنى على الزملاء النواب ان يصنوا لكلمات زملائهم النواب وشكراً.

المتحدث الآن الزميل هاني المصالحه.

السيد هاني المصالحه

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء الافاضل، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

تعتبر وثيقة الموازنة العامة للدولة وثيقة مالية اقتصادية سياسية، تعكس بصورة مباشرة وناطقة، برنامج الحكومة الشامل للعام المقبل.. وهي على هذا الاساس، على درجة بالغة من الاهمية، بحيث تتصل اتصالاً وثيقاً بواقع الوطن وحياة المواطن، ومشروع الموازنة، هو حصيلة جهد جماعي لا بد من

توجيه الشكر عليه، للحكومة التي اعتنتها عبر أجهزتها المختلفة، وللملجنة المالية في المجلس، التي تدارستها بعمق، ووضعت قرارها وتوصياتها بشأنها.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء،

نعرف ان ليس بمقدورنا اضافة اية مبالغ من حيث الزيادة في وثيقة الموازنة، لكنها فرصة للتذكير بواقع الحال والمطالب من جهة.. ومناسبة لتأكيد الاعتزاز بمسيرة بلدنا المباركة بقيادة جلالة الملك الحسين المفدى، ومساعدتنا المستمرة نحو واقع افضل، نوظف فيه قدراتنا وامكانياتنا، على تواضعها المادي، وتميزها المعنوي، لتحقيق التقدم الذي نريد في كل الميادين، متوكلين على الله الواحد الاحد، ومعتمدين على ذاتنا، لا على غيرنا، ما استطعنا الى ذلك سبيلا.

اما في باب التذكير بالمطالب، فان محافظة البلقاء، وهي جزء عزيز من الوطن الغالي، تظلم كثيراً حينما يشار اليها على انها من مناطق الوسط، التي حظيت بكثير من الخدمات والمرافق لقربها من عمان، متناسين ان هذه المحافظة سلبتها عمان الكثير من مقدراتها، بحيث ظلت هجرة رؤوس الاموال منها الى عمان على اشدها عبر العقود الماضية، بحثاً عن الرزق وفرص العمل والثراء.. وعلى الرغم من ان بعض من هجروها وجدوا ضالتهم في عمان، الا ان آخرين هجروا وسط الزحام، اما البلقاء، فظلت الاخيرة المحرومة الى جانب شقيقتها

محافظة العاصمة وهذا لابد من الاشارة ان الوقت قد حان لتوجيه الاستثمار خارج المدن الكبرى وذلك لحل مشكلتي البطالة والفقير. معروف ايها الاخوة ان البلقاء محافظة زراعية، يعتمد الكثير من السكان فيها على الزراعة كمورد ومصدر رزق، خاصة في وادي الاردن، الذي انفتحت الدولة اموالاً طائلة على التطوير والتنمية فيه، الا ان واقع القطاع الزراعي ليس بخاف على احد، ف منذ العام ١٩٨٢، يتعرض المزارعون الى الخسائر المتلاحقة عاماً بعد عام، بسبب اغلاق كل الاسواق المجاورة تقريباً في وجه منتوجاتها الزراعية، ولغياب التخطيط الزراعي السليم، وتعثّر سياسات التسويق الامر الذي ادى الى تراكم المديونية الزراعية لصالح مؤسسة الاقراض الزراعي والمنظمة التعاونية وغير ذلك من الجهات الدائنة في القطاع الخاص، والتخريب ايها الاخوة ان مؤسسات الاقراض الحكومي التي تحترف واقع المزارعين الاليمن، واولئاعهم المأساوية، تستمر في مطالبتهم بتسديد القروض وتسكدهم من خلال الحكام الاداريين لغايات التسديد مع علمها بالمأسي التي يعيشونها هذه الايام بالذات، حيث لم يجد بمقدورهم تسويق منتجاتهم، التي تباع بأقل من ثمن العبوات التي تنقل فيها الى الاسواق وهذا لابد من التذكير بان العمالة الواقعة اصبحت تنافس المزارع بقوته ناهيك عن قيامها بمخالفة قانون العمل.

ان القطاع الزراعي بأمرس الحاجة الى اعادة النظر الشاملة من خلال جهد وطني شامل، يأخذ بيد هذا القطاع المهدهد بالزوال وهجران الارض، وزج المزارعين في السجون، بسبب ذنب لم يقترفوه وهنا نتاشد الحكومة لتخفيض اسعار الاعلاف وفتح المناطق الرعوية لمربي الماشية خاصة في هذا الموسم.

اما واقع الخدمات في مختلف مدن وقرى محافظة البلقاء، فعلى الرغم مما قد يشاع عن تطور هذا الواقع، فان الحال لا يبعث على السرور، فهناك بلدية السلط، مثلاً وهي مركز المحافظة، تروح تحت اعباء الديون، وليس بمقدورها القيام بواجباتها نحو ابناء المدينة.

اما واقع الحال في البلديات الاخرى، في قضاء عير ویرقا وقضاء محاص والقحيص، وقضاء العارضة، ولواء دير علا ولواء الشونة الجنوبية ولواء عين الباشا، ومختلف التجمعات السكانية، فهو اسوأ لا يختلف كثيراً عن واقع بلدية السلط.

معالي الرئيس.. حضرات الزملاء،

ان محافظة البلقاء تتطلع لأن تحظى بمزيد من الرعاية والاهتمام قبل الحكومة الموقرة، ولعل بعض هذه التطلعات المشرعة يتمثل في ما يلي:

اولاً: ترفيع قضية العارضة، وعير ویرقا، ومحاص، والقحيص الى الوية، وضم منطقة معدي داميا وابو الزيفان، مثلث العارضة

وهي المنطقة الواقعة جنوب سبل الزرقاء حتى الوادي الابيض الى منطقة لواء العارضة او المطلوب تشكيلة ومنطقة صافوط الى القحيص ومحاص.

ثانياً: استبشر اهالي البلقاء خيراً بصدور الارادة الملكية السامية، باتشاء جامعة البلقاء التطبيقية ونأمل ان نرى الجامعة تأخذ دوراً قيادياً في تنمية المنطقة ولنا على مجلس اماناء الجامعة الذي شكل مؤخراً ان هذا المجلس لم يراعي التمثيل المطلوب الواقعي لأبناء المحافظة.

ثالثاً: ان الحاجة ماسة لاتشاء كلية زراعية جامعية في منطقة الاغوار الوسطى، ويمكن تحويل مزرعة الجامعة الاردنية هناك الى كلية زراعة، تابعة لجامعة البلقاء، خاصة وان منطقة الاغوار هي المنطقة الزراعية الاولى في المملكة.

رابعاً: تفكر جميع مناطق المحافظة باستثناء قصبة المدينة الى خدمات الصرف الصحي، ونظراً للحاجة الملحة لهذه الخدمة الاساسية، فان الحكومة مطالبة باصلاح هذا الوضع الشاذ، وربط البلدات والتجمعات السكانية هناك بخدمات الصرف الصحي.

خامساً: ان مواطني قضاء عير ویرقا وقضاء العارضة بحاجة الى مكتب للمياه واخر للكهرباء لتخفيف العبء الذي يتحملة المواطنون هناك والذين يزيد عددهم عن ثلاثين الف مواطن، يضطرون للسفر من منطقة الى اخرى، لمجرد دفع فاتورة، او

اصلاح ماسورة مياه تعرضت لعطب بسيط.  
سادساً : زيادة حصة بلديات محافظة البلقاء  
من مخصصات المحروقات لمساعدتها على  
اداء واجباتها نحو المواطنين وتحويل المراكز  
الصحية الى مراكز صحية شاملة خاصة في  
مناطق العارضة وعيرا و برقاً ومحاص  
والوية ديرعلا والشونة الجنوبية وعين الباشا،  
واهالي منطقة عين الباشا يتساءلون عن  
مصير المستشفى الذين وعدوا به منذ مدة  
طويلة واشكر معالي وزير الصحة جهوده  
بمجال رفع سوية الخدمات الصحية.  
سابعاً : اعتبار محافظ البلقاء جميعها، نظرا  
لحالة الفقر الواضحة بين مواطنيها، من  
المناطق الاقل حظاً من حيث القبول  
الجامعي.  
ثامناً : اعادة النظر باسـس التـعيينات في  
الوظائف الحكومية بحيث تكون على اساس  
التقسيمات الجغرافية على مستوى الالوية  
والاقضية، لما في ذلك من عدالة التوزيع.  
تاسعاً : ائارة طريق زي - مثلث الصبيحي،  
نظراً لكثرة حوادث السير التي تقع على هذا  
الطريق خلال فصل الشتاء، بسبب الضباب  
الكثيف والمستمر طيلة فصل الشتاء، نظراً  
لواقع الجغرافي لمنطقة الطريق.  
عاشرأ : اىصال التيار الكهربائي الى  
التجمعات السكانية غير المخدومة به حتى  
الآن في محافظة البلقاء.  
حادي عشر : العمل على تحسين الخدمات  
التي تقدمها شركات المياه والائارة والنظافة.

العامة، في مخيم البقعة ومنطقة حوض  
البقعة، ومعالجة ما تسببه محطة التنقية هناك  
من روائح كريهة وتلوث في تلك المنطقة  
الواقعة على طريق دولي وسياحي ويقرب  
تجمعات سكانية وزراعية عديدة.  
ثاني عشر : مواصلة العمل على حل مشكلة  
التلوث البيئي الناجمة عن مصانع الاسمنت  
في الفحيص، والزام المصنع بتقديم خدمات  
ضرورية للمنطقة، مقابل ما تسبب به من  
اضرار مختلفة، على مدى السنوات الطويلة  
الماضية. ومن ذلك استيعاب عشرات  
العاطلين عن العمل ودعم البلديات والنوادي  
وفي المنطقة.  
ثالث عشر : الاسراع في تحويل الخدمات  
الهاتفية في مناطق عيرا و برقاً والعارضة  
والمضري والحديب وعلان وزي وام جوزة  
والرمان والرميمين وام الدنانير وموبص وابو  
نصير والحنو والسليحي، الى خدمات آلية،  
نظراً للكثافة السكانية العالية في تلك  
المناطق. والشكر الجزيل لمعالي وزير  
المواصلات على جهوده الخيرة في الخدمات  
الهاتفية في كافة انحاء المملكة.  
رابع عشر : الاسراع في حل أزمة  
المواصلات المزمنة بين مدينة السلط  
والعاصمة، والبقعة وعمان، ومحاص  
والفحيص الى عمان والاغوار الى عمان.  
خامس عشر : اعادة العمل بنظام سيارات  
السرفيس بين المدن وذلك لما يوفره ذلك من  
فرص التشغيل للكثيرين من العاطلين عن

العمل من السائقين، والحد من ازِمات  
المواصلات والتخفيف من حوادث السير.  
سادس عشر : مع الشكر الجزيل لمعالي  
وزير الشباب فان محافظة البلقاء لها كبير  
الامل بمعاليه لدعم مراكز الشباب والشابات  
والاندية في المحافظة.  
سابع عشر : انشاء سوق مركزي للخضار  
والفواكه في لواء الشونة الجنوبية، حيث من  
العبث ان يستمر المزارعين بنقل منتجاتهم  
من تلك المناطق لتسويقها في عمان، في  
وقت يعرف فيه الجميع ان عائدات بيعها، لا  
تفي بمجرد اجرة النقل في هذه الايام.  
ثامن عشر : اعادة النظر بأثمان مياه الري  
في وادي الاردن، بعد ان اصبح المزارع  
غير قادر ابدأ على دفعها والعمل على  
تحسين نوعيتها واعادة النظر بأسس توزيع  
الوحدات السكنية وتوسيع مساحتها على ان  
تشمل ايضاً الشباب العازبين من ابناء  
المنطقة.  
تاسع عشر : الطلب الى مؤسسات الاقراض  
الزراعي، وقف مطالبة المزارعين بالتسديد  
ومنحهم قروضاً جديدة على اسس مدروسة  
لمساعدتهم في استغلال اراضيهم بالطريقة  
المثلى.  
عشرون : اعادة النظر بقرار رخص الابنية  
القديمة خاصة وان معظم سكان القرى، لا  
يملكون نسخاً منها، باعتبارها ابنية اقيمت قبل  
عشرات السنين ومن غير المنطقي، ان

يطالب المواطنون بايراز هذه الرخص اليوم  
والتمس من معالي وزير البلديات والذي  
اعرف مقدار الجهد الذي يبذل ان يتم تأجيل  
قرار رخص الابنية بمدة مناسبة حتى يتمكن  
اهالي الاغوار من الحصول على السندات  
الملكية كون الوحدات السكنية لم يتم  
تخصيصها.  
واحد وعشرون : انشاء مدرسة شاملة في كل  
من قضاء العارضة، واخرى في قضاء عيرا  
وبرقاً، وتحويل مدرسة داميا الى مدرسة  
مهنية زراعية واهالي منطقة بيوضه يطالبون  
تحويل المجلس القروي في بلدتهم الى بلدية.  
ثاني وعشرون : انشاء طريق للربط ما بين  
منطقة العارضة، ومحافظة جرش لأهميتها  
السياحية، وطريق بديل للشاحنات في منطقة  
الفحيص محاص، وتوسيع طريق الفحيص -  
صويلح، وانشاء نفق عند مثلث البكالوريا، اما  
بخصوص الطريق العرضاني في منطقة  
الوادي، فأنتي اقترح على الحكومة الموقرة  
ان يتم ربط هذا الطريق مع الطريق الرئيسي  
وبهذا الصدد اشكر معالي وزير الاشغال  
جهوده في الطرق، ووعده اثناء زيارته  
لمنطقة جرش ان يتم ربط منطقة العارضة  
مع منطقة جرش.  
ثالث وعشرون : تشكل مشكلة انتشار الذباب  
معضلة تؤرق اهالي الاغوار لذلك فان  
الحكومة مطالبة بوضع حل جذري لهذه  
المشكلة التي باتت شبه مستعصية.



رابع وعشرون : انشاء مكاتب بريدية وعيادات صحية في مجدلا، وشعثا، وظهره الرمل ومركز دفاع مدني في قضاء العارضة ذات التجمع السكاني الواسع ومناطق الحراج الكثيفة.

خامس وعشرون : ان الحكومة الموقرة، مطالبة بابرار عقود تجارية لتصدير المنتوجات الزراعية، التي تشهد فائضا كبيرا في الانتاج، وتدنيا واضحا في الاسعار وان يكون للقطاع الزراعي نصيب في البرتوكولات التجارية مع الدول الاخرى.

سادس وعشرون : تحسين الوضع المعيشي لمنتسبي القوات المسلحة والاجهزة الامنية والمدنية وتعزيز دور الجهاز القضائي وتوفير الاستقرار النفسي والمعيشي لذلك الجهاز ورفعته بالكفاءات وزيادة الرواتب وتوفير السكن المناسب وشمول القضاء العسكريين بقانون استقلال القضاء وتحسين رواتبهم وكذلك اعادة النظر برواتب متقاعدي الضمان الاجتماعي.

سابع وعشرون : توسيع طريق العارضة - الاغوار ومعالجة المنعطفات في الطريق وتوسيع طريق الصبيحي - حوي وطريق عبرا يرقا الكرام السلط والاهتمام بالطريق الزراعي في المحافظة ووضع شبك حماية على قناة الملك عبد الله كون هذه القناة اخذت الكثير من ابناء المنطقة الوادي واطفال ينزلوا في القناة لا بد من وضع شبك حماية على هذه القناة والاهتمام بطريق زراعي في منطقة

الوادي وانشاء مدن صناعية في مناطق المحافظة.

معالي الرئيس... حضرات الزملاء،

كثيرة هي المطالبات ومتعددة ولا بد من العرفان وتوجيه الشكر والتقدير الى مقام صاحب الجلالة الملك الحسين المفدى الذي قاد ركب الوطن عبر العقود بكل همة واقتدار حتى غدا الاردن برغم ندرة الموارد وصعوبة الظروف والمتغيرات شامة في جبين المنطقة بأسرها يحظى باحترام وتقدير العالم بأسره والشكر كذلك لسمو الامير الحسن ولي العهد المفدى على جهوده الطيبة على الصعيد الخارجي وتوثيق علاقات الاردن مع اصقائه في هذا العالم وكذلك على جهود سموه في مجال دعم مسيرة التنمية الشاملة، ولا بد من توجيه الشكر للحكومة ممثلة بشخص دولة الرئيس على الجهود الخيرة للارتقاء بمستوى الوطن وعلاقاته مع الدول الشقيقة والصديقة وكذلك الشكر لوزارتي المياه والري والزراعة خاصة والوزارات الاخرى عامة لجهودهما الخيرة لما يبذلونه من جهد لمصلحة القطاع الزراعي وتحسين نوعية مياه الري في وادي الاردن وبما يقدمون من خدمات جليلة لهذا الوطن الغالي ودعاء من القلب ان يحفظ الله الاردن هذا الوطن الغالي ويسدد خطاه على دروب الخير والنماء والازدهار بقيادته الهاشمية الماجدة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله..

المحدث الزميل حاتم الغزاوي.

فقط ملاحظه يا اخوان لا زال في صوت تحت القبة الزميل يخطب المفروض للكل يستمع له وخاصة اصحاب المعالي الوزراء والوزراء النواب واتمنى عليهم الاصغاء الى زملائهم وشكرهم.

السيد حاتم الغزاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس... حضرات النواب الكرام،

يسرني في البداية ان اتقدم من اصحاب المعالي والسعادة رئيس ومقرر واعضاء اللجنة المالية المحترمين على جهودهم الواضح في سبيل اعداد تقرير الموازنة لعام ١٩٩٧ واويد توصيتها وارجو الله تعالى ان تترجم بنود هذه الموازنة بما يحقق الخير والمصلحة لهذا الوطن الغالي.

وحيث انني عضو في جبهة العمل الوطني البرلمانية فانني اعتبر خطابها المتعلق بالموازنة والمرتكزات الاساسية فيه جزءا لا يتجزأ من خطابي وأؤيده تماما، الا انني لتطفت بعض النقاط لتحديث فيها بايجاز لما اشعر حيالهما من اهمية خاصة تتعلق ببناء الوطن ورفائه واستقراره وهي:

١ - مشكلة الفقر والبطالة . يدرك الجميع ان هذه المشكلة تقضى مضاجع الجميع لان تماسيها مباشرة مع الحياة اليومية للمواطنين. واذا كانت الدراسات تشير الى ان معدل

البطالة قد انخفض من ١٥٪ عام ١٩٩٥ الى ١٣٪ عام ١٩٩٦ للسكان الذين تزيد اعمارهم على ١٨ عاماً فان هذه النسبة لا تزال مرتفعة. واذا كان التقرير يشير الى ان فتح بعض اسواق العمل الخارجية امام العمالة الوافدة فان هذه الاجراءات تبقى قاهرة من امتصاص حجم البطالة بالقدر المطلوب مما يستتبع بالتالي ان تنشيط الحكومة اكثر واكثر في سبيل ايجاد فرص عمل اكثر في الدول المجاورة وكذلك التوسع في المشاريع الانتاجية التي تستوعب العدد الاكبر من القوى العاملة عن العمل ولا نكتفي فقط بالركون الى مخصصات صندوق المعونة الوطنية التي لا تسمن ولا تغني من جوع ولا تحفظ للمواطن عزته وكرامته وانني في هذا المجال لاثمن عالنا جهود الحكومة في اعداد حزمة متكاملة لمشاريع شبكة الامان والسلامة الاجتماعية التي من شأنها ان تمكن الفئات الاقل حظا من المساهمة بشكل كبير في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، مما سينعكس ايجابيا على مستويات دخلهم واستهلاكهم وانني في هذا الخصوص اؤكد على ما يلي:

١ - زيادة رواتب الموظفين العاملين والمتقاعدين المدنيين منهم والعسكريين وكذلك متقاعدي الضمان الاجتماعي.

٢ - اعتماد اسس جديدة اكثر عدالة وانصافا للتوظيف على ان يراعى فيها التقسيمات

الادارية على مستوى اللواء. اسس تمنع التجاوز وتجعل طالب الوظيفة مطمئناً على ان اليوم الذي سيطرق فيه ساعي البريد بابيه ليخبره بان موعد حصوله على الوظيفة قد حان قادم ولنا في تجربة بعض الدول العربية خير مثال.

٣ - الاسراع بوضع نظام التأمين الصحي الشامل لعموم المواطنين.

٤ - وانتي بهذا الخصوص لاشيد بالجهد الواضح لوزارة الاشغال العامة والاسكان التي ساعدت اجراءاتها على امتصاص بعض من جوانب مشكلة البطالة وبالتالي القضاء على بعض جوانب الفقر في المجتمع ونطلبها ان تستمر في هذا النهج وتتوسع فيه.

ثانياً : القضية الزراعية . انني لا انكر جهود وزارة الزراعة والحكومة الرشيدة عامة لانعاش هذا القطاع. فوزارة الزراعة لا تألو جهداً ان تكون قريبة من قطاع المزارعين. هذا القرب الذي انعكس ايجابياً مع جهد المزارعين انفسهم على لتاجية هذا القطاع وجودته حيث تحقق بذلك احد طرفي المعادلة الزراعية. اما الطرف الاخر من المعادلة المتمثل في ارتفاع تكاليف الانتاج ومقاومة الافات الزراعية ومواجهة الكوارث الطبيعية وكذلك مشكلة التسويق المستعصية على الحل فلما تحقق بعد. فتكاليف الانتاج مرفعة للغاية لا يستطيع المزارعون مواكبتها والافات

الزراعية انتعشت بحيث اصبحت تهدد الاصل كما الثمر سواء بالخضروات او الحمضيات ولم نلاحظ تغيراً ملحوظاً في بنود الموازنة يواكب هذه الامور، ومبالغ مرصودة تخفض من الام ومعاونة المزارعين عندما تحيق بهم الكوارث الطبيعية التي لا بد لهم فيها.

معالي الرئيس .. حضرات النواب الكرام، اما مشكلة التسويق ايها الزملاء فحدث ولا حرج ووصل الامر بالمزارعين ان يظنوا اموراً لا تخطر على بال احد تحاك ضدهم او انهم كم لا يدري عنه في حدود الوطن والا فما بال منتوجاتهم تباع دون ثمن العبوات الفارغة فقط احياناً. هل يعمل المزارعون لانعاش سوق العبوات احياناً، هل يعمل المزارعون لانعاش سوق العبوات. هل يجهد المزارعون ليسدوا جوع الآخرين الذين تحترم وتقدر في الوقت الذي به هم يجوعون ويضطرون لبيع مقتنياتهم لاستقبال موسم جديد تبدأ معه هموم اضافية جديدة؟

انني ايها الاخوة باسم قطاع المزارعين اجهر بالشكوى امامكم اليوم وادعوكم ان تتحملوا مسؤولياتكم في الاخذ بيد هذا القطاع المتعثر وذلك قبل فوات الاران وقيل وقوق المحذور الذي نخشاه في ان يصبح الوطن مستورداً للمنتوجات بعد ان كان مقصوراً كبيراً لها. وانني في الوطن فاذا كان الجواب ايجابياً ولا اخالة غير ذلك، فاني دعم الزراعة

٨ - تخفيض اسعار اعلاف المواشي حفاظاً على الثروة الحيوانية من الانقراض.

٩ - تخفيض اسعار مياه الري والتوسع بسياسة انشاء السدود.

١٠ - التوجه نحو سوق العراق الشقيق لتسويق المنتوجات الزراعية.

ثالثاً : احتياجات لواء الاغوار الشمالية والكورة . يقتضي الحرص على وقت المجلس ان اودعها الامانة العامة للمجلس وادعو الحكومة ان توليها جل عنايتها.

وفي الختام فانني اتوجه بالشكر الجزيل للحكومة على ما بذلته من جهد في سبيل اعداد هذه الموازنة والشكر والثناء كله لجلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده المحبوب سمور الامير الحسن على جهدهما الموصول لرفع شأن هذا الوطن والله ولي التوفيق والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

#### احتياجات لواء الاغوار الشمالية

١ - قطاع التربية والتعليم:

أ - التعجيل باستملاك الاراضي التي تم مخاطبة الوزارة بها لانشاء مدارس في كل من الشونة الشمالية، المشارع، كريمة، مع دفع اثمان الاراضي للمدارس القائمة والتي تبلغ اكثر من ١٠٠ الف دينار.

ب - الحاجة الى بناء احد عشر بناءً مدرسياً جديد بدل من الابنية المدرسية المستأجرة ونظام الفترتين، علماً بان بعض المواقع

والمزارعين وابن فتح الاسواق الخارجية امام المنتجات الزراعية لم ترانا اكتفينا بالرزنامة الاردنية اللبناية التي نتقيد بها ونستوعب قائضهم الذي غالباً ما يكون من نوعية متدنية او في غير موسمه وهم لا يتقيدون، لم ترانا لكثفينا باسواق الخليج التي لا تستوعب الا القليل، وانني اسأل الحكومة عما اذا كان انعاش قطاع الزراعة ينعش الوطن ويرفد موازنة الدولة ام لا فاذا كان الجواب نعم فانني اقترح مايلي:-

١ - النظر بأمر مديونية المزارعين بما يخدم مصلحة الوطن الذين هم جزء منه وكذلك تأمينهم بقروض ميسره تساعدهم على مواصلة التعامل مع الارض

٢ - تطبيق سياسة نمط زراعي محكم يأخذ بعين الاعتبار حاجة السوق المحلي واسواق التصدير.

٣ - افتتاح مصانع لعصير الحمضيات وتعليب وتصنيع للخضروات.

٤ - وضع حوافز مجزية لزراعة انواع الحبوب المختلفة وخاصة القمح ومحاصيل الاعلاف.

٥ - الاخذ بعين الاعتبار لتكاليف انتاج الخضروات والفواكة لدى وضع تسعيرتها

وإذا تعذر ذلك التعويض على المنتجين بما يكفل تغطية خسائرهم.

٦ - السيطرة على اثمان مستلزمات الانتاج.

٧ - الامتناع عن استيراد الخضروات والفواكة في مواسمها بالوطن.

مستملك او مخصص للتربية في كل من المشارع والشونة الشمالية، سليخات، المنشية، الحرارية، سيل الحمه، ابو سيدو، كريمه وابو هابيل والفضيين.

## ٢ - قطاع الصحة:-

١ - استملاك قطع اراضي لغايات المراكز الصحية بدل من المستأجرة ومبنى للمديرية.

ب - ايجاد عيادة اسنان في مركز صحي وقاص.

## ٣ - قطاع الاتصالات والمواصلات:-

١ - ترفيع الشعب البريدية الى مكاتب بريد في كل من طبقة فحل، الزمالية، الباقورة وابو هابيل.

ب - توسيع الشبكة الهاتفية لاستيعاب الطلبات المتزايدة على الهواتف.

ج - فصل منطقة كريمه عن مقامس محافظة البلقاء.

## ٤ - قطاع البلديات والمجالس المحلية:-

١ - زيادة الدعم المالي للبلديات والمجالس القروية حتى تتمكن من القيام بواجباتها وتقديم خدمات الفضل للمواطنين.

ب - توفير مخططات تنظيمية حديثة وتزويد المجالس البلدية والقروية بها حيث ان بعض المجالس لا يوجد بها لوحات تنظيمية مثل مجلس قروي ابو سيدو وسليخات.

## ٥ - قطاع المياه :-

١ - حفر بئر مائي جديد في منطقة وادي الريان والعمل على تخصيص ما مقداره (٣٠٠٠ م<sup>٣</sup>) من عن مياه طبقة فحل والذي

يجري تنفيذ جرها الى مدينة اربد عن طريق وادي العرب وذلك للتغلب على الوضع المائي في كل من الشونة الشمالية والشيخ حسين.

ب - ضرورة دراسة انشاء شبكة صرف صحي في التجمعات السكانية الكبرى لما لهذا الجانب من بعد بيئي كبير يؤثر على المنطقة بشكل عام والمياه الجوفية بشكل خاص.

ج - توفير خزان سعة ٢٠٠ م<sup>٣</sup> لمركز الحدود والمعبير لمواجهة مشكلة انقطاع المياه في فصل الصيف.

## ٦ - قطاع الزراعة :-

١ - ايجاد سوق مركزي للخضار والفواكة بتوفير الجهد والعناء لنقلها الى الاسواق المركزية.

ب - حل مشكلة توزيع الوحدات الزراعية والاراضي السكنية مع سلطة وادي الاردن للحد من الاعتداءات مستقبلاً.

ج - اعادة للنظر بتعداد المواشي والعمل على تخفيض مستلزمات الانتاج الزراعي من بذور واسمدة.

## ٧ - قطاع الطرق :-

١ - اعادة انشاء الطريق العام النافذ مع الاخذ بعين الاعتبار تركيب اشارات ضوئية على تقاطعات الطرق في كل من مثلث الشونة الشمالية ومثلث المعبر المؤدي الى بلدة الشيخ حسين لتفادي حوادث السير المتكررة.

ب - اكمال تنفيذ المرحلة الثالثة من الشارع

المؤدي من كفر اسد الى بلدة الشونة الشمالية.

ج - اكمال تنفيذ شارع العرضاني ليكون بديلاً عن الشارع العام الذي يخترق مدن وقرى اللواء.

د - استبدال المحولات القديمة بمحولات جديدة واعادة النظر في الفولتية في كافة شبكات اللواء للحد من عمليات قطع التيار الكهربائي.

مطالب عامة :-

١ - ايجاد دائرة للسير والترخيص/ اتساع المنطقة وكثافة السكان.

٢ - العمل على ايجاد مكتب للسياحة والاثار كون اللواء منطقة اثرية وسياحية.

٣ - فتح مكتب لمديرية الشباب في اللواء لرعاية مراكز الشباب والنادية الرياضية في اللواء.

٤ - العمل على انشاء كلية زراعية متوسطة حين ان الارض متوفرة وكذلك المحطات الزراعية العائدة للدولة لغايات التدريب والابحاث مع تكليف مركز التدريب المهني/ المشاريع لاضافة تخصصات زراعية بالاضافة الى المهن الاخرى.

٥ - العمل على صيانة الشيك الخاص بحماية المواطنين من حالات الغرق ووضع اشارات تحذيرية على جوانب قناة الملك عبدالله والسدود وتوفير شروط الصحة والسلامة العامة لحماية لارواح المواطنين.

٦ - نقل سجلات الاراضي من دوائر الاراضي المختلفة في الالوية الاخرى الى دائرة اراضي لواء الاغوار الشمالية. اهم مطالب وهموم المواطنين في لواء الكورة.

١ - تفويض الاراضي الحرجية الواقعة ضمن حدود البلديات للنفع العام والمجالس المحلية لاقامة المشاريع عليها.

٢ - اعتبار لواء الكورة دائرة انتخابية منفصلة.

٣ - تأسيس دائرة لترخيص المركبات في اللواء.

٤ - زيادة مخصصات الطرق الزراعية في اللواء (فتح وتعبيد وصيانة).

٥ - فتح الطرق القروية والنافذة خاصة التي تربط اللواء بالاغوار وعجلون.

٦ - تعبيل الطريق المؤدي الى المناطق السياحية كطريق برقش وحمة ابو ذابله.

٧ - الاتجاه لانشاء مصنع في اللواء لاستيعاب الايدي العاملة.

٨ - انشاء مؤسسة للتدريب المهني في اللواء.

٩ - انشاء مدرسة شاملة في كفر ابييل.

١٠ - زيادة عدد العيادات السنية في اللواء.

١١ - بناء مركز صحي شامل في المنطقة الجنوبية من اللواء لبعيد المنطقة عن المركز.

١٢ - ايجاد مصادر مياه (آبار) جديدة لتغطية حاجة اللواء من المياه.

هكذا من الأعمال



١٣ - إيجاد منتزهات سياحية في برقيش وحة أبو ذؤيل وتسيويق المنطقة سياحياً وإيصال الخدمات إليها.

١٤ - أحداث مركز دفاع مدني في المنطقة الجنوبية من اللواء وزيادة عدد أليات المركز الحالي في دير أبي سعيد.

١٥ - أحداث مركز للخدمات الاجتماعية في اللواء علماً ان الارض اللازمة متوفرة.

١٦ - الاهتمام بالاندية الرياضية وتقديم الدعم المجزي لها.

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس  
وعليكم السلام ورحمة الله  
المتحدث الزميل الاستاذ سمير الحباشنة  
السيد سمير الحباشنة

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس المحترم.. الزملاء الأكارم،  
كل عام وانتم بخير والاردن بخير والقيادة  
بخير والامة العربية بخير وللأخوة  
المسيحيين احر التهاني بالاعیاد.  
لأن اسعار الكهرباء والماء قد ارتفعت في  
النصف الاول من هذا العام بصورة كبيرة لم  
تراعى حالة السواد الأعظم من الناس، ولم  
تميز بين فقير وغني، ولانه لم يؤخذ بالقرار  
المشترك للجلتي المالية والطاقة آنذاك حول  
الماء والكهرباء حيث تم رفض تلك الزيادة  
من حيث التوزيع، وطرحنا بالمقابل جدولة  
أكثر عدالة.

ولانه لم يؤخذ بتوجيهات البرلمان ولجانه  
النيابية المختلفة في الكثير من القرارات ولم  
يراعى الاثر الاجتماعي ومتطلبات الامن  
الوطني المترتبة على تلك القرارات.  
ولانه لا يتم حتى الان وضع سياسة زراعية  
ومائية مناسبة، ولم تدرس فكرة الغاء  
المدىونية الزراعية او تخفيضها لصغار  
المزارعين.

ولانه لا يتم وضع آليات عملية لتشجيع  
الاستثمار والسياحة.

ولان النية لا تتوفر لزيادة رواتب الموظفين  
وتحسين وضع السادة القضاء.  
ولان النية لم تتوفر بعد لوضع سياسة تنموية  
طارئة وخاصة بالقليم الجنوب لرفع سويته  
الى مستوى بقية الاقاليم الاخرى.  
ولانه لا يتم وزن سياساتنا الخارجية انطلاقاً  
من مصلحة الاردن العليا والاقتصادية، بحيث  
اننا نقيم علاقة جيدة مع بلد عربي على  
حساب علاقة بلد عربي آخر.

معالي الرئيس.. ايها الزملاء،

لهذا كله فانني لست مطمئناً لسلامة الاداء  
وصحة الاولويات في عام ٩٧ والسلام عليكم  
ورحمة الله وبركاته،

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس  
وعليكم السلام ورحمة الله.  
المتحدث الزميل عبدالله اخو ارشيد.

السيد عبدالله اخو ارشيد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله  
عليه وسلم وعلى آله وصحبه وعلى كافة  
اخوانه الرسل والانبياء عليهم السلام جميعاً.  
كل عام وارادنا بخير وقيادتنا بخير وشعبنا  
الكریم بألف خير.

معالي الرئيس.. الزملاء الافاضل،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

افاض الزملاء بالتحليل والمتعلق على  
مشروع موازنة عام ١٩٩٧ وابدوا ما هو  
واقع في فصولها وتوجيهاتها من غث وسمين  
وانني ان اخوض كثيراً في تحليلها والتصدي  
لتوجيهاتها فصلاً فصلاً وانما ساكتفي بالتعليق  
العام على اجواء اعداد هذا المشروع داخلياً  
وخارجياً ومن ثم حشرها أي الموازنة في  
مسارب الخصخصة والهروب بها في معارج  
معالجة المرض المزمن الذي اصاب هدفها  
وهو الوطن والمواطن فانكهما وترنحا تحت  
وطأة الضربات الفنية لحيثان التبديد والسرقة  
المبرجة على طبقات اذلال هذا الشعب  
المسيجة بأسوار حصون مسلحة تحمي المبدد  
والسارق وتحكم الطوق على المصروع  
ولاتجاه له الا بالاستسلام للضربة القاضية.  
كل هذا جرى في مدى اكثر من عقدين مع  
العلم بالنتائج مسبقاً وحسبنا الله.

اما وان مبدأ مناقشة هذا المشروع ينطبق  
عليه المبدأ والقاعدة الفقهية التي تقول (ما

كان على ما كان والعارض عدم) بمعنى ان  
لا تبدل لا ياتها المحكمة مهما بلغت الحجة  
من البيان لأي نائب او ناصح او ناقد وعليه  
اقول ساسمح لنفسي في التدخل في بعض  
فصولها وينودها علني اضيف بعض  
الملاحظات لما اثاره الزملاء في مناقشة هذا  
المشروع:

أولاً : التوجه العام للموازنة : لا اعتقد ان  
هذه الحكومة مسؤولة عن الخلل الاقتصادي  
والمالي والاجتماعي المريع الذي لحق ببلدنا  
وهي تضع هكذا مشروع وبهذا التوجه. وانما  
دستورياً فالمسألة لها لانها هي الجهة  
المخططة والمنفذة لاتخاذ البلد او محاولات  
انفاذه مما تردى اليه فلا تأمن من مباحضي  
جراحتنا وسهامنا الحادة.

ثانياً : لم تبلور الموازنة صورة واضحة  
ومحكمة لكيفية اصلاح الوضع الزراعي  
الاستراتيجي بخطى تدريجية قادرة على  
صيانة كرامة البلد باكتفائه ذاتياً بمواد الغذاء  
الاساسية وهي الحبوب بانواعها سيما وهي  
تدعي كل يوم بأنها تسعى للاعتماد على  
الذات وانى لها هذا هي تهمل هذا القطاع  
الاساسي لكرامة كل دولة ومواطنيها.

ثالثاً : ا - اعلنت الحكومة انها ستعامل مع  
الخيز والاعلاف حسب اسعارها عالمياً قبل  
الاكتفاء ذاتياً اذا قيس الله لنا ذلك، بل اعلنت  
انها ستخفض اسعار الخيز عشرين فلساً وهو  
مالا يعقل ولا يهضم فالدراسات تشير الى ان

هكذا من الأشهر

سعر ١٥٠ - ١٦٠ فلس لكيلو الخبز سيكون مقبولا حتى بدون دعم الا لشرايح معينة كمثل منتفعي صندوق المعونة الوطنية وذوي الدخول المتدنية كما ولم تتعرض الحكومة بموازنتها لبرامج انقاذ الثروة الحيوانية والتي أصبحت تتآكل تدريجياً ويعنف وكان لسان حال هذه الحكومة يقول (حيث القت رحلها ام قشعم) اذن فأين مصير ما يزيد على نصف مليون مواطن يعيشون على الثروة الحيوانية؟

ب - صناديق الاقتراض الزراعي تجهد نفسها لترتيب اوضاعها المالية لتتمكن من الاستمرار في عملها سيما وان ديونها على المزارعين كبيرة والمزارعون غير قادرين على ايفاء الدين لظروفهم الحالية الا باقساط معقولة، سيما والحكومة وعدت باعادة جدولة ديون المزارعين ودعم هذه الصناديق، ولو بجزء من الهدر السابق واللاحق للمال العام ومصروفات بعض المشاريع الغير ضرورية لظروفنا الحالية، وكذلك اعفائهم من الفوائد فأين هذا الوعد ان كنتم جادين؟ ام ان الحكومة تصر على اعلان املاك المزارعين بالمزاد العلني وبالتالي مصادرة ائتمائهم وهل يعقل هذا؟

رابعاً : الاسعار : اخذت الاسعار بالارتفاع المجنون الذي واكب القرار الشهير بتغيير الدعم المقرر للخبز والاعلاف وكأنما ذلك مفتوء اخضر للجنسين والمرابين والحيثان لاخقبال الفرصة والانتضاخ على ما تبقى من امكانية المواطن العادي ان بقي عنده

امكانية. وهنا اتساءل أي وصفات وأي نصائح تقدم للدولة الاردنية للتنازل عن سيادتها على ارضها وسيطرتها على تسيير الشؤون الاساسية لمواطنيها والتي في حال اهمالها ستضع مواطنيها على طريق ناعمة انزلاقية نحو الانهيار الاجتماعي والاخلاقي وبالتالي الله اعلم، لذلك اجد ان على الحكومة لجم شطط الاسعار بحزم وان ذلك يقع تحت مبدأ سيادة الدولة وولاية الحكومات الامينة فهل من مذكر.

خامساً : البطالة والفقر : احيي مضلة ومحاولات الضمان الاجتماعي ومحاولات توسيعها ان قبض الله لها ان تحقق طموحها حسب الآمال التي قيلت لي.

كما وارجو فتح باب التجنيد في القوات المسلحة والامن العام والبادية حسب ما تسمح به الامكانيات للحد من البطالة.

اضافة لذلك على الحكومة ان تشجع المشاريع الاستثمارية التي تستوعب اكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل.

سادساً : الخصخصة : انصح بالحذر اثناء هذه النقلة السريعة من وضع قائم اعتدنا عليه الى وضع مستجد يهز اركان المجتمع بمعنى عدم التركيز على اطلاق العذار لاصحاب رؤوس الاموال يعيشون بمقدرات حصلوا عليها من دماء ابناء هذا الشعب وانشاء مشاريع مزاجية لا تخدم اهدافنا برخص الانتاج للمواد الاساسية وتشغيل الايدي الغاطلة عن العمل وعدم الاتجار وراء

مع السودان ومغربنا العربي وهذا يقتضي انعاش وبعث قوي لدور الجامعة العربية والتمسك بمعاهدة الدفاع العربي المشترك واحياء معاهدات التعاون العربي في كل المجالات تمهيداً للوحدة المأمولة وسط هذا الخضم المتلاطم من امواج التجمعات الدولية والصراعات التي ستبرز عما قريب ستأكل الصغير وستكون لا سمح الله منها ان لم نستيق ونعد انفسنا لعالم متغير المصالح. علينا ان نبدأ دون تردد ولا نخشى بعد ذلك هواجس الخوف مقتدين بالقول المأثور (وان اهلي وان ضنوا علي كرام) حفظنا الله والله من وراء القصد والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

وعليكم السلام ورحمة الله

المتحدث الزميل جميل الحشوش.

السيد جميل الحشوش

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات النواب

المحترمين،

كان دولة رئيس الوزراء الاكرم قد وعد سابقاً بتوزيع مسودة الموازنة على المجلس الكريم قبل البدء في المناقشة وهذه الذي لم يتم لكن نقول لا حول ولا قوة.

معالي الرئيس.. حضرات النواب

المحترمين،

قبل البدء بعرض طلبات محافظة الكرك

الانفتاح المطلق خشية انفرط العقد الاجتماعي وتركيز القرار المالي والاقتصادي بيد قلة تتحكم برقاب المواطنين سيما وان الطبقة الوسطى والتي هي عماد أي وطن قد تآكلت واصبحت لا تشكل نسبة يتم الارتياح اليها بل بالعكس في تنكص شهراً بعد شهر وليس سنة بعد سنة وعلى الحكومة ان تعي ذلك.

سابعاً : لدي الكثير من الملاحظات ساعد الى طرحها في وقت لاحق عن طريق السؤال والمراجعة، كما وان حاجات ابناء محافظتي سأتقدم بها بجدول معقول الى الجهات الرسمية حيث لا يتسع المقام لطرحها كاملة لكثرتها.

ثامناً : من مجمل دراسة احوال بلدي الداخلية والخارجية بكل تفاصيلها بعد وقبل معاهدة الاعتراف بالعدو الغاصب والذي لسان حاله يقول: (يجزون من ظلم اهل الظلم مغفرة

ومن اساءة اهل السوء احسانا)

رحمتك يا الله،

اقول ان مستقبل بلدي بأهله وارضه رهن بتمتين روابطه مع اقليمه الطبيعي وهو العربي الشرقي والغربي والجنوبي والشامي وغير ذلك فهو وهم واتحداً نحو الهاوية وعليه فائني ارى ان نبدأ بالترابط المتين تحت أي مسمى مع سوريا والعراق ولبنان ودول الجزيرة العربية كلها ولا نغفل عن تسليم مصر مركزها القيادي وتشديد التواصل

هكذا من الأشغال



عامة والاغوار خاصة اتمرض لشئ مهم في حياة المزارعين وهي المديونية وسوء الاسعار هذا مع العلم انني تعرضت لهذا الموضوع اكثر من مرة. لم اجد لهذه المشكلة والمعضلة أي حل في موازنة عام ١٩٩٧، وكما سيكون الامر ايجابياً لو ان الحكومة تطرقت الى مسألة المديونية لصغار المزارعين تلك المديونية التي تكبدها لانهم ارتبطوا بالارض والوطن وخلصوا الى تقاليدهم الوطنية ولم يفقدوا الرجاء من حكوماتهم في ان تعالج هذه المعضلة التي لا حل لها الا بازالتها كلياً فالمزارعون عاجزون كلياً عن السداد لانهم حصلوا على ارباح انفقوها في البذخ او الترف كما يشاع وكان على الحكومة ان تقف بجانبهم كما وقفت بجانب كثير من الشركات المتعثرة والبنوك المغلسة حيث دفع لوطن ونسيف مئآت الملايين بسبب كوارث كثيرة راجين واملين من دولة الرئيس والحكومة الموقرة اخذ هذا الامر بمحمل الجدية واخذ القرار الفوري والسريع بحل هذه المعضلة التي اصبحت تواجه كل مزارع في هذا البلد ذلك ان جميع المزارعين يقومون ببيع اراضيهم وتسليمها الى كبار الرأسماليين. والافطاعيين ونهازي القرص، وكلنا أمل ان تأخذ الحكومة المبادرة الوطنية والانسانية والاخلاقية فتعلن عزمها على شطب هذه الديون لان المزارع حزن من هذا الشئ وهم كادحون وعساذ عرشه الهاشمي المفدى.

شطب المديونية الزراعية الصغيرة هذا هو الشعار المنتظر ان ترفعه حكومة وطني وبلدي.

اما بالنسبة للطلبات في منطقة الاغوار ومحافظة الكرك سوف اقوم بتأمينها لدى الامانة العامة لنشرها في الصحف اليومية لعل وعسى ان تسحب لها الحكومة في عام ١٩٩٨ لان موازنة ١٩٩٧ قد اعدت والسلام عليكم..

#### مطالب منطقة الاغوار ومحافظة الكرك

١ - اطالب وطالبت الحكومة بتوفير كافة الامكانيات الطبية من قوى بشرية واجهزة لتتم معالجة معظم الحالات في أي وقت من الليل او النهار وفي كل ايام الاسبوع وتوفير كافة الاختصاصات الطبية وهذه الطلبات ضرورية وخاصة ان منطقة الاغوار تبعد عن مركز المحافظة اكثر من ستون كيلو متر.

٢ - وكذلك طالبت واطالبت القوات المسلحة الاردنية الخدمات الطبية بتوفير كافة الاختصاصات والاجهزة وخاصة جناح القلب في مستشفى الامير علي.

٣ - اطالب الحكومة الموقرة بالاعاز الى سلطة وادي الاردن بتبديل الوحدات الزراعية المالحة والتي اصبحت غير صالحة للزراعة باراضي زراعية صالحة للزراعة علماً ان اهلهما متقنون بالديون كما واطالبت الحكومة بتوزيع قطع الاراضي الكبيرة في منطقة الاغوار الى اهالي المنطقة التي ان يتم

٧ - اطالب الحكومة بعد تكرمها لمنطقة الاغوار بترفيحها الى لواء بفتح جميع المديرية التابعة للواء من تربية وتعليم وصحة وجوازات ومكتب خدمات كهربائية وغيرها من المديرية لكي تقدم جميع الخدمات لاهل المنطقة في منطقة الاغوار الجنوبية.

٨ - تحقيق شروط الضمانات لمشاريع التنمية والتشغيل واستبدال ذلك بالاشتراك الفعلي على الانتاج بدل ان يطالب الشباب الضمانات وهو لو ملك الضمانات لما توجه لهذا الصندوق وعدم اعطاء القروض الا للمستحقين حقاً ويوجد عندهم وفاء للعمل والانتاج ومحاسبة كل من لم يفي بذلك.

٩ - اطالب وطالبت في الموازنات السابقة بتأسيس مركز علمي للأبحاث الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية يساعد على دراسة الامراض والآفات الزراعية في منطقة الاغوار الجنوبية يساعد على دراسة الامراض والآفات التي تفك بالزراعة وسبل علاجها او تأسيس مدرسة متقدمة في هذا المجال لتكون عامل مساعد للنهوض بالزراعة.

١٠ - كيف يمكن لصندوق المعونة الوطنية ان يقوم بولجبه على اتم وجه وهو يقطع الرواتب عن العائلات المستورة دون انذار او لاسباب غير موضوعية مثال/ من يصبح لديه ولد في العائلة عمره ثمانية عشر عاماً

تنظيمها من قبل سلطة وادي الاردن خاصة وان كثير من غير اهالي المنطقة بدأوا يتسارعون على منافسة اهالي المنطقة لاستملاك الاراضي الغير منظمة غير موزعة علماً ان معظم اهالي المنطقة لا يوجد لهم ملكية في منطقة الاغوار.

٤ - استكمال شق وتبييد الطرق الزراعية الكبيرة في المناطق التي لا زالت يتعذر استغلالها لانقطاعها عن مركز المحافظة او عن المدن والقرى المجاورة.

٥ - البدء في خطة لاقامة مراكز شباب في المدن والقرى تنظيماً لوقت الشباب وتزويدهم بالمهارات الذهنية والثقافية ذلك ان المحافظة لا يوجد بها الا مركز بث للشباب كما واطالبت بصالات رياضية في ألوية المحافظة وخاصة منطقة الاغوار الجنوبية التي تعتبر مركزاً شتوياً للرياضة في فصل الشتاء.

كما واطالبت باعادة دراسة واقع الاندية الشبالية واعطائها عناية اكبر من قبل وزارة الشباب من خلال الدعم المتواضع الذي يقدم للاندية كل عام.

٦ - اطالب الحكومة الموقرة الاعاز الى الشركات العاملة في الجنوب في تطوير المجتمع المحلي واسهام هذه الشركات في اقامة المشاريع الانتاجية الصغيرة من خلال الجمعيات التعاونية والخيرية كما واطالبت بزيادة مساهمتها في دعم الاندية الرياضية والجمعيات الخيرية.



يقطع الراتب بالرغم من ان هذا الولد لا يعمل راجياً من الوزارة المسؤولية اعادة الدراسة لتمكين العائلة المستورة من سد العيش الكريم.

سعادة النائب الثاني لرئيس مجلس النواب  
وعليكم السلام ورحمة الله..

المتحدث الآن معالي المهندس سعد هائل السرور نيابة عن الشيخ عبدالمنعم ابو زنت.  
معالي المهندس سعد هائل السرور  
بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس.. حضرات النواب  
المحترمين،

نظراً لمرض أخي الشيخ عبدالمنعم ابو زنت ارجو ان يعافى في اسرع ما يمكن ونراه بالصحة والعافية فقد كلفني بتبليغ الحكومة بمطالبه وهي التالية:-

اولاً : تحريراً لاقتصادنا من التبعية الذليلة اطالب بأمرين الاول: استصلاح الاراضي لزراعة القمح والشعير تحقيقاً للاكتفاء الذاتي، لان الذي لا يملك قوته فلا يملك قراره.

الثاني : منع كل سلعة تستورد ولديها القدرة الذاتية على تصنيعها، وبذلك نعالج البطالة، واما مطالب دائرتي، ابتداء من صالحيه العابد والهملان والخليليه وعاليه واليرموك والمنارة والتطوير الحضري، وجبل النصر ومخيمه، والقاج والجوفه ومخيمها، وام تيله والاشعرافيه والوحدات والدبابيه، وضاحية الحاج حسين والياسمين والزهور والنظيرف

والله اعلم بالصواب

والمريخ ورأس العين وجبل نزال والاخضر وحي القيسية.

فاطالب الحكومة بالحقوق العادلة التالية لهؤلاء الاخوة من الفقراء وذوي الدخل المحدود.

وكررت المطالبة سبع مرات في السنوات السابقة.

اولاً : اطالب الحكومة بتوفير مكتب بريد وبرق لكل خمسين ألف نسمة.

ثانياً : سيارة اسعاف واطفائية لكل خمسين ألف نسمة.

ثالثاً : مركز طبي تخصصي لكل خمسين ألف نسمة.

رابعاً : تنظيم الصرف الصحي، وانشاؤه في كل حي لم يتوفر فيه ابتداء بضاحية الياسمين لحداتها.

خامساً : اطالب للمرة الثامنة خلال السنة الثامنة بانشاء مستشفى حكومي عام في حي نزال.

سادساً : تحسين اوضاع المخيمات، حيث ان سكانها مواطنون اصلاء يساهمون في تشييد شتى مرافق الحياة في الاردن، ويساهمون في دفع الضرائب والرسوم والجمارك كغيرهم سواء بسواء.

وفي الختام:

اذكر الحكومة بذلك الصرح العظيم مدينة الحسين الطبية وما يتبعها من خدمات طبية في امكن اخرى وانها لتعالج ٢٤ شريحة في

معالي الرئيس.. حضرات النواب  
المحترمين،

اذكر دولة رئيس الوزراء لدى زيارته لي على سرير الشفاء بانني طالبته بانجاز مطالب الخدمات الطبية العادلة وقد وعدني دولته بذلك، وبشهادة اصحاب العطفة الدكتور يوسف القسوس والدكتور عادل الشريدة والدكتور عادل حداد، والله تعالى يقول يا دولة الرئيس (وأوفوا بالعهد ان العهد كان مسئولاً) والسلام عليكم ورحمة الله،

النائب عبدالمنعم ابو زنت

سعادة النائب الثاني لرئيس المجلس

شكراً معالي الرئيس، وقد انتهى كافة المتحدثين هذه الليلة فاني اعلن رفع الجلسة الى يوم غد الساعة العاشرة صباحاً وشكراً..

المجتمع، يقدر عددهم بنسبة ٤٠٪ من الشعب، كما ان نسبة المواليد في الخدمات الطبية تزيد على ٦٠ ألف مولود سنوياً.

كذلك تستقبل المدينة الطبية الحالات الصعبة لعلاجها، وبذلك يصبح المرضى الضيوف سفراء لأردننا وبذلك توفر على الخزينة وعلى الشعب مبالغ باهظة، اذ اغنتهم عن العلاج في الخارج لاجل ذلك اطالب الحكومة لدعم رسالة المدينة الطبية بمايلي:

اولاً : بناء مختبر مركزي لمدينة الحسين الطبية؟

ثانياً : تحديث جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي.

ثالثاً : انشاء مستشفى للاطفال فلذات اكبادنا.

"انتهت الجلسة"

د . محمد المصالحه  
امين عام مجلس النواب

م . سعد هائل السرور  
رئيس مجلس النواب